البنك المركزي العراقي
دائرة الإحصاء والأبحاث
قسم الاستقرار النقدي والمالي

تقرير الاستقرار المالي 2024

Central Bank of Iraq
Department of Statistics & Research
Division of Monetary & Financial Stability

البنك المركزي العراقي
دائرة الإحصاء والأبحاث
قسم الاستقرار النقدي والمالي

تقرير الاستقرار المالي لعام 2024

Financial Stability Report 2024

الاسم: (تقرير الاستقرار المالي 2024) / العدد الخامس عشر.
الوصف: العاصمة بغداد – البنك المركزي العراقي / يصدر مرة واحدة في السنة/ بدأ إصداره في عام 2010.
العنوان: البنك المركزي العراقي – شارع الرشيد – بغداد – العراق.
هاتف:8165171
ص . ب: 64
فاكس: 0096418166802
البريد الإلكتروني: cbi@cbi.iq

تقرير الاستقرار المالي: دراسة تحليلية سنوية من إعداد قسم الاستقرار النقدي والمالي في دائرة الإحصاء والأبحاث ضمن تشكيلات البنك المركزي العراقي، يتم عن طريقه اعداد المؤشرات اللازمة لتشخيص المخاطر المالية التي قد تلحق الضرر بالقطاع المالي في العراق وتحليلها وفق الممارسات العلمية المحلية والدولية.

يمكنكم الاقتباس من التقرير وفق الصيغة الاتية:

البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي 2024، العدد الخامس عشر، بغداد، 2025.

ترسل طلبات الحصول على هذا العدد إلكترونياً إلى العنوان الآتي:

mfs.dept@cbi.iq

الطبعة العربية / البنك المركزي العراقي 2025
التصميم: البنك المركزي العراقي/ دائرة الإحصاء والأبحاث/ قسم الاستقرار النقدي والمالي.

قائمة فقرات التقرير		الصفحة
المقدمة		A
الملخص		B-E
-1	تطورات القطاع المالي في العراق	16-1
1-1	تطورات القطاع المصرفي	1
1-1-1	موجودات القطاع المصرفي	1
2-1-1	رأس مال القطاع المصرفي	3
3-1-1	ودائع القطاع المصرفي	4
4-1-1	تطور الائتمان المصرفي	6
5-1-1	إجمالي القروض المتعثرة	10
2-1	القطاع المالي غير المصرفي	11
1-2-1	المؤسسات المالية غير المصرفية ضمن إشراف البنك المركزي	12
2-2-1	المؤسسات المالية غير المصرفية خارج إشراف البنك المركزي	14
-2	السياسة الاحترازية في النظام المالي العراقي	22-17
1-2	تعريف السياسة الاحترازية الكلية	17
2-2	أنواع أدوات السياسة الاحترازية الكلية	17
1-2-2	أدوات تعتمد على رأس المال	17
2-2-2	أدوات تعتمد على السيولة	18
3-2-2	أدوات تعتمد على جانب الأصول	18
3-2	نطاق تطبيق أدوات السياسة الاحترازية في النظام المالي العراقي	18
1-3-2	الأدوات المستخدمة	18
2-3-2	الأدوات غير المستخدمة	18
4-2	نسبة تغطية السيولة LCR	18
5-2	نسبة صافي التمويل المستقر NSFR	19
6-2	نسبة كفاية رأس المال CAR	20
7-2	الأصول المرجحة بالمخاطر RWA	21
8-2	نسبة صافي المراكز المفتوحة للعملات الأجنبية إلى رأس المال	21
-3	المصارف ذات الأهمية النظامية المحلية	28-23
1-3	تعريف المصارف ذات الأهمية النظامية	23
2-3	منهجية التطبيق للمصارف ذات الأهمية النظامية المحلية	23
3-3	موجودات المصارف ذات الأهمية النظامية المحلية	23

4-3	الائتمان النقدي للمصارف ذات الأهمية النظامية المحلية	24
5-3	ودائع المصارف ذات الأهمية النظامية المحلية	24
6-3	رأس المال للمصارف ذات الأهمية النظامية المحلية	25
7-3	نسبة تغطية السيولة LCR للمصارف ذات الأهمية النظامية المحلية	25
8-3	نسبة صافي التمويل المستقر NSFR للمصارف ذات الأهمية النظامية المحلية	25
9-3	نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص للمصارف ذات الأهمية النظامية المحلية D-SIBs إلى الائتمان المقدم للقطاع الخاص (للقطاع المصرفي)	26
10-3	الائتمان المقدم الى القطاع العائلي من المصارف ذات الأهمية النظامية المحلية	26
11-3	الائتمان المتعثر لقطاع العائلي من المصارف ذات الأهمية النظامية المحلية	27
-4	مديونية القطاع العائلي وقطاع الشركات	34-29
1-4	نسبة الائتمان الممنوح لقطاع الأفراد (العائلي) والشركات إلى إجمالي الائتمان النقدي المقدم للقطاع الخاص	29
2-4	نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق	29
3-4	نسبة الائتمان الممنوح للقطاع العائلي إلى الناتج المحلي الإجمالي	30
4-4	نسبة الائتمان الممنوح لقطاع الشركات إلى الناتج المحلي الإجمالي	31
5-4	نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص (العائلي والشركات) إلى ودائع القطاع الخاص	31
6-4	نسبة الائتمان الممنوح للقطاع العائلي إلى دخل الأفراد	32
7-4	الديون المتعثرة للقطاع الخاص والائتمان النقدي للقطاع العائلي	32
-5	البنية المالية التحتية	40-35
1-5	تطورات البنية المالية التحتية	35
1-1-5	الاستراتيجية الوطنية للإقراض المصرفي في العراق (2024-2029)	35
2-1-5	المنصة الإلكترونية	36
3-1-5	اصدار خطابات الضمان	36
4-1-5	دعم وتحقيق الاستقرار النقدي والمالي	36
5-1-5	تعزيز وتقوية القطاع المصرفي والمؤسسات المالية	36
6-1-5	دعم التحول الرقمي	37
7-1-5	تطور أنظمة المدفوعات	37
-6	اختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية	52-41
1-6	أنموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR	41
1-1-6	الأنموذج الأول: اختبار أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية على الأصول السائلة للمصارف العاملة في العراق	42

2-1-6	الأنموذج الثاني: اختبار بعض المتغيّرات الاقتصادية الكلية والجزئية على نسبة القروض المتعثرة الى الائتمان النقدي للمصارف العاملة في العراق	47
-7	مؤشر الاستقرار المالي في العراق	64-53
1-7	الجانب العملي لمؤشر الاستقرار المالي	53
1-1-7	المتغيرات المستخدمة في احتساب مؤشر الاستقرار المالي	53
2-1-7	مصفوفة الاستقرار المالي المعيارية	54
3-1-7	تحليل مؤشر الاستقرار المالي	55
2-7	العلاقة بين المؤشر الاستقرار المالي والمؤشرات الفرعية المكونة له	56
1-2-7	مؤشر القطاع المصرفي Banking Indicator	56
2-2-7	مؤشرات الاقتصاد الكلي Macroeconomic Indicator	57
3-2-7	مؤشر سوق رأس المال Capital Market Indicator	59
4-2-7	مؤشر الاقتصادي العالمي Global Economic Indicator	59
5-2-7	مؤشر الدورة المالية Financial Cycle Indicator	59
3-7	مصفوفة الاستقرار المالي المعيارية وعلاقتها مع مؤشر الاستقرار المالي	60
1-3-7	المؤشر الفرعي للقطاع المصرفي	60
2-3-7	المؤشر الفرعي للاقتصاد الكلي	61
3-3-7	المؤشر الفرعي لسوق رأس المال	61
4-3-7	المؤشر الفرعي لاقتصاد العالمي	61
5-3-7	المؤشر الفرعي للدورة المالية	62

قائمة الاشكال		الصفحة
1-1	عدد فروع المصارف في العراق	1
2-1	نسبة إجمالي الموجودات إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	1
3-1	نسبة موجودات المصارف الخاصة والحكومية إلى إجمالي الموجودات	2
4-1	نسبة موجودات المصارف المحلية والاجنبية إلى إجمالي الموجودات	2
5-1	نسبة موجودات المصارف التجارية والاسلامية إلى إجمالي الموجودات	3
6-1	مستوى تركز الموجودات لأكبر خمسة مصارف	3
7-1	معدل نمو رأس مال القطاع المصرفي	3
8-1	نسبة رأس مال المصارف الحكومية والخاصة إلى إجمالي رأس مال القطاع المصرفي	4
9-1	نسبة رأس مال المصارف المحلية والاجنبية إلى إجمالي رأس مال القطاع المصرفي	4
10-1	معدل نمو ودائع القطاع المصرفي	5

المحتويـــــات

1-11	نسبة ودائع المصارف الحكومية والخاصة إلى إجمالي ودائع القطاع المصرفي	5
1-12	نسبة ودائع القطاع العام والخاص إلى إجمالي ودائع القطاع المصرفي	6
1-13	مستوى تركز الودائع لأكبر خمس مصارف	6
1-14	إجمالي الائتمان الكلي	6
1-15	توزيع الائتمان الكلي حسب القطاعين العام والخاص	7
1-16	الاهمية النسبية للائتمان النقدي والتعهدي بالنسبة للمصارف الحكومية والخاصة	8
1-17	مستوى تركز الائتمان لأكبر خمس مصارف	8
1-18	نسبة الائتمان النقدي للقطاعات الاقتصادية الى إجمالي الائتمان النقدي	9
1-19	فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الاجمالي	10
1-20	نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي ومعدل نموها	10
1-21	نسبة القروض المتعثرة للقطاعين العام والخاص إلى إجمالي الائتمان النقدي	10
1-22	نسبة القروض المتعثرة لكل قطاع الى إجمالي القروض المتعثرة	11
1-23	نسبة القروض المتعثرة لدى كل قطاع الى الائتمان النقدي للقطاع نفسه	11
1-24	نسب مساهمة المصارف في رأس مال الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة لعام 2023	12
1-25	التوزيع القطاعي للقروض الممنوحة من قبل شركات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة لعام 2023	12
1-26	إجمالي موجودات شركة الكفالات المصرفية ومعدل نموها	13
1-27	إجمالي موجودات شركات التأمين ومعدل نموها	15
1-28	الاقساط المكتتبة لشركات التأمين ومعدل نموها	15
1-29	معدل عمق التأمين	16
1-2	نسبة تغطية السيولة LCR	19
2-2	نسبة صافي التمويل المستقر NSFR	20
3-2	نسبة كفاية رأس المال CAR	21
4-2	الاصول المرجحة بالمخاطر للمصارف الحكومية والخاصة	21
5-2	نسبة صافي المراكز المفتوحة للعملات الأجنبية إلى رأس المال	21
1-3	نسبة موجودات مصارف D-SIBs إلى إجمالي الموجودات	24
2-3	نسبة الائتمان النقدي لمصارف D-SIBs إلى إجمالي الموجودات للقطاع المصرفي	24
3-3	نسبة الائتمان النقدي لمصارف D-SIBs إلى إجمالي الائتمان النقدي للقطاع المصرفي	24
4-3	نسبة ودائع مصارف D-SIBs إلى إجمالي الودائع للقطاع المصرفي	25
5-3	نسبة رأس المال لمصارف D-SIBs إلى إجمالي رأس المال للقطاع المصرفي	25
6-3	نسبة تغطية السيولة D-SIBs	25
7-3	نسبة صافي التمويل المستقر D-SIBs	26

8-3	نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص لمصارف D-SIBs إلى إجمالي الائتمان المقدم للقطاع الخاص (للقطاع المصرفي)	26
9-3	الائتمان المقدم للمصارف النظامية وللقطاع العائلي لها والمتعثر لها	27
10-3	الائتمان المقدم للمصارف النظامية وللقطاع العائلي لها والمتعثر لها	27
1-4	نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص	29
2-4	نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الاجمالي	30
3-4	نسبة الائتمان الممنوح للقطاع العائلي إلى الناتج المحلي الاجمالي	30
4-4	نسبة الائتمان الممنوح للقطاع العائلي إلى الناتج المحلي الاجمالي في بعض الدول لعام 2024	31
5-4	نسبة الائتمان الممنوح لقطاع الشركات إلى الناتج المحلي الاجمالي	31
6-4	نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى ودائع القطاع الخاص	31
7-4	نسبة الائتمان الممنوح للقطاع العائلي إلى دخل الافراد	32
8-4	نسبة الائتمان الممنوح للقطاع العائلي إلى دخل الافراد لبعض الدول عام 2024	32
9-4	نسبة الائتمان الممنوح للقطاع العائلي إلى كل من اجمالي الائتمان النقدي وإجمالي القطاع الخاص	33
10-4	نسب الائتمان المتعثر	33
11-4	نسبة الائتمان المتعثر للقطاع العائلي إلى كل من القطاع الخاص وإجمالي الائتمان النقدي	33
1-5	مبالغ وحركات RTGS	38
5-2	مبالغ وحركات IRPSI	38
3-5	مبالغ وحركات ACH	39
4-5	مبالغ وحركات ON-US	39
1-6	استجابة معدل نمو الاصول السائلة لصدمة معدل نمو القروض المتعثرة	44
2-6	استجابة معدل نمو الاصول السائلة لصدمة معدل نمو الاصول المرجحة بالمخاطر	44
3-6	استجابة معدل نمو الاصول السائلة لصدمة معدل نمو الودائع	45
4-6	استجابة معدل نمو الاصول السائلة لصدمة معدل نمو الائتمان	45
5-6	استجابة معدل نمو الاصول السائلة لصدمة معدل نمو سعر صرف السوق الموازي	46
6-6	استجابة معدل نمو الاصول السائلة لصدمة معدل نمو الإيرادات العامة	47
7-6	استجابة معدل نمو الاصول السائلة لصدمة معدل نمو النفقات العامة	47
8-6	استجابة نسبة القروض المتعثرة الى الائتمان لصدمة الودائع	49
9-6	استجابة نسبة القروض المتعثرة الى الائتمان لصدمة الائتمان	50
10-6	استجابة نسبة القروض المتعثرة الى الائتمان لصدمة الإيرادات العامة	50
11-6	استجابة نسبة القروض المتعثرة الى الائتمان لصدمة النفقات العامة	51

12-6	استجابة نسبة القروض المتعثرة الى الائتمان لصدمة سعر صرف السوق الموازي	52
13-6	استجابة نسبة القروض المتعثرة الى الائتمان لصدمة التضخم	52
1-7	المؤشرات الفرعية الرئيسة المكونة لمؤشر للاستقرار المالي لعام 2024	55
2-7	خارطة الاستقرار المالي في العراق	56
3-7	القيمة الترجيحية لمؤشر القطاع المصرفي ومؤشر الاستقرار المالي في العراق	57
4-7	خارطة مؤشر القطاع المصرفي	57
5-7	خارطة مؤشر الاقتصاد الكلي	58
6-7	القيمة الترجيحية لمؤشر الاقتصاد الكلي ومؤشر الاستقرار المالي في العراق	58
7-7	القيمة الترجيحية لمؤشر رأس المال ومؤشر الاستقرار المالي في العراق	59
8-7	القيمة الترجيحية لمؤشر الاقتصاد العالمي ومؤشر الاستقرار المالي في العراق	59
9-7	القيمة الترجيحية لمؤشر الدورة المالية ومؤشر الاستقرار المالي في العراق	60
10-7	نسبة مساهمة المؤشرات الفرعية في مؤشر الاستقرار المالي	62

قائمة الجداول — الصفحة

1-1	هيكل نسب التعويض للشركة العراقية لضمان الودائع	14
1-3	المؤشرات الكمية المعتمدة في تحديد المصارف المهمة نظامياً	23
1-5	تفاصيل اعداد خطابات الضمان	36
2-5	تفاصيل مبالغ خطابات الضمان	36
1-6	مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات للنموذج الاول	43
2-6	مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات للنموذج الثاني	48
1-7	مؤشر الاستقرار المالي والمؤشرات الرئيسية المكونة له	55
2-7	مصفوفة الاستقرار المالي المعيارية وعلاقتها مع مؤشر الاستقرار المالي العراقي	63

يعد تقرير الاستقرار المالي من التقارير المهمة التي يصدرها البنك المركزي العراقي لغرض تقييم عمل وسلامة النظام المالي والمؤسسات العاملة فيه، وذلك من خلال الاعتماد على مجموعة من المؤشرات المعيارية والتي يتم ملاءمتها مع ما موجود في عمل النظام المالي من اجل بيان الانحرافات الموجودة والعمل على تجاوزها.

كما ويتم وضع تحليل لهيكلية النظام المالي العراقي، وذلك من خلال عدة فصول تستخدم لتحليل البيانات المستخدمة وقياس أثر كل من المتغيرات المذكورة على كلاً من النظام المالي والاقتصاد الكلي.

ويتكون التقرير من سبعة فصول تبدأ **بتحليل تطورات القطاع المالي**، وتنتهي بفصل **مؤشر الاستقرار المالي** ويكون بين تلك الفصول فصل **المصارف ذات الأهمية النظامية المحلية** اضافة الى فصل **السياسة الاحترازية في النظام المالي العراقي** ويعد هذين الفصلين من الفصول التي تم اضافتها حديثاً لتعكس طبيعة عمل النظام المالي والجهاز المصرفي.

وتعمل الفصول الاخرى سواء **اختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية** او **مديونية القطاع العائلي وقطاع الشركات** اما على قياس أثر المصارف داخل القطاع الحقيقي والتي تضمنت تحديثات خلال هذه العام، ثم فصل **تطورات البنية المالية التحتية**، فيُعرج على واقع هذه البنية واهم التطورات التي لحقت بها خلال العام الحالي، وفي الختام نأمل ان يكون هذا التقرير دليلاً لكل من يهتم بأوضاع القطاع المالي في العراق.

والله ولي التوفيق

علي محسن إسماعيل العلاق
محافظ البنك المركزي العراقي

اتخذ البنك المركزي العراقي سلسلة من السياسات والمبادرات الهادفة إلى تعزيز كفاءة واستقرار النظام المالي من خلال تقوية الملاءة المالية للمصارف، وتوسيع نطاق الشمول المالي، وتعميق استخدام أدوات الدفع الإلكتروني، وتحديث البنية التحتية المالية والرقمية، وقد ساهمت هذه الجهود في دعم المؤسسات المالية لتقديم خدمات أكثر كفاءة وشمولاً للمشاريع والأفراد بما يعزز العمق المالي ويسهّل تسوية التعاملات في القطاعين العام والخاص.

إنّ التقدم المحقق في مجالات التحول الرقمي، وتطوير أنظمة المدفوعات، ودعم الائتمان الموجه للقطاعات الإنتاجية، يعكس التزام البنك المركزي ببناء قطاع مالي مرن وحديث قادر على التفاعل مع التحديات وداعم للنمو الاقتصادي، وتؤكد هذه الجهود رؤية البنك المركزي العراقي في تحقيق استقرار مالي مستدام، يكون ركيزة لصياغة سياسات نقدية أكثر فاعلية، ويشكل دعامة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة في العراق.

تطورات القطاع المالي في العراق

يواصل القطاع المالي في العراق، بمكوناته المصرفية وغير المصرفية، تحقيق خطوات مهمة على طريق التطور والاستقرار. فقد شهد القطاع المصرفي خلال عام 2024 نمواً إيجابياً في إجمالي رأس المال، حيث ارتفع من (19.07) ترليون دينار في عام 2023 إلى (20.54) ترليون دينار في عام 2024، بمعدل نمو بلغ (7.74%)، ويُعزى هذا الارتفاع إلى التوجيهات الاستراتيجية الصادرة عن البنك المركزي العراقي، التي هدفت إلى تعزيز المتانة المالية للمصارف من خلال رفع الحد الأدنى لرأس المال إلى (400) مليار دينار، على شكل ثلاث دفعات، بمبلغ (50) مليار دينار لكل دفعة ابتداءً من الدفعة الأولى، ورغم الانخفاض الطفيف في إجمالي الموجودات من (205.25) ترليون دينار إلى (203.33) ترليون دينار بنسبة (0.94%) للمدة ذاتها، إلا أن هذا التراجع ناتج بالدرجة الأساس عن تراجع موجودات المصارف الحكومية، التي ما زالت تحتفظ بدورها القيادي في القطاع المصرفي بنسبة مساهمة كبيرة بلغت (76.71%).

أما على صعيد الودائع، ورغم الانخفاض من (133.50) ترليون دينار إلى (122.88) ترليون دينار للمدة ذاتها، فإن القطاع المصرفي يستمر في تطوير خدماته ومنتجاته لاستقطاب المزيد من المدخرات، مع التركيز على تعزيز ثقة الجمهور بالنظام المصرفي، لا سيما من خلال سياسات الشمول المالي.

وفيما يتعلق بالائتمان، فقد سجّل مؤشراً إيجابياً بارتفاعه من (95.66) ترليون دينار إلى (102.24) ترليون دينار، بنمو قدره (6.87%)، مدفوعاً بمبادرات البنك المركزي الهادفة إلى تمويل القطاعات الاقتصادية الحيوية. كما ارتفع الائتمان النقدي من (69.25) ترليون دينار إلى (73.46) ترليون دينار، بمعدل نمو بلغ (6.08%) للمدة ذاتها، مما يعكس الدور المحوري للبنك المركزي في تحفيز النشاط الاقتصادي عبر النظام المصرفي.

أما القطاع المالي غير المصرفي، والذي يشمل المؤسسات المالية الخاضعة وغير الخاضعة لإشراف البنك المركزي، فيؤدي دوراً متزايد الأهمية في دعم التنمية والاستقرار المالي من خلال تمويل الأنشطة الاقتصادية

وتوجيه الاســتثمارات. ويحرص البنك المركزي العراقي على مراقبة هذا القطاع وتطوير أطره التنظيمية لضــمان استدامة مساهمته في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية.

السياسة الاحترازية في النظام المالي العراقي

ظهرت أهمية السياسـة الاحترازية الكلية بشكل بارز بعد الازمة المالية العالمية في عام 2008، وهي تعد من الأدوات الأساسية التي تعتمدها البنوك المركزية والسلطة النقدية لتعزيز الاستقرار المالي على مستوى النظام ككل، وتقسم هذه الأدوات الى 3 انواع استناداً الى تصنيف لجنة بازل للرقابة المصرفية المنبثقة من بنك التسويات الدولية وهي أدوات تعتمد على رأس المال، أدوات تعتمد على السيولة وأدوات تعتمد على جانب الموجودات.

حققت المصــارف العراقية معدل عالي من نسـبة تغطية السـيولة LCR بمقدار (121.16%)، بالإضـافة إلى نسـبة صـافي التمويل المسـتقر NSFR بمقدار (130.52%)، وبهذا فان المصــارف تجاوزت الحد الأدنى والبالغ (100%).

اما كفاية رأس المال فقد انخفضت إلى (39.35%) في نهاية عام 2024 إلا انها لم تتجاوز الحد الأدنى للنسبة والبالغة (12.5%).

وبلغت الأصـول المرجحة بالمخاطر للمصـارف الحكومية نسـبة (51.55%) من إجمالي الأصـول المرجحة بالمخاطر للقطاع المصـرفي، اما النسبة المتبقية والبالغة (48.45%) فهي تمثل نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر للمصارف الخاصة إلى إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر للقطاع المصرفي، من جانب آخر ارتفعت نسبة صافي المركز المفتوح بالعملات الأجنبية إلى رأس المال لتبلغ (49.30%) في نهاية عام 2024.

المصارف ذات الأهمية النظامية المحلية

وتعرف أيضًا بالمصارف النظامية التي تلعب دوراً كبيراً في النشاط المصرفي والتي يؤدي تعثرها أو انهيارها الى تأثير كبير على الاســتقرار المالي على المســتوى المحلي، وتم تصــنيفها داخل القطاع المصــرفي وبلغت (9) مصارف مهمة نظامياً محلياً، وشكلت هذه المصارف نسبة (20.44%) من إجمالي القطاع المصرفي، اما ائتمانها النقدي فقد بلغ (84.46%) من إجمالي الائتمان النقدي الكلي، وودائعها بلغت (12.59%) من الإجمالي الكلي للودائع المصرفية، ورأس مالها شكل (31.72%) من إجمالي رؤوس أموال القطاع المصرفي.

بلغت نسبة تغطية السيولة LCR (108.68%) ونسبة صافي التمويل المستقر NSFR (127,65%) وكلُ من النسبتين متجاوزتين للحد الأدنى البالغ (100%).

لقد بلغت نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص لهذه المصارف الى الائتمان المقدم للقطاع الخاص الكلي بمقدار (75.37%)، اما الائتمان المتعثر لهذه المصـــارف النظامية إلى الائتمان النقدي للمصـــارف النظامية فقد بلغ

(4.69%)، ونسبة الائتمان المتعثر للقطاع العائلي بمقدار (2.96%) إلى الائتمان الخاص ونسبة (1.59%) إلى إجمالي الائتمان للمصارف النظامية.

مديونية القطاع العائلي وقطاع الشركات

ارتفعت نسبة الائتمان النقدي المُقَدَّم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق لتصل إلى (12%) في عام 2024، مقارنة بنسبة (6.04%) في عام 2022. ويتوزع هذا الائتمان بين القطاعين العائلي والشركات، حيث بلغت نسبة الائتمان المقدم للقطاع العائلي إلى الناتج المحلي الإجمالي (8.27%) في عام 2024، بينما بلغت هذه النسبة إلى قطاع الشركات (3.78%) ضمن نفس المدة. ومن منظور الاستقرار المالي، يُظهر ذلك أنه لا توجد مخاطر عالية للائتمان المقدم للقطاع العائلي على الاستقرار المالي، ويمكن التوسع فيه دون مخاوف كبيرة، حيث ان نسبة الائتمان للقطاع العائلي (40.91%) من اجمالي الائتمان وبنسبة (68.39%) من اجمالي الائتمان الخاص وهو يعكس التوجه المصارف للائتمان العائلي وهو محرك الائتمان الخاص نحوه، في حين تعتبر نسب تعثر الائتمان العائلي من اجمالي الائتمان (3.44%) وبنسبة (5.75%) من الائتمان الخاص وتعتبر هذه النسب منخفضة ولا تؤثر على مستويات الاستقرار المالي.

تطورات البنية المالية التحتية

شهدت البنية التحتية المالية في العراق تطوراً نوعياً خلال عام 2024 بفضل المبادرات الاستراتيجية التي أطلقها البنك المركزي العراقي والتي تهدف إلى تعزيز كفاءة النظام المالي ودعم الاستقرار النقدي والمالي، وتوسيع الشمول المالي في البلاد، ومن أبرز هذه المبادرات إطلاق الاستراتيجية الوطنية للإقراض المصرفي 2024–2029، بالتعاون مع الوكالة الألمانية GIZ، بهدف دعم تمويل القطاع الخاص لاسيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتحقيق التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط، وقد حددت الاستراتيجية أهدافاً واضحة ومؤشرات أداء لقياس مدى التقدم، مع الأخذ بالتحديات المحتملة بعين الاعتبار.

كما استمرت جهود التحول الرقمي وتطوير أنظمة المدفوعات، بما يشمل تحديث نظام التسوية الإجمالية RTGS، ونظام الدفع بالتجزئة IRPSI، ونظام المقاصة الإلكترونية ACH، ونظام المقاصة الداخلية ON-US، حيث سجلت هذه الأنظمة نمواً ملموساً في عدد الحركات والقيم المالية، مما يعكس زيادة ثقة المستخدمين وتوسّع استخدام الأدوات المالية الرقمية.

كما أحرز البنك المركزي خطوات متقدمة في مجال تعزيز الأمن السيبراني، وأتمتة العمليات الرقابية، وإعداد البنية اللازمة للرقمنة المصرفية، بما في ذلك إصدار ضوابط تأسيس المصارف الرقمية في العراق.

تمثل هذه التطورات مجتمعةً دعائم أساسية لبناء نظام مالي أكثر كفاءة وشفافية وشمولاً، يسهم في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي المستدام في العراق.

اختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية

تُحَلَّل اختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية نتائجها وفقًا لنموذجين، إذ يتضمن النموذج الأول تحليل أثر الصدمات في بعض المتغيرات لمعدلات نمو (القروض المتعثرة، الأصول المرجحة بالمخاطر، الودائع، الائتمان، سعر صرف السوق، الإيرادات والنفقات العامة) على معدل نمو الأصول السائلة، وتكلل هذا الانموذج بأن العلاقة عكسية بين معدل نمو الأصول السائلة ومعدل نمو كل من (القروض المتعثرة، الأصول المرجحة بالمخاطر)، اما لباقي المتغيرات فقد ظهرت بعلاقة طردية مع معدل نمو الأصول السائلة.

اما النموذج الثاني تحليل أثر الصدمات في بعض المتغيرات (الودائع، الائتمان، الإيرادات العامة، النفقات العامة، سعر صرف السوق، التضخم) على نسبة القروض المتعثرة، وتكلل هذا الانموذج بأن العلاقة عكسية بين جميع المتغيرات انفة الذكر ونسبة القروض المتعثرة.

وبشكل عام، يظهر تحليل الاختبارات كيف أن تلك العوامل تؤثر على استدامة واستقرار النظام المالي، وكيف يمكن لهذه الصدمات أن تؤدي إلى تغييرات في معدل نمو الأصول السائلة ونسبة القروض المتعثرة، مما يؤثر بحجم الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص والذي سينعكس على متغيرات الاقتصاد ككل، علماً لم يعد سعر الصرف بالمثبت الديناميكي للتضخم بعد تطبيق المنصة الإلكترونية للتحويلات الخارجية.

مؤشر الاستقرار المالي

حافظ المؤشر على مستواه مع انخفاض طفيف ليبلغ (0.504) في عام 2024 مقارنة بـــ (0.521) في نهاية العام 2023. هذا يعكس حالة الاستقرار في النظام المالي وعدم تعرضه لمخاطر محتملة.

سُجِّلَ تحسُّنٌ في بعض مؤشرات الاستقرار، حيث ارتفع كلٌ من مؤشر الاقتصاد الكلي ومؤشر سوق رأس المال والمؤشر الاقتصادي العالمي ومؤشر الدورة المالية إلى (0.175) و (0.093) و (0.024) و (0.030) على التوالي في عام 2024، بينما انخفاض مؤشر القطاع المصرفي ليصل الى (0.182) في عام 2024.

الفصل الأول

تطورات القطاع المالي في العراق

1- تطورات القطاع المالي في العراق:

1-1 تطورات القطاع المصرفي:

أن المصـــارف العاملة في العراق بلغ عددها (72) مصـــرفاً في عام 2024، موزعة بين (7) مصـــارف حكومية و(65) مصـــرفاً خاصـــاً، إذ تضـــمنت المصـــارف الحكومية ثلاثة مصـــارف تجارية رئيســـة: الرشـــيد، الرافدين، والمصـــرف العراقي للتجارة، إلى جانب ثلاثة مصـارف حكومية متخصـــصـــة: الزراعي التعاوني، الصـــناعي، والعقاري. كما شـــمل القطاع الحكومي مصـــرفاً إســـلامياً واحداً وهو مصـــرف النهرين الإســـلامي، ليصـــل إجمالي فروع المصـــارف الحكومية إلى (406) فرعاً.

أما المصـارف الخاصـة، فتوزعت إلى (22) مصـرفاً تقليدياً محلياً بعدد فروع بلغ (260) فرعاً، بالإضـافة إلى (11) مصـرف تقليدية أجنبية يمتلك (22) فرعاً. كما يضـــم القطاع (30) مصـــرفاً إســـلامياً محلياً بلغ عدد فروعها (206) فرعاً، إلى جانب (2) مصـارف إسـلامية أجنبية تمتلك مجتمعة (5) فروع، كما هو موضح في الشكل (1-1).

شكل (1-1) عدد فروع المصارف في العراق

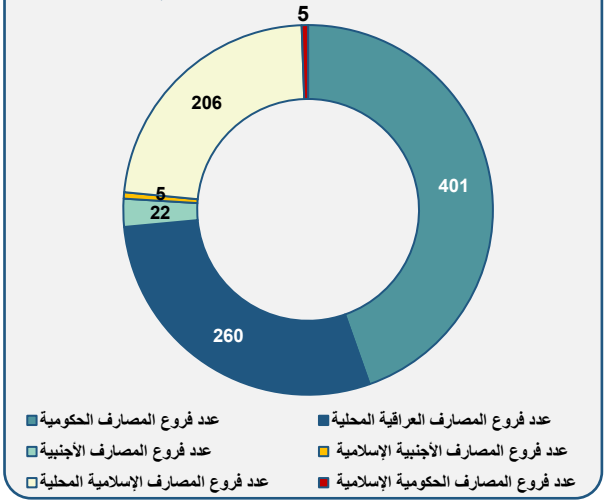

1-1-1 موجودات القطاع المصرفي:

شـــهد القطاع المصـــرفي في العراق في عام 2024 انخفاض في إجمالي الموجودات بنســـبة (0.94%) لتصـــل قيمتها إلى (203.33) ترليون دينـار في عـام 2024 بعـد أن كـان (205.25) ترليون دينار في عام 2023، وهذا يمكن أن يعكس عملية إعادة هيكلة طبيعية تعزز كفاءة الأصـــول المالية، ورغم تراجع الودائع بنســـبة (7.95%)، فإن هذا قد يســـاهم في توجه المصـــارف نحو اســـتراتيجيات أكثر ابتكاراً لتعزيز الســـيولة وجذب الاســـتثمارات كما انخفضـــت نسـبة الموجودات إلى الناتج المحلي الإجمالي بـالأســـعار الجـارية من (62.19%) في عام 2023 إلى (55.93%) في عام 2024، كما موضح في الشكل (1-2).

شكل (1-2) نسبة إجمالي الموجودات إلى الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية

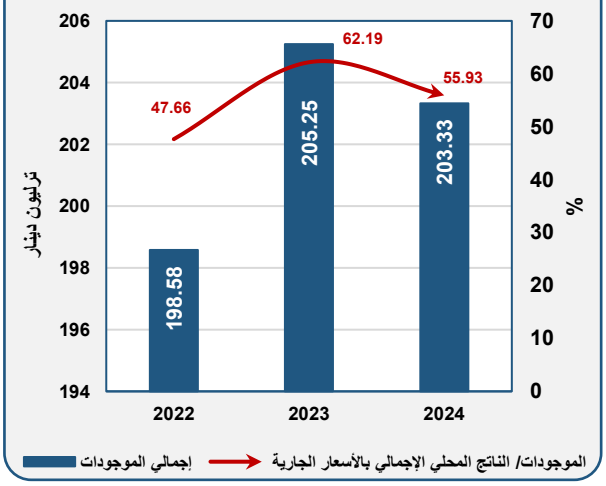

شهدت إجمالي موجودات **المصارف الحكومية** انخفاض من (161.34) ترليون دينـار في عـام 2023 إلى (155.97) ترليون دينـار في عـام 2024، ورغم انخفـاض نســـبـة موجوداتهـا من إجمـالـي الـمـوجـودات مـن (78.61%) إلـى (76.71%) للمدة ذاتها، إلا أنها حافظت على

موقعها الريادي في القطاع المصرفي العراقي. في المقابل سجلت **المصارف الخاصة** نمواً واضحاً حيث ارتفعت موجوداتها من (43.91) ترليون دينار إلى (47.35) ترليون دينار للمدة ذاتها، لترتفع بذلك نسبتها إلى إجمالي الموجودات من (21.39%) إلى (23.29%) للمدة ذاتها، مما يعكس زيادة الثقة بها وتوسّع دورها في الاقتصاد.

هذا التطور يعكس نضوجاً وتنوعاً أكبر في القطاع المصرفي، حيث يسهم ارتفاع نسبة المصارف الخاصة في تعزيز التنافسية بين المصارف الحكومية والخاصة، ما يدفع نحو تقديم خدمات أكثر ابتكاراً وكفاءة للمستفيدين. إذ يمكن أن تؤدي المنافسة المصرفية بين المصارف الحكومية والخاصة إلى خلق مناخ مالي أكثر تنوعاً واستقراراً وكما موضح في الشكل (1-3).

شكل (1-3) نسبة موجودات المصارف الخاصة والحكومية إلى إجمالي الموجودات

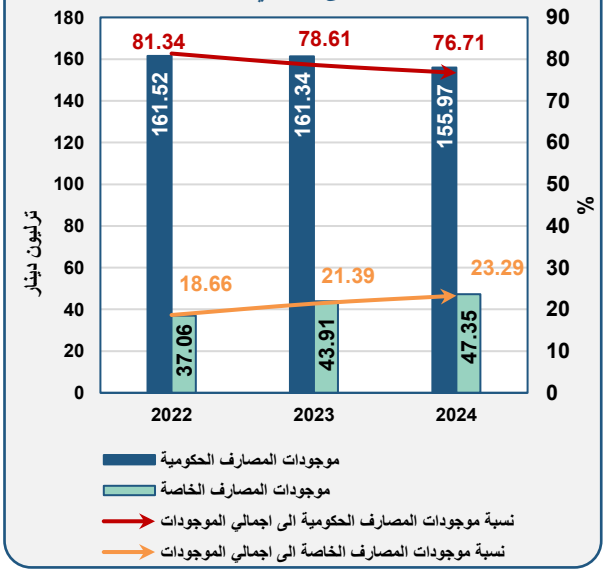

كما شهدت إجمالي موجودات **المصارف المحلية** انخفاضًا من (201.59) ترليون دينار إلى (199.20) ترليون دينار للمدة ذاتها، مما أدى إلى انخفاض نسبة مساهمة هذه الموجودات إلى إجمالي الموجودات المصرفية من (98.22%) إلى (97.97%) للمدة ذاتها، وفي المقابل سجلت **المصارف الأجنبية** نمواً في إجمالي موجوداتها، إذ ارتفعت من (3.66) ترليون دينار إلى (4.12) ترليون دينار مما انعكس على زيادة نسبتها من إجمالي الموجودات من (1.78%) إلى (2.03%) للمدة ذاتها، مما يعزز دور المصارف الأجنبية في النظام المالي، كما هو موضح في الشكل (1-4).

شكل (1-4) نسبة موجودات المصارف المحلية والاجنبية إلى إجمالي الموجودات

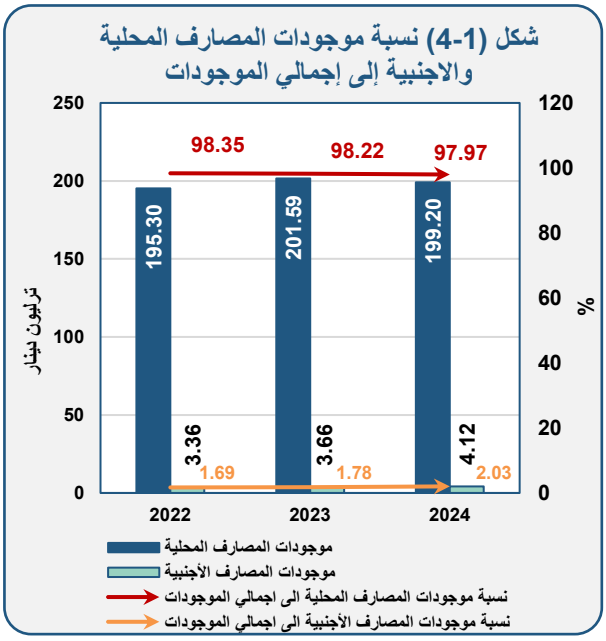

كما أن موجودات **المصارف التجارية (التقليدية)** انخفضت من (185.43) ترليون دينار إلى (181.88) ترليون دينار للمدة ذاتها، لتنخفض نسبة موجوداتها من إجمالي الموجودات من (90.34%) إلى (89.45%)، وفي المقابل ارتفعت نسبة موجودات **المصارف الإسلامية** من إجمالي الموجودات من (9.66%) إلى (10.55%) للمدة ذاتها، حيث بلغت (21.45) ترليون دينار في عام 2024، كما موضح في الشكل (1-5).

شكل (1-5) نسبة موجودات المصارف التجارية والإسلامية إلى إجمالي الموجودات

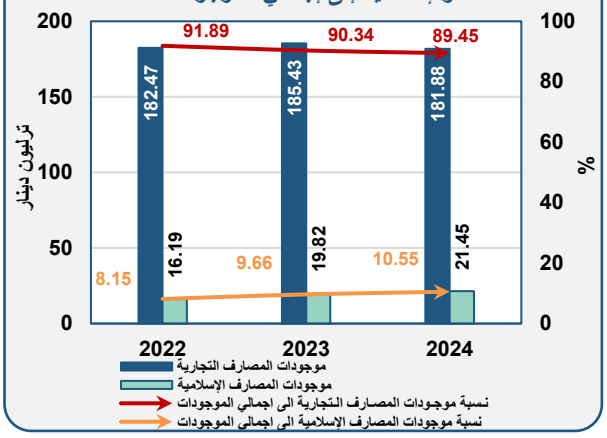

أما مؤشر هيرفندل-هيرشمان (Herfindahl-Hirschman) الذي يُعبر عن مستوى تركز الموجودات لأكبر خمسة مصارف فيُظهر انخفاض من (1937.33) نقطة إلى (1783.80) نقطة للمدة ذاتها، كما موضح في الشكل (1-6)، وهو مستوى أدنى من قيمة المؤشر البالغة (1800) نقطة، ويعكس هذا الانخفاض تحسناً في مستوى المنافسة داخل القطاع المصرفي مما يوفر بيئة أكثر تنوعًا واستدامة للخدمات المالية كما يشير إلى إمكانية تعزيز هذا الاتجاه مستقبلاً مع تبنّي المصارف الأخرى لتقنيات التكنولوجيا المالية بهدف تطوير خدماتها ومنتجاتها مما يساهم في تعزيز الابتكار وتوسيع نطاق الخيارات المتاحة للعملاء.

شكل (1-6) مستوى تركز الموجودات لأكبر خمسة مصارف

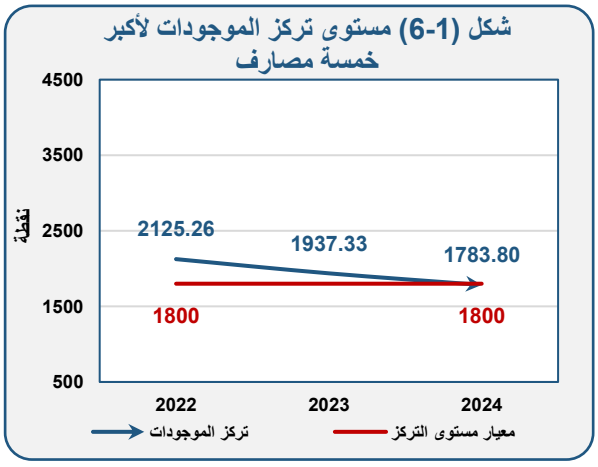

2-1-1 رأس مال القطاع المصرفي:

ارتفع إجمالي رأس المال القطاع المصرفي من (19.07) تريليون دينار في عام 2023 إلى (20.54) تريليون دينار في عام 2024 بمعدل نمو قدره (7.74%) نتيجة التعليمات الصادرة من البنك المركزي بزيادة سقف رأس المال للمصارف من (250) مليار دينار إلى (400) مليار دينار على شكل ثلاث دفعات، بمبلغ (50) مليار دينار لكل دفعة ابتداءً من الدفعة الأولى بتاريخ 2023/12/31 ولغاية نهاية عام 2024. وكما في الشكل (1-7).

شكل (1-7) معدل نمو رأس مال القطاع المصرفي

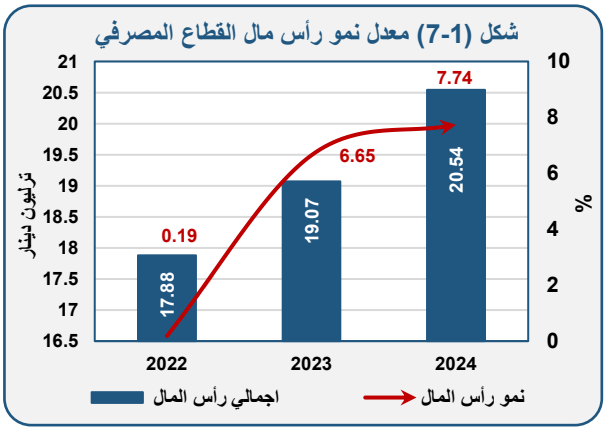

إذ نجد أن إجمالي رأس مال **المصارف الحكومية** قد ارتفع من (5.02) تريليون دينار في عام 2023 إلى (5.10) تريليون دينار في عام 2024 بمعدل نمو (1.66%) بالرغم هذا الارتفاع إلا أن نسبة مساهمة رأس المال للمصارف الحكومية من إجمالي رأس مال القطاع المصرفي شهدت انخفاض من (26.32%) إلى (24.83%) للمدة ذاتها.

في حين شهدت **المصارف الخاصة** نمواً في إجمالي رأس مالها بنسبة (9.91%) للمدة ذاتها، حيث ارتفع من (14.05) تريليون دينار إلى

(15.44) ترليون دينار للمدة ذاتها. كما ارتفعت نسبة مساهمة رأس مال المصارف الخاصة إلى إجمالي رأس مال القطاع المصرفي من (73.68%) إلى (75.17%)، مع ذلك لا تزال تشكل الحصة الأكبر من إجمالي راس المال المصارف مما يعكس استمرار دورها الرئيس في دعم النشاط المصرفي وتعزيز استقرار السوق المالية، كما هو موضح في الشكل (1-8).

شكل (1-8) نسبة رأس مال المصارف الحكومية والخاصة إلى إجمالي رأس مال القطاع المصرفي

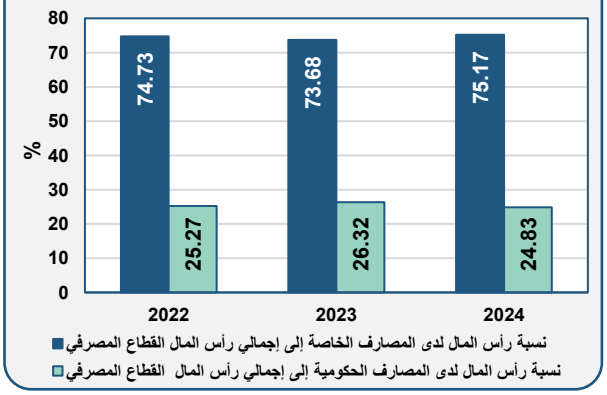

كما شهد القطاع المصرفي تغيرات ملحوظة في هيكلة رأس المال بين المصارف المحلية والأجنبية، إذ ارتفع إجمالي رأس المال **للمصارف المحلية**، من (18.30) ترليون دينار إلى (19.40) ترليون دينار للمدة ذاتها مسجلاً معدل نمو بلغ (6.04%). وعلى الرغم من هذا النمو انخفضت نسبة مساهمة المصارف المحلية في إجمالي رأس مال القطاع المصرفي من (95.97%) إلى (94.45%) للمدة ذاتها. يعكس هذا التغيير ديناميكية القطاع المصرفي واتجاهه نحو توازن أكبر بين المصارف المحلية والأجنبية، إذ شهدت فروع **المصارف الأجنبية** ارتفاعًا في إجمالي رأس المال من (0.77) ترليون دينار إلى (1.14) ترليون دينار وبمعدل نمو بلغ (48.19%). إذ ارتفعت نسبة مساهمة رأس المال للمصارف الأجنبية كجزء من إجمالي رأس مال القطاع المصرفي من (4.03%) إلى (5.55%). مما يشير إلى زيادة دور المصارف الأجنبية في المشهد المالي وتعزيز قدرتها التنافسية ويوضح الشكل (1-9) هذه التغيرات.

شكل (1-9) نسبة رأس مال المصارف المحلية والاجنبية إلى إجمالي رأس مال القطاع المصرفي

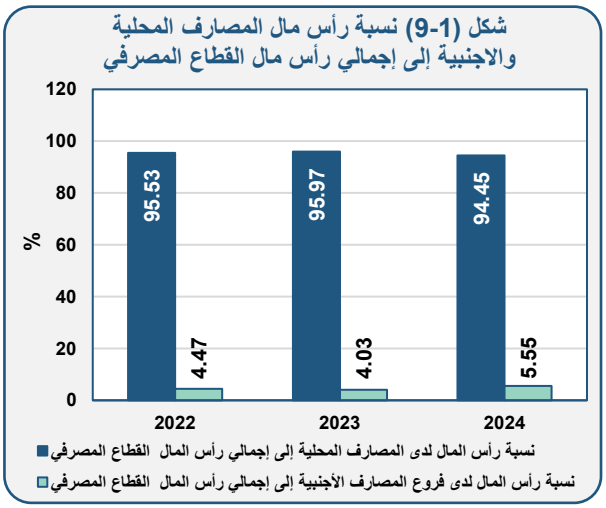

3-1-1 ودائع القطاع المصرفي:

شهد القطاع المصرفي في عام 2024 انخفاضاً كبيرًا في إجمالي الودائع، حيث انخفض رصيد الودائع من (133.50) ترليون دينار في عام 2023 إلى (122.88) ترليون دينار في عام 2024، بمعدل انخفاض بلغ (7.95%)، ويُعزى هذا التراجع بشكل رئيس إلى انخفاض في الودائع الجارية التي انخفضت بمقدار (10.67) ترليون دينار، وبمعدل انخفاض بلغت (9.93%) للمدة ذاتها، إضافة إلى ذلك انخفضت الودائع الثابتة بمعدل (0.39%) ورغم ذلك شهدت ودائع التوفير ارتفاعاً طفيفًا في معدلات النمو بنسبة (0.58%). كما هو موضح في الشكل (1-10).

شكل (1-10) معدل نمو ودائع القطاع المصرفي

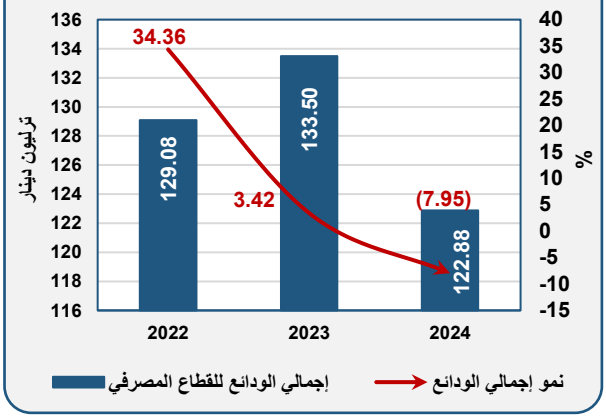

كما شهدت **المصارف الحكومية** انخفاضًا في إجمالي الودائع بنسبة (9.9%) للمدة ذاتها، حيث انخفضت من (116.28) تريليون دينار في عام 2023 إلى (104.78) تريليون دينار في عام 2024. ويعود هذا الانخفاض بشكل رئيس إلى انخفاض الودائع الجارية بنسبة (11.53%)، إضافة إلى انخفاض الودائع الثابتة بنسبة (10.14%)، ورغم هذا الانخفاض فقد شهدت ودائع التوفير نمواً طفيفًا بمقدار (0.11) تريليون دينار وبنسبة (0.76%) ورغم انخفاض إجمالي الودائع لا تزال المصارف الحكومية تهيمن على القطاع المصرفي، حيث شكّلت ودائعها (85.27%) من إجمالي الودائع المصرفية في عام 2024، مما يعكس استمرار دورها الرئيس في دعم الاقتصاد والاستقرار المالي.

أما فيما يتعلق بإجمالي الودائع **بالمصارف الخاصة**، فأنها سجلت زيادة بمقدار (0.89) تريليون دينار، محققاً نسبة نمو بلغت (5.18%) للمدة ذاتها، وتشكل الودائع الجارية الحصة الأكبر من إجمالي الودائع الخاصة، إذ بلغت قيمتها (13.78) تريليون دينار في عام 2024، بينما بلغ إجمالي الودائع الثابتة والتوفير (2.61) و (1.72) تريليون دينار على التوالي في عام 2024، إذ ارتفعت نسبة ودائع المصارف الخاصة إلى إجمالي الودائع المصرفية من (12.89%) إلى (14.73%) للفترة ذاتها، مما يعكس تنامي دورها في دعم الأنشطة المالية، وكما هو موضح في الشكل (1-11).

شكل (1-11) نسبة ودائع المصارف الحكومية والخاصة إلى إجمالي ودائع القطاع المصرفي

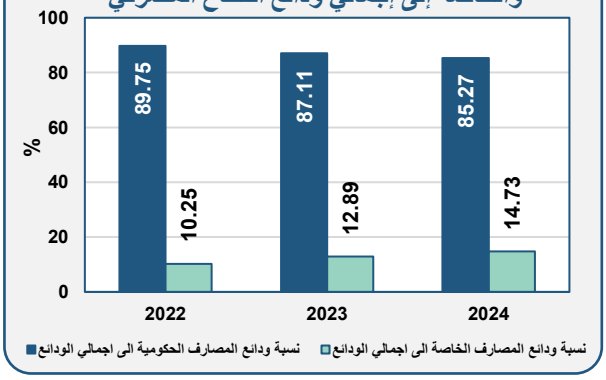

كما أن إجمالي ودائع **القطاع العام** قد شهدت انخفاضاً، لتصل إلى (69.85) تريليون دينار في عام 2024، إذ سجلت معدل انخفاض بلغ (9.22%) مقارنة بالعام 2023 والبالغ (76.94) تريليون دينار، إذ انخفضت نسبة إجمالي الودائع للقطاع العام إلى (56.84%) من إجمالي ودائع القطاع المصرفي في عام 2024، مقارنة بـ (57.64%) في عام 2023، نتيجة انخفاض إجمالي الودائع لدى الحكومة المركزية من (47.32) تريليون دينار في عام 2023 إلى (42.43) تريليون دينار في عام 2024. أما بالنسبة للمؤسسات العامة فقد انخفضت ودائعها من (29.62) تريليون دينار في عام 2023 إلى (27.42) تريليون دينار في العام 2024.

في حين سجلت ودائع **القطاع الخاص** انخفاضاً بمقدار (3.52) تريليون دينار في عام 2024 وبمعدل انخفاض بلغ (6.23%) مقارنة

بعام 2023. في حين ارتفعت نسبة ودائع القطاع الخاص من إجمالي ودائع القطاع المصرفي بنسبة ضئيلة من (42.36%) في عام 2023 إلى (43.16%) في عام 2024 نتيجة انخفاض إجمالي ودائع القطاع المصرفي، وكما موضح في الشكل (1-12).

شكل (1-12) نسبة ودائع القطاع العام والخاص إلى إجمالي ودائع القطاع المصرفي ككل

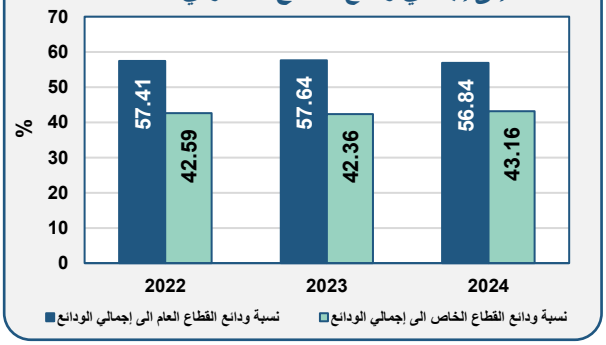

ولوحظ من الشكل (1-13) انخفاض مؤشر هيرفندل-هيرشمان، الذي يقيس تركّز الودائع، من (2551.7) نقطة عام 2023 إلى (2340.5) نقطة في عام 2024، ومع ذلك، لا تزال قيمة المؤشر أعلى من مستوى قيمة المؤشر (1800) نقطة، وهو دليل واضح على ثقة الجمهور بتلك المصارف، لكون أغلبها تابع للقطاع العام، ومن ثَمَّ فهي مضمونة من الدولة، لذلك فإنَّ ارتفاع التركّزات فيها لا يُشكِّل خللاً في النظام المالي، ويتوجب على المصارف الخاصة زيادة الخدمات المصرفية المقدمة من قبلها لزيادة القدرة التنافسية.

شكل (1-13) مستوى تركز الودائع لأكبر خمس مصارف

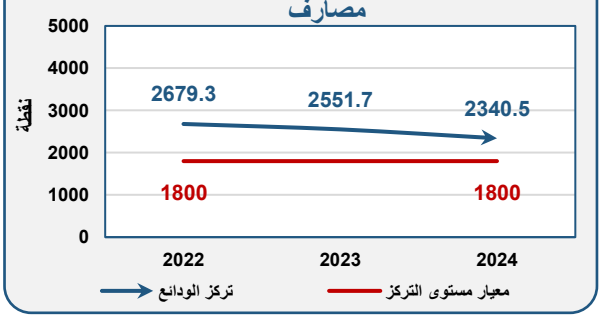

4-1-1 تطور الائتمان المصرفي:

سجّل الائتمان الكلي المقدم من قبل المصارف ارتفاعاً في عام 2024. إذ ارتفع من (95.66) ترليون دينار في عام 2023 إلى (102.24) ترليون دينار في عام 2024، بمعدل نمو بلغ (6.88%). وذلك ناجم عن ارتفاع إجمالي الائتمان النقدي من (69.25) ترليون دينار في عام 2023 إلى (73.46) ترليون دينار في عام 2024، بمعدل نمو قدره (6.08%). كما شهد إجمالي الائتمان التعهدي أيضا ارتفاعاً من (26.40) ترليون دينار في عام 2023 إلى (28.78) ترليون دينار في عام 2024، بمعدل نمو بلغ (9.01%) والشكل (1-14) يوضح ذلك.

شكل (1-14) إجمالي الائتمان الكلي

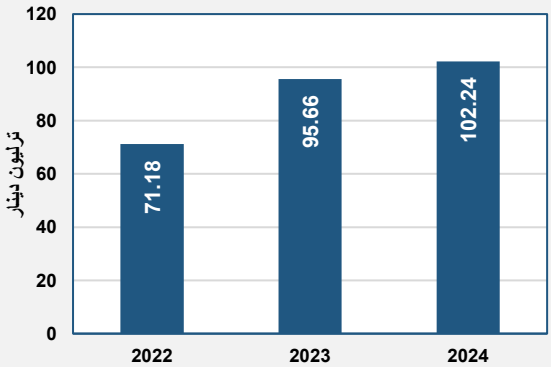

ولوحظ أن إجمالي الائتمان النقدي الممنوح للقطاعين العام والخاص كان أكبر من حجم الائتمان التعهدي الممنوح لهما. إذ انخفض الائتمان النقدي الممنوح للقطاع العام بشكل طفيف من (29.70) ترليون دينار في عام 2023 إلى (29.52) ترليون دينار في عام 2024، بمعدل انخفاض بلغ (0.61%). إذ بلغت نسبته إلى إجمالي الائتمان النقدي الكلي (40.19%) لذات العام. هذا الانخفاض نتيجة انخفاض إجمالي الائتمان النقدي

الممنوح للحكومة المركزية من (27.45) ترليون دينار إلى (27.02) ترليون دينار، بمعدل انخفاض بلغ (1.59%) في المدة (2023-2024). بينما ارتفاع حجم الائتمان النقدي في المؤسسات العامة من (2.25) ترليون دينار في عام 2023 إلى (2.51) ترليون دينار لعام 2024. قياساً بإجمالي الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص، وارتفع هذا الأخير من (39.55) ترليون دينار في عام 2023 إلى (43.94) ترليون دينار في عام 2024، بمعدل نمو (11.10%) في عام 2024. يُظهر هذا النمو استمرار الفجوة بين نسبة الائتمان النقدي الممنوح للقطاع العام والقطاع الخاص.

أما فيما يتعلق بالائتمان التعهدي الممنوح للقطاع العام، فقد انخفض من (16.58) ترليون دينار في عام 2023 إلى (15.63) ترليون دينار في عام 2024، بمعدل انخفاض بلغ (5.78%). هذا الانخفاض يعود لتقليل حجم الائتمان التعهدي الممنوح للحكومة المركزية من (4.75) ترليون دينار إلى (3.28) ترليون دينار، بمعدل انخفاض بلغ (30.98%) أثناء المدة (2023-2024). من جهة أخرى، سجّل الائتمان التعهدي المقدم للقطاع الخاص ارتفاعاً إلى (13.16) ترليون دينار وبمعدل نمو بلغ (34%) في عام 2024، مقارنةً بالعام السابق والبالغ (9.82) ترليون دينار. وبلغت نسبة الائتمان التعهدي الممنوح للقطاع العام والقطاع الخاص إلى إجمالي الائتمان التعهدي (54.29%) و(45.71%) على التوالي في عام 2024. وكما مبين في الشكل (1-15).

شكل (1-15) توزيع الائتمان الكلي حسب القطاعين العام والخاص

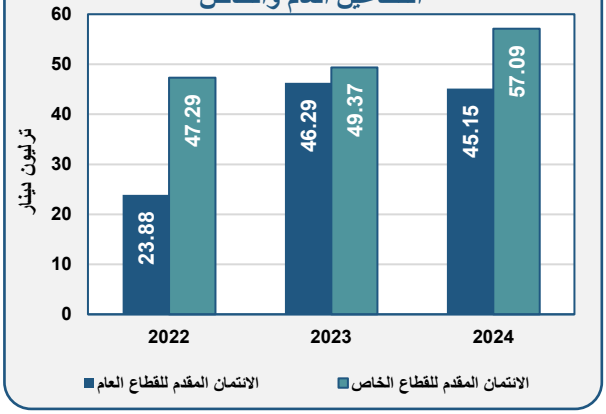

ولا تزال المصارف الحكومية تستحوذ على النسبة الأكبر من إجمالي الائتمان النقدي والتعهدي الذي يقدمه القطاع المصرفي، ويعود ذلك إلى حجم الودائع الكبير المودعة لدى هذه المصارف مما يمكنها من منح الائتمان. بالإضافة إلى ذلك تتمتع هذه المصارف بثقة الجمهور، وشهد عام 2024 ارتفاع إجمالي الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف الحكومية من (58.40) ترليون دينار في عام 2023 إلى (60.35) ترليون دينار، بمعدل نمو بلغ (3.35%). وانخفضت نسبته إلى إجمالي الائتمان النقدي للقطاع المصرفي ككل لتبلغ نسبة (82.37%) لعام 2024، مقارنة بالعام السابق والبالغة (84.32%). مع انخفاض إجمالي الائتمان التعهدي الممنوح للمصارف الحكومية من (16.85) ترليون دينار في عام 2023 إلى (16.05) ترليون دينار في عام 2024، بمعدل انخفاض بلغ (4.77%). إذ انخفضت نسبته إلى إجمالي الائتمان التعهدي من (63.82%) إلى (55.75%) خلال المدة (2023-2024). أما بالنسبة للمصارف الخاصة فقد ارتفع إجمالي الائتمان النقدي من (10.86) ترليون دينار في عام 2023 إلى (12.95) ترليون دينار في عام

2024، بمعدل نمو بلغ (19.25%). وبالمقابل، ارتفع حجم الائتمان التعهدي الذي تمنحه من (9.55) ترليون دينار في العام السابق إلى (12.74) ترليون دينار في عام 2024، بمعدل ارتفاع بلغ (33.31%). يُظهر هذا الارتفاع في نسبته إلى إجمالي الائتمان التعهدي من (36.18%) إلى (44.25%) في المدة (2024-2023)، كما موضح في الشكل (1-16).

شكل (1-16) الاهمية النسبية للائتمان النقدي والتعهدي بالنسبة للمصارف الحكومية والخاصة

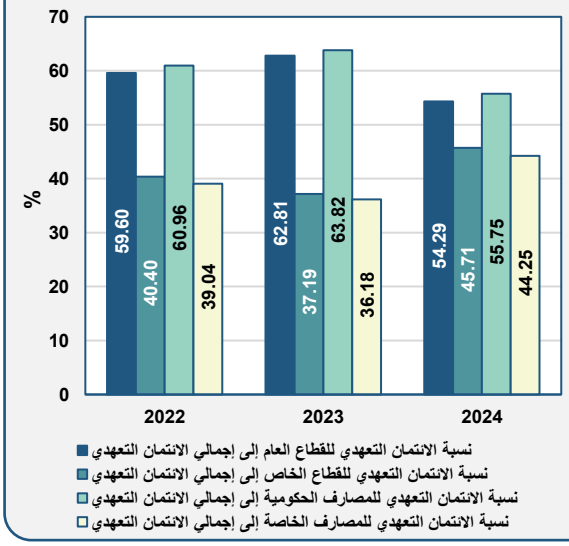

وتستحوذ المصارف الحكومية على نسبة كبيرة من الائتمان النقدي الذي يُقدمه القطاع المصرفي، إذ بلغت نسبة الائتمان النقدي المقدم من أكبر خمسة مصارف حكومية (80%) من إجمالي الائتمان النقدي. لتستحوذ على النسبة العظمى من إجمالي الائتمان النقدي المقدم لمختلف القطاعات الاقتصادية، وقد سجّلت نقطة تركّز الائتمان لأكبر خمسة مصارف ارتفاعاً لتبلغ (2075.73) نقطة في عام 2024 مقارنة بالعام السابق والبالغة (1954.92) نقطة، إنَّ تركّز الائتمان لدى المصارف الحكومية يكشف عن أثرها في السيطرة على القطاع المصرفي، وهذه نتيجة طبيعية نظراً لشبكة فروعها المنتشرة في أنحاء العراق كافةً، وسهولة الوصول إلى خدماتها، ودورها التنموي الواضح من زيادة الائتمان الذي تقدّمه مقارنةً بالمصارف الخاصة، وعلى النحو المبيَّن في الشكل (1-17).

شكل (1-17) مستوى تركز الائتمان لأكبر خمس مصارف

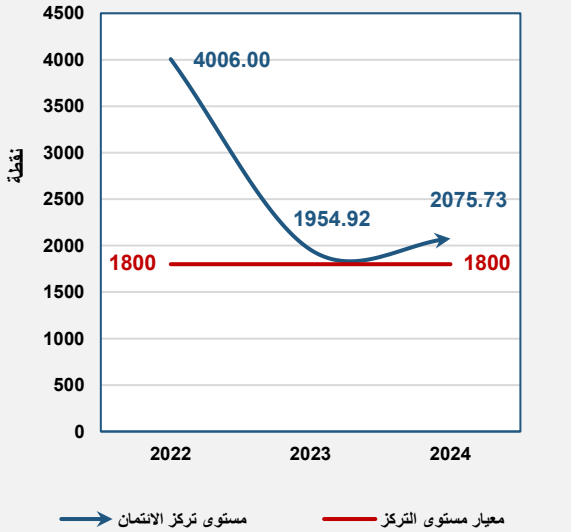

1-4-1-1 التوزيع القطاعي للائتمان النقدي:

استحوذ قطاع خدمات المجتمع على النسبة الأكبر من إجمالي الائتمان النقدي، إذ ارتفع من (30.79) ترليون دينار في عام 2023 إلى (33.21) ترليون دينار في عام 2024 وبمعدل نمو (7.86%)، إذ ازدادت نسبته إلى إجمالي الائتمان النقدي من (44.45%) إلى (45.20%) للمدة ذاتها، ويليهِ قطاع التشييد والبناء الذي ارتفع فيه إجمالي الائتمان النقدي من (14.72) ترليون دينار إلى (15.98) ترليون دينار للمدة ذاتها وبمعدل نمو بلغ (8.58%)، إذ ارتفعت نسبته إلى إجمالي الائتمان النقدي من (21.25%) إلى

(21.75%) للمدة ذاتها، فضلاً عن انخفاض طفيف في إجمالي الائتمان النقدي المُقدَّم إلى قطاع التجارة والمطاعم والفنادق بمقدار (0.70) ترليون دينار، وبلغت نسبته إلى إجمالي الائتمان النقدي (18.81%) عام 2024 مقارنة بعام 2023 الذي بلغ (18.95%).

أمّا القطاعات الأُخَرى مثل الصناعة التحويلية والزراعة والصيد وغيرها فقد حصلت على نسب متدنية من إجمالي الائتمان الممنوح، وهذا يشير إلى أنَّ المصارف العراقية تعتمد كثيرًا على منح القروض التجارية بناءً على ما تسهم فيه طبيعة النشاط الاقتصادي الحقيقي التي تطغى على هذه القطاعات (خدمات المجتمع والبناء والتشييد والتجارة والمطاعم والفنادق) ومحدودية النشاطات الأُخرى (الصناعية والزراعية وغيرها)، مما أسهم في تشكيل خارطة التوزيع القطاعي للائتمان المصرفي، وكما موضح في الشكل (18-1).

شكل (18-1) نسبة الائتمان النقدي للقطاعات الاقتصادية الى إجمالي الائتمان النقدي

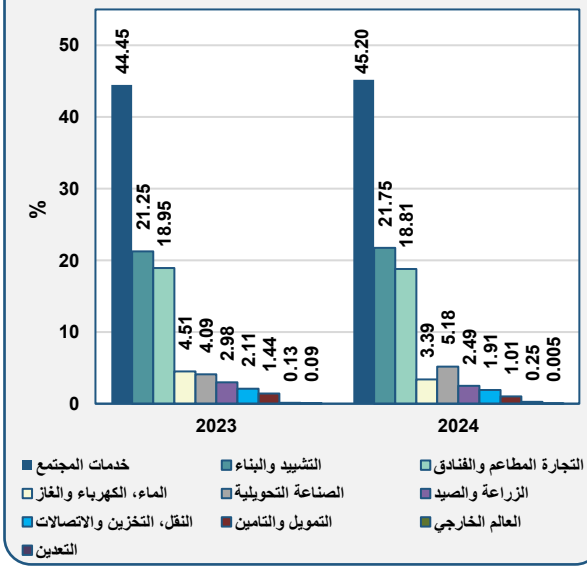

2-4-1-1 تحليل فجوة الائتمان النقدي المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي Credit to GDP Gap:

تُقاس الفجوة من خلال الفرق بين نسبة الائتمان النقدي المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية واتجاهها طويل الأجل لمواجهة التقلبات الدورية، وتشير الإشارة الموجبة للفجوة إلى تسارع نمو النسبة عبر اتجاهها التاريخي، مما يتطلب بناء مصدّات Buffers (من رأس المال الاحتياطي) وذلك لحماية النظام المصرفي من المخاطر المحتملة عند بلوغها نسبة (2.5%)، كما وإن زيادة قيمة الفجوة عن قيمة الحدّ الأعلى البالغة (10%) تفسر ارتفاع إجمالي الائتمان بنسبة أكبر من معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي مما يعني زيادة درجة المخاطر المترتبة بسبب الإفراط في منح الائتمان إلى القطاع الخاص، ممّا يتطلّب بناء مقدار أكبر من احتياطيات رأس المال الإضافي لمواجهة الخسائر المتوقعة التي قد يتعرّض لها النظام المالي لكي يبقى قادراً على الاستمرار في أداء وظائفه الأساسية.

تمَّ استعمال طريقة Hedrick-Prescott Filter (HP) المستخدمة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) لحساب فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي Credit-GDP Gap، والنتائج الموضحة في الشكل (19-1) تشير إلى وجود فجوة موجبة مع اعتماد بيانات الناتج المحلي الإجمالي مع النفط بنسبة (0.96%) في حين ظهور فجوة سالبة في الناتج المحلي الإجمالي من دون النفط بنسبة (0.88%) ، تشير هذه البيانات

إلى عدم الحاجة إلى بناء مصدات إضافية من راس المال، أي أنَّ الائتمان المصرفي يمكن أن يزداد من دون أن يؤثر في الاستقرار داخل النظام المالي العراقي، مع مراعاة المعايير والأسس الواجب توافرها عند منح الائتمان للقطاعات الاقتصادية المختلفة.

شكل (1-19) فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الاجمالي

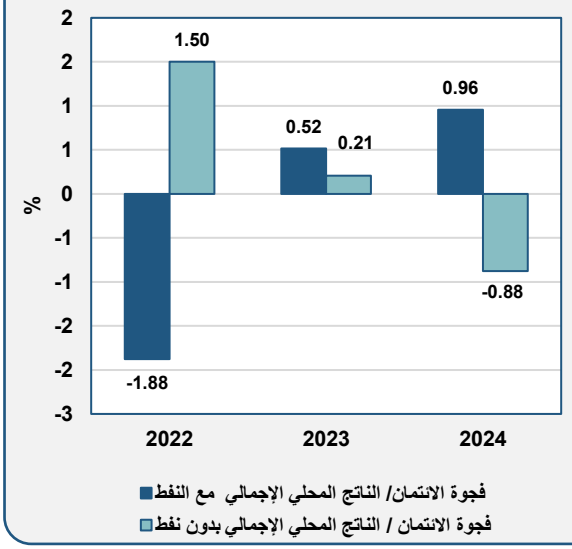

5-1-1 إجمالي القروض المتعثرة:

سجل إجمالي القروض المتعثرة ارتفاعاً ليبلغ (5.25) ترليون دينار وبمعدل نمو بلغ (20.91%) في عام 2024 مقارنة بالعام السابق والبالغ (4.34) ترليون دينار، إذ ارتفعت نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي إلى (7.14%) في عام 2024 مقارنة بالعام السابق والذي بلغ (6.26%)، مما يعني تزايد المخاطر التي تواجه القطاع المصرفي، لاسيّما المخاطر الناتجة عن نشاط القطاع الخاص الذي تشكّل قروضه المتعثرة النسبة الأكبر مقارنة بالقطاع العام، وكما مبين في الشكل (1-20).

شكل (1-20) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي ومعدل نموها

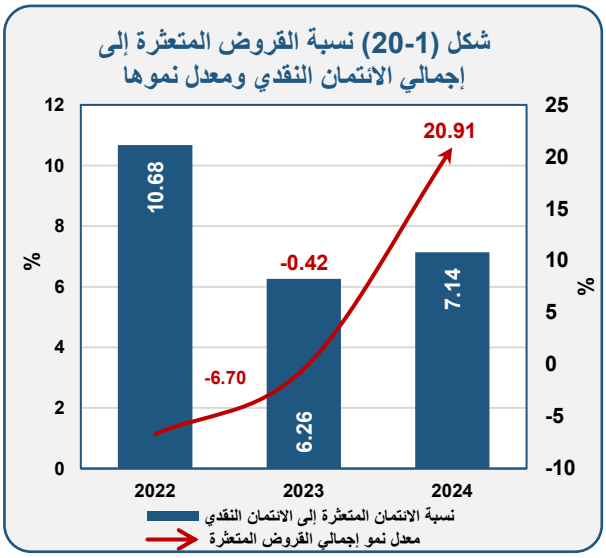

كما ويوضح الشكل (1- 21) استمرار استحواذ القطاع الخاص على النسبة الأكبر من القروض المتعثرة مقارنة بالقطاع العام، إذ ارتفعت القروض المتعثرة فيه من (4.27) ترليون دينار لعام 2023 إلى (5.17) ترليون دينار وبمعدل نمو بلغ (21.24%) لعام 2024، وبلغت نسبة القروض المتعثرة للقطاع الخاص إلى إجمالي القروض المتعثرة (98.63%) في عام 2024 مقارنة بالعام السابق الذي بلغت فيه (98.36%).

شكل (1-21) نسبة القروض المتعثرة للقطاعين العام والخاص إلى إجمالي الائتمان النقدي

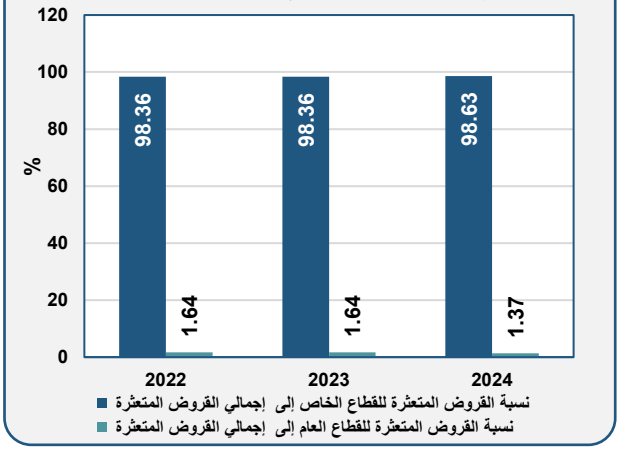

يبيّن الشكل (1-22) نسب الديون المتعثرة للقطاعات الاقتصادية وقد كانت النسب متفاوتة لكُلّ

قطاع، فقد استحوذ قطاع (التجارة، المطاعم والفنادق) على النسبة الأعلى في عام 2024 رغم انه سجل انخفاضاً لتبلغ نسبتهُ (45.40%) بعد أن كانت (47.48%) في العام السابق، وحلَّ بعده كُلٌّ من قطاع (الصناعة التحويلية) و(الزراعة والصيد) بنسبة ديون متعثرة بلغت (15.57%) و(10.08%) على التوالي لعام 2024، مقارنةً بنسبة عام 2023 التي بلغت فيه (16.40%) و(8.86%) على التوالي.

شكل (1-22) نسبة القروض المتعثرة لكل قطاع الى إجمالي القروض المتعثرة

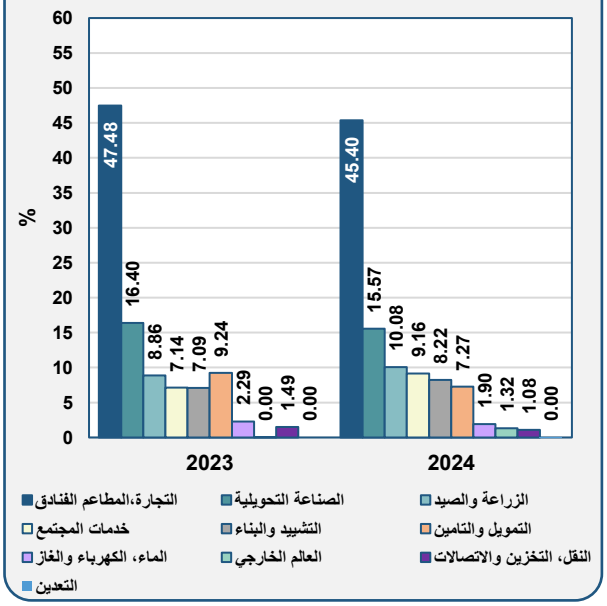

وقد أظهرت نسبة الديون المتعثرة لكُلّ قطاع إلى إجمالي الائتمان النقدي الممنوح للقطاع نفسه نسب مخاطر التعثر في كُلٍّ من قطاع التمويل والتأمين الذي بلغت نسبته (51.50%) يليه قطاع العالم الخارجي بنسبة (37.88%) وقطاع الزراعة والصيد الذي بلغت نسبتهُ (28.92%)، وقطاع الصناعة التحويلية الذي بلغت نسبته (21.45%)، وقطاع التجارة والمطاعم والفنادق الذي بلغت نسبته (17.23%)، اما باقي القطاعات الاقتصادية فقد بلغت نسب تعثرها دون (10%)، وعلى النحو المبيَّن في الشكل (1-23).

شكل (1-23) نسبة القروض المتعثرة لدى كل قطاع الى الائتمان النقدي للقطاع نفسه

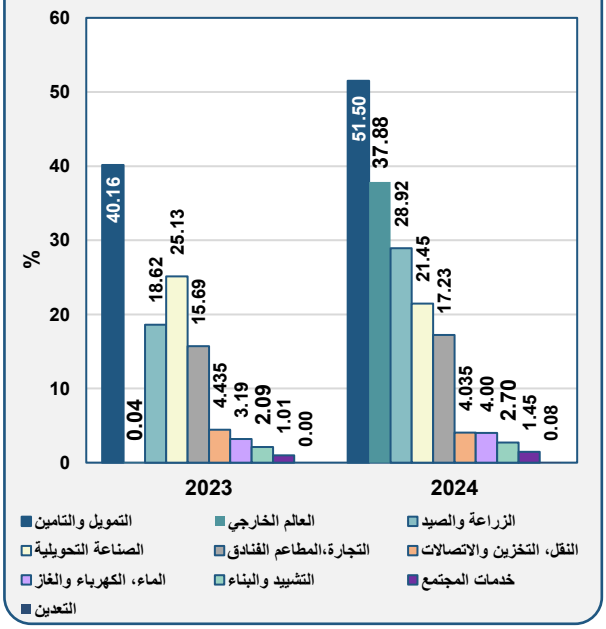

2-1 القطاع المالي غير المصرفي:

يعتبر القطاع المالي غير المصرفي في العراق أحد أهم القطاعات التي تساهم في تحقيق النمو والاستقرار المالي والاقتصادي. ويضم هذا القطاع مؤسسات مالية تمتلك محافظ استثمارية تحتوي على أصول مالية وغير مالية لإقراض الأفراد والشركات، وكذلك للاستثمار في سندات العامة التي تصدرها الحكومة. ويُشرف البنك المركزي العراقي على بعض هذه المؤسسات، بينما تعمل البعض الآخر خارج نطاق إشرافه، إذ تؤثر هذه المؤسسات على الاستقرار المالي من خلال إدارتها للمخاطر المالية وتوجيه استثماراتها نحو الأنشطة داخل القطاعات المختلفة. ومن الضروري متابعة أداء هذا القطاع لضمان استمراريته في دعم النمو والاستقرار المالي.

1-2-1 المؤسسات المالية غير المصرفية ضمن إشراف البنك المركزي:

1-1-2-1 شركات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة:[1]

تُؤدي هذه الشركات دوراً حيوياً في دعم الاقتصاد المحلي وتعزيز النمو المستدام، إذ تساهم في توفير التمويل والدعم اللازمين للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما يعزز من فرص العمل ويسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية. إذ بلغ رأس مال شركات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة (الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الشركة الأولى لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة) في عام 2023 ما مقداره (26.46) مليار دينار في حين ساهمت (7) مصارف خاصة في رأس مال الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وكما مبين في الشكل (1-24).

شكل (1-24) نسب مساهمة المصارف في رأس مال الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة لعام 2023

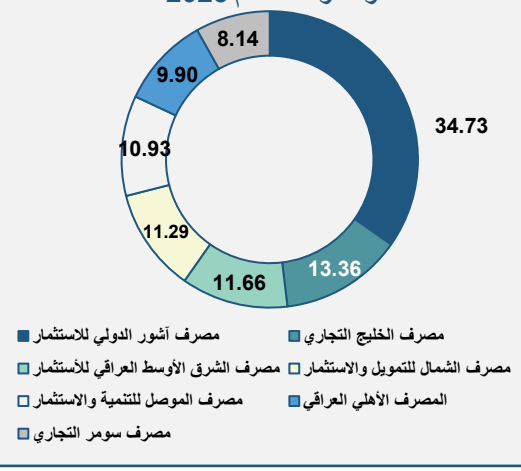

وقد بلغ حجم محفظة القروض المقدمة من قبل الشركات بواسطة المصارف المساهمة والأفراد بمبلغ مقداره (15.3) مليار دينار في عام 2023 توزعت ما بين القطاعات كما موضح في الشكل (1-25).

شكل (1-25) التوزيع القطاعي للقروض الممنوحة من قبل شركات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة لعام 2023

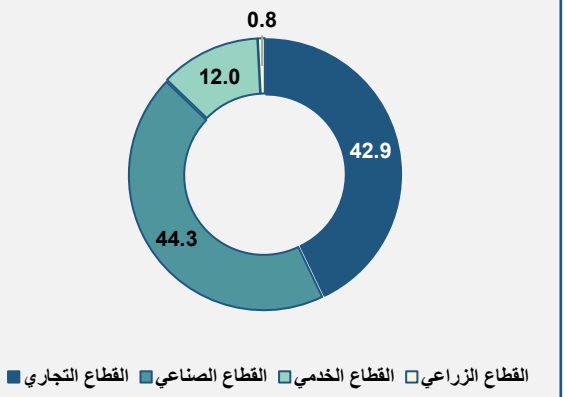

2-1-2-1 شركات الصرافة والتوسط ببيع وشراء العملة الأجنبية:

تُعد هذه الشركات أحد أساسيات البنية التحتية للنظام المالي غير المصرفي في العراق فضلاً عن دورها الحيوي في تلبية الاحتياجات المحلية من العملات الأجنبية للمعاملات الاقتصادي مثل السفر، والتعليم، والصحة، والسياحة، بالإضافة إلى عمليات التحويل النقدي من المقيمين إلى عوائلهم وأصدقائهم في الخارج والحوالات الداخلية. ويصنف عدد شركات الصرافة البالغ عددها (530) شركة لغاية عام 2023، وحسب الاتي:

- شركات الصرافة من فئة (A) عددها (79) شركة إذ يبلغ إجمالي موجودات الشركة 554.20 مليار دينار.
- شركات الصرافة من فئة (B) بلغ عددها (51) شركة إذ يبلغ إجمالي موجوداتها (163.63) مليار دينار.

(1) التقرير السنوي للشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة لعام 2023.

- شركات التوسط ببيع وشراء العملة الأجنبية عددها (400) شركة إذ يبلغ إجمالي موجوداتها (224.48) مليار دينار.

3-1-2-1 شركات الاستثمار المالي:

هي مؤسسات مالية غير مصرفية في العراق تُخضع لرقابة البنك المركزي العراقي وتتخصص في مجال الاستثمار في الأوراق المالية. تقوم هذه الشركات بتكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية، وذلك من خلال تحريك رؤوس الأموال المجمدة نحو القنوات الاستثمارية، مما يسهم في تنشيط دور الاقتصاد الوطني وتطويره. وفي عام 2023، بلغ عددها (5) شركات، بإجمالي رأس مال مقداره (6.65) مليار دينار، وكان حجم الموجودات في عام 2023 يبلغ (37.4) مليار دينار.

4-1-2-1 مزوّدو خدمات الدفع الإلكتروني:

شهدت شركات الدفع الإلكتروني نمواً كبيراً بفضل تقدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. يعتمد هذا النمو بشكل كبير على نظام المدفوعات العراقي، الذي يجعل عمليات الدفع والمعاملات المالية أسهل وأسرع وأكثر أماناً، مما زاد من استخدام خدمات الدفع الإلكتروني للأفراد والشركات عبر الإنترنت بتكلفة أقل. بلغ عدد شركات الدفع الإلكتروني (17) شركة عام 2023 بإجمالي رأس مال مقداره (265.97) مليار دينار في عام 2023.

5-1-2-1 الشركة العراقية للكفالات المصرفية:

بلغ رأس مال الشركة العراقية للكفالات المصرفية (9.63) مليار دينار في عام 2023، وبعدد مساهمين 14 مصرفاً عراقيًا خاصًا بنسبة (99.61%) وشركة وساطة مالية بنسبة (0.24%)، و15 مساهم شخصي بنسبة (0.15%). وتهدف الشركة بشكل أساسي إلى تحفيز المصارف الخاصة على منح قروض مضمونة من الشركة العراقية، لتعزيز نشاط المشاريع الصغيرة والمتوسطة. تقدم الشركة كفالات تصل إلى (75%) من قيمة القروض الممنوحة من المصارف المشاركة، وتتراوح حدود القروض بين (5 و250) ألف دولار أمريكي أو ما يعادلها بالدينار العراقي. تحصل الشركة على إيرادات من النشاط التشغيلي والاستثماري للقروض بمقابل كفالة ويلحظ من الشكل (1-26) ارتفاع إجمالي موجودات الشركة بنسبة (7%) لتصل إلى (21.2) مليار دينار في عام 2023، مقارنة بـ 19.8 مليار دينار في عام 2022. وتعد هذه الزيادة مؤشرًا إيجابيًا يعكس نمو واستقرار الشركة في السوق المالية. وهذا يؤثر بشكل إيجابي في القطاع المالي غير المصرفي، عِبر توفير كفالات للقروض التي تعزز نشاط المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما يعزز الاستثمار ويعمل على تنشيط الاقتصاد المحلي.

شكل (1-26) إجمالي موجودات شركة الكفالات المصرفية ومعدل نموها

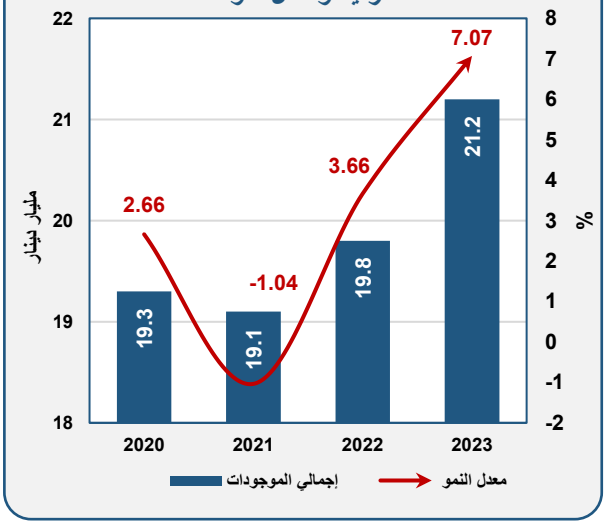

6-1-2-1 الشركة العراقية لضمان الودائع[2]:

تؤدي هذه الشركة دورًا حيويًا في تعزيز الاستقرار المالي من خلال نظام ضمان الودائع المصرفية. إذ تهدف الشركة إلى توفير حماية لودائع المودعين لدى المصارف، مما يسهم في بناء الثقة في القطاع المصرفي وتعزيز الاستقرار المالي بشكل عام. كما يساعد نظام الضمان هذا في تقليل ظاهرة اكتناز الأموال لدى الجمهور، مما يحفز المودعين على إيداع أموالهم في المصارف. تم تحديد رأس مال الشركة بمبلغ (100) مليار دينار، إذ يبلغ سعر السهم واحد دينار، بلغ عدد المساهمين في الشركة 68 مساهمًا، حيث شكل القطاع العام نسبة (49.3%)والقطاع الخاص نسبة (51.7%). يتضمن المساهمون عدداً من الأفراد والشركات. تغطي الشركة نحو (80%) من مجموع الودائع الصغيرة في القطاع المصرفي، والتي تحدد بمبلغ (25) مليون دينار، مما يجعلها هي الهرم الأساسي للودائع في المصارف، كما أن السقف الأعلى للتعويض يبلغ (150) مليون دينار موزع على ستة شرائح. وكما موضح في الجدول (1-1).

جدول (1-1) هيكل نسب التعويض للشركة العراقية لضمان الودائع

مبلغ الوديعة	نسبة التعويض %
25 مليون	100
50 مليون	30
100 مليون	20
250 مليون	10
500 مليون	5
1 مليار	4

وبلغ إجمالي إيرادات الشركة من أقساط الضمان المدفوعة من المصارف الأعضاء في عام 2023 بلغ قرابة (22.1) مليار دينار، بالإضافة إلى ذلك، بلغت إجمالي إيرادات الاستثمار حوالي (5.3) مليار دينار، تأتي من الودائع الاستثمارية في السندات الحكومية، إضافة إلى شهادات الإيداع الإسلامية.

2-2-1 المؤسسات المالية غير المصرفية خارج إشراف البنك المركزي:

1-2-2-1 صندوق الإسكان العراقي:

يهدف الصندوق إلى توفير سكن لائق لأكبر عدد ممكن من الأسر والأفراد في العراق، وتوسيع خيارات السكن وتحسين كفاءة الإنتاج السكني. بلغ إجمالي موجودات الصندوق (6.33) ترليون دينار، كما بلغ رأس مال الصندوق (1.12) ترليون دينار، بإجمالي قروض ممنوحة بلغت (4.99) ترليون دينار في عام 2023، وهذه القروض تعكس نجاح الصندوق في تحقيق أهدافه وتوفير السكن اللائق، علماً إن معظم القروض الممنوحة هي من مبادرات البنك المركزي العراقي، وذلك استمراراً لدوره التنموي ومساهمته في تعزيز النمو الاقتصادي تحقيقاً لأهداف السياسة النقدية، لا سيما استقرار المستوى العام للأسعار.

2-2-2-1 صندوق التقاعد الوطني:

يعمل هذا الصندوق على خدمة المتقاعدين المدنيين والعسكريين وقوى الأمن للحصول على حقوقهم التقاعدية بأسرع وقت ممكن، حيث يتلقى الصندوق إيراداته من مصادر عدة، منها جمع

(2) تقرير الشركة العراقية لضمان الودائع لعام 2023.

الاشتراكات من منتسبي الدولة والاستثمارات المالية والإعانات والمنح. يقوم الصندوق بعد ذلك بتوجيه جزء من أمواله للاستثمار في حافظات استثمارية وفقًا للقوانين المحددة، مما يقلل من الضغط على الموازنة العامة للدولة. تُحسب الحقوق التقاعدية للمستفيدين وتُوزع وفقًا للقوانين المعمول بها.

1-2-2-3 صندوق الضمان الاجتماعي:

هذا الصندوق هو جزء من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العراق، ويتم تمويله ذاتيًا من اشتراكات الضمان الاجتماعي التي يدفعها أصحاب العمل والعوائد من الاستثمارات وإيرادات أخرى. يهدف الصندوق إلى تحقيق القيم الإنسانية للعمل ورفع مستوى المعيشة للعمال المشمولين، عَبر توفير الضمان الاجتماعي في مجالات مثل الصحة والإصابات العملية والتقاعد والخدمات الأخرى.

1-2-2-4 مؤسسات التامين:[3]

تُعد هذه المؤسسات ذات نشاط مالي وخصوصية في الاستثمار، حيث تستخدم صيغ تعاقدية لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية وتلعب دورًا بارزًا في الاقتصاد الوطني، وتؤثر هذه المؤسسات على النمو الاقتصادي وتسهم في تحقيق برامج التنمية، إذ تُعد فروع التأمين في العراق متنوعة وتشمل التأمين البحري وتأمين السيارات والتأمين ضد الحرائق والحوادث الأخرى وكذلك التأمين على الحياة. ويُلحظ من الشكل (1-27) ارتفاع حجم موجودات شركات التأمين إلى (1.14) ترليون دينار في عام 2023، مقارنة بـ (1.05) ترليون دينار في عام 2022، بنسبة نمو بلغت (8.3%).

شكل (1-27) إجمالي موجودات شركات التأمين ومعدل نموها

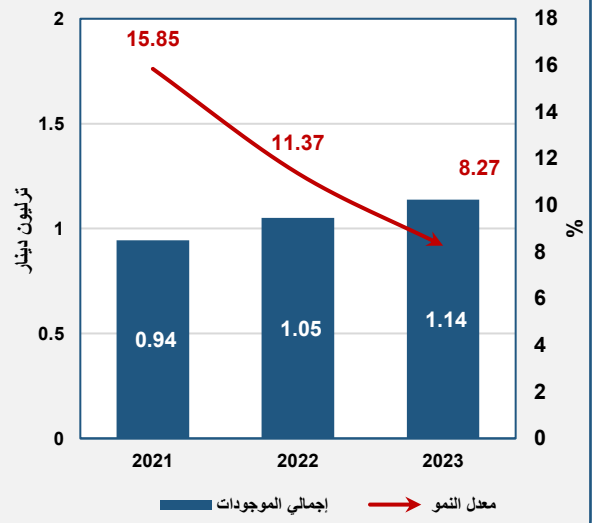

في حين سجل حجم الأقساط المكتتبة لشركات التأمين ارتفاعاً ليصل إلى (0.418) ترليون دينار في عام 2023، مقارنة بـ (0.364) ترليون دينار في عام 2022، بنسبة نمو بلغت (14.9%). كما موضح في الشكل (1-28).

شكل (1-28) الاقساط المكتتبة لشركات التأمين ومعدل نموها

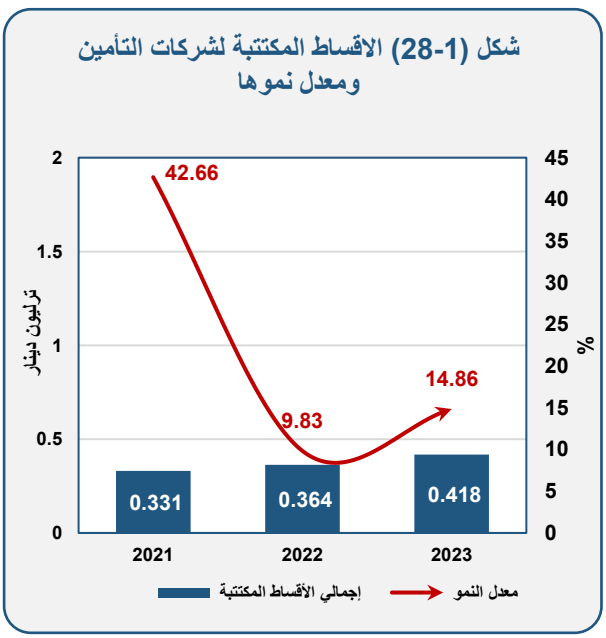

(3) وزارة المالية، ديوان التأمين، بيانات مالية 2023.

أما بشأن عمق التأمين فقد ارتفع وفق مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مع النفط ليبلغ (0.13%) في عام 2023 مقابل (0.09%) في 2022، في حين انخفض بشكل طفيف عمق التأمين في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بدون النفط ليبلغ (0.20%) في عام 2023 بعد أن كان يبلغ (0.21%) في عام 2022، كما في الشكل (1-29).

شكل (1-29) معدل عمق التأمين

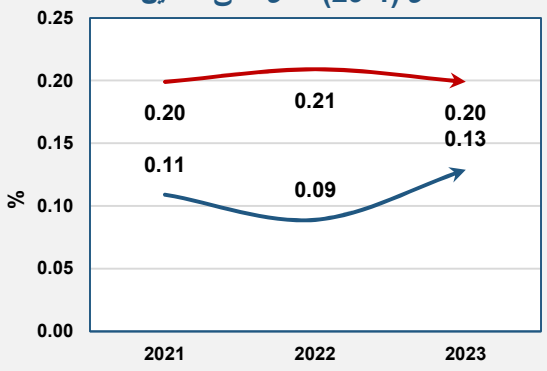

الفصل الثاني

السياسة الاحترازية في النظام المالي العراقي

2- السياسة الاحترازية في النظام المالي العراقي:

2-1 تعريف السياسة الاحترازية الكلية:

تُعد السياسة الاحترازية الكلية (Macroprudential Policy) من الأدوات الأساسية التي تعتمدها البنوك المركزية والسلطة النقدية لتعزيز الاستقرار المالي على مستوى النظام المالي ككل، وليس فقط على مستوى المؤسسات المالية الفردية، تستهدف هذه السياسة معالجة المخاطر النظامية [1] التي قد تؤثر على استقرار النظام المالي والاقتصاد الوطني.

ظهرت أهمية السياسات الاحترازية الكلية بشكل بارز بعد الأزمة المالية العالمية في عام 2008، حيث تبين أنَّ التركيز على السياسات الاحترازية الجزئية غير كافٍ لمنع الأزمات، لذلك بدأ العديد من البلدان في تبني أدوات وتدابير احترازية كلية إضافة الى الجزئية تهدف إلى تعزيز مرونة النظام المالي ككل، وتخفيف أثر الدورات الاقتصادية والمالية، تستخدم السياسات الاحترازية الكلية أدوات متنوعة، مثل متطلبات رأس المال الإضافية، والحدود القصوى للائتمان، ومتطلبات السيولة، والضوابط على القروض، وغيرها .تهدف هذه الأدوات إلى بناء احتياطيات وقائية واحتواء مواطن الضعف التي تجعل النظام المالي عرضة للصدمات يقلل ذلك من احتمالات ما يمكن أنَّ تفضي إليه الصدمات من اضطراب في تقديم الخدمات المالية وما تسببه من عواقب سلبية على الاقتصاد، وتهدف السياسة الاحترازية الكلية إلى احتواء المخاطر في النظام المالي ككل بما أنَّ البنوك تُعّد مصدر رئيسي للائتمان، فإنَّ السياسة الاحترازية الكلية تطبق أدواتها على النظام المصرفي. ومع توّسع نشاط سوق رأس المال والتمويل القائم على السوق يحتاج صانعوا السياسات الاحترازية الكلية الى القدرة على رصد المخاطر النظامية الناجمة عن الأنشطة خارج النظام المصرفي، بالإضافة إلى تطوير وتنفيذ استجابات سياسية لاحتواء تلك المخاطر [2]، أما الجزئية فتستهدف الى الحفاظ على الملائمة المالية للمصرف الواحد ومن هنا قام البنك المركزي العراقي بتعميم أطار للسياسة الاحترازية على المصارف العاملة في العراق

2-2 أنواع أدوات السياسة الاحترازية الكلية:

حسب تصنيف لجنة بازل للرقابة المصرفية المنبثقة عن بنك التسويات الدولية فإنَّ أدوات السياسة الاحترازية الكلية تتضمن ثلاثة أنواع رئيسية وهي:

2-2-1 أدوات تعتمد على رأس المال (Capital-based instruments):

لضمان سلامة ومرونة القطاع المصرفي فإنَّ السياسة الاحترازية تعتمد في أحد جوانبها على ضمان سلامة رأس المال وتوفيره بصورة كافية لتحقيق الاستقرار المالي.

(1) IMF-FSB-BIS – Elements of Effective Macroprudential Policies (https://www.imf.org/external/np/g20/pdf/2016/083116.pdf)

(2) https://www.bookstore.imf.org/images/IMF_FSB_BIS_2016.pdf

2-2-2 أدوات تعتمد على السيولة (Liquidity-based instruments):

تعمل هذه الأدوات على تعزيز متطلبات السيولة مما يؤدي الى رفع قدرة المصارف على مواجهة أزمات السيولة ويقلل من احتمالية انتقال عدوى الأزمات بين المصارف من خلال زيادة الاعتماد على المطلوبات طويلة الأجل لزيادة حجم الأصول السائلة ذات الجودة العالية وبالتالي تعزيز قدرة البنك في مواجهة التدفقات النقدية على المدى القصير.

3-2-2 أدوات تعتمد على جانب الأصول (Asset-side instruments):

تستهدف هذه الأدوات القطاعات المقترضة من المصارف من خلال تعزيز قدرة القطاعات على الوفاء بالتزاماتهم وتقليل احتمالية التعثر.

3-2 نطاق تطبيق أدوات السياسة الاحترازية في النظام المالي العراقي[3]:

أنَّ نطاق التطبيق يشتمل على نوعين من الأدوات تم استخدامها سابقًا من خلال مجموعة من التعاميم الصادرة من هذا البنك وأدوات ثانية يتم تطبيقها بحد اقصى 2024/6/30، وهي كالاتي

1-3-2 الأدوات المستخدمة:

أ. نسبة تغطية السيولة Liquidity Coverage Ratio (LCR).

ب. نسبة صافي التمويل المستقر Net Stable Funding Ratio (NSFR).

ج. هامش راس المال التحفظي Conservation Capital Buffer (CCOB).

د. الموجودات المرجحة بالمخاطر Risk Weighted Assets (RWA).

ه. قيود على توزيع الأرباح.

و. وجود حدود على التركزات الائتمانية للعميل الواحد أو مجموعة من العملاء ذوي الصلة.

ز. وجود حدود على نسب كفاية رأس المال.

ح. وجود حدود على المراكز المفتوحة بالعملة الأجنبية.

ط. تحدد المصارف المحلية ذات الأهمية النظامية.

2-3-2 الأدوات غير المستخدمة:

أ. هامش رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية (Countercyclical Capital Buffer).

ب. نسبة القرض إلى القيمة Loan to Value (LTV).

ج. نسبة الدين إلى الدخل Debt to Income (DTI).

د. نسبة خدمة الدين Debt Service (DSR).

4-2 نسبة تغطية السيولة (LCR):

هي مقياس مالي مهم للبنوك وغيرها من المؤسسات المالية. تعكس قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل لمدة (30) يومًا في ظل ظروف ضغط في السوق. يتم حسابها بقسمة الأصول السائلة عالية الجودة (HQLA) على إجمالي صافي التدفقات النقدية المتوقعة خلال فترة (30) يومًا، يجب أنْ تكون هذه النسبة (100%) على الأقل.

حقّقت المصارف العاملة في العراق معدّل عالي لنسبة تغطية السيولة، إذ لم ينخفض المعدّل السنوي لهذه النسبة عن الحدّ الأدنى المقرر له أثناء

(3) للمزيد من المعلومات مراجعة اعمام البنك المركزي العراقي الصادر من دائرة الرقابة على المصارف.

عام 2024، حيث سجّلت نسبة تغطية السيولة انخفاضًا من (131.39%) في عام 2023 الى (121.16%) في عام 2024، وهذه النسبة هي أعلى من الحدّ الأدنى للنسبة المعيارية المحددة من قبل البنك المركزي العراقي والبالغة (100%)، ويعود سبب انخفاض هذه النسبة نتيجة انخفاض الأصول السائلة عالية الجودة خلال نفس الفترة، بالرغم من هذا الانخفاض إلا أنَّ المصارف لديها السيولة تفوق صافي تدفقاتها النقدية الخارجة خلال (30) يوماً.

وبالإمكان تصنيف نسب تغطية السيولة بحسب نوع المصارف (الحكومية والخاصة)، فنجد أنَّ نسبة تغطية السيولة للمصارف الحكومية لم تنخفض في عام 2024 عن الحدّ الأدنى المقرّر من البنك المركزي العراقي، حيث انخفضت من (119.4%) في عام 2023 الى (108.06%) في عام 2024، بسبب انخفاض الأصول السائلة عالية الجودة خلال نفس الفترة، حيث إنَّ الأصول السائلة في المصارف الحكومية وكما ذكر سابقًا بالرغم من هذا الانخفاض إلا إن القطاع الحكومي قادر على مواجهة الأزمات المالية.

أمّا نسبة تغطية السيولة للمصارف الخاصة انخفضت من (201.45%) في عام 2023 الى (197.9%) في عام 2024، فنجد أنَّ نسبة تغطية السيولة للمصارف الخاصة لم تنخفض في عام 2024 عن الحدّ الأدنى المقرّر من البنك المركزي العراقي، وهذا يشير الى تحفظ المصارف الخاصة وهو ما يدل على ارتفاع حجم السيولة لدى المصارف الخاصة وحفاظها على مستويات جيدة للاستقرار المالي. والشكل (2-1) يوضح نسبة تغطية السيولة (LCR) للقطاع المصرفي وللمصارف الحكومية والمصارف الخاصة للفترة (2023-2024).

شكل (2-1) نسبة تغطية السيولة LCR

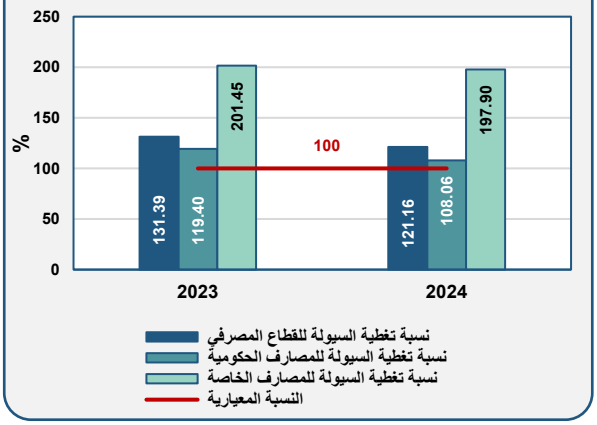

5-2 نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR):

هي نسبة مقدار التمويل المستقر المتاح إلى مقدار التمويل المستقر المطلوب، ويجب أن تكون هذه النسبة (100%) على الأقل، مما يشير إلى أنَّ البنك لديه تمويل مستقر كاف لتلبية احتياجاته التمويلية طويلة الأجل.

حافظ القطاع المصرفي على نسبة صافي التمويل المستقر أعلى من الحد الأدنى والبالغة (100%) وهذا يشير الى أنَّ القطاع المصرفي يحتفظ بتمويل طويل الأجل يفوق احتياجات أصوله ورغم أنَّ ذلك يشير الى استقرار مالي مرتفع وسيولة عالية، إلا أنَّ هذا الأمر يرفع تكاليف التمويل الإجمالية مما يقلل من هامش الربح والإفراط في الحذر المالي (التحفظ).

إذ انخفضت نسبة صافي التمويل المستقر للقطاع المصرفي في العراق من (141.27%) في عام 2023 الى (130.52%) في عام 2024، وهي نسب أعلى من الحد الأدنى والبالغة

(100%)، وهذا يشير إلى أنَّ المصارف لديها تمويل متاح أكبر من التمويل المطلوب، أي إنَّ المصارف قادرة على تمويل جانب الأُصول وفقًا لما تُتيحه مصادر الأموال في جانب الخصوم.

أما بالنسبة إلى تصنيف نسبة صافي التمويل المستقر بحسب ملكية المصارف (الحكومية والخاصة)، فإنّ النسبة للمصارف الحكومية انخفضت من (141.19%) في عام 2023 الى (127.19%) في عام 2024، وهي لم تنخفض عند الحدّ الأدنى المقرّر من البنك المركزي العراقي وهي (100%).

أمَّا نسبة صافي التمويل المستقر للمصارف الخاصة فقد انخفضت من (141.51%) في عام 2023 الى (140.87%) في عام 2024، والشكل (2-2) يوضح نسبة صافي التمويل المستقر للفترة (2024-2023).

شكل (2-2) نسبة صافي التمويل المستقر NSFR

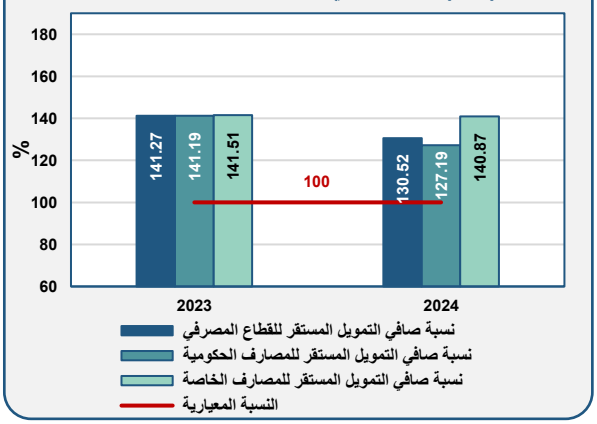

6-2 نسبة كفاية رأس المال (CAR):

يُعتبر مؤشر كفاية رأس المال مقياس يُستخدم في القطاع المصرفي لتحديد قدرة البنك على تحمّل المخاطر المالية، خصوصًا تلك المتعلقة بالقروض والخسائر المحتملة. هذا المفهوم يعتبر أساسياً لضمان استقرار المؤسسات المالية، ويحمي المودعين والنظام المالي بشكل عام من الانهيارات، وتم اعتماد مقررات بازل III لقياس كفاية رأس المال المحدد تبعًا لمخاطر السوق والتشغيل، فضلًا عن قيام البنك المركزي العراقي بتحديد نسبة معيارية لكفاية راس المال للبنك المركزي العراقي والبالغة (12.5%) في حين النسبة المعيارية المحددة وفق مقررات بازل III البالغة (8%).

إذ انخفضت نسبة كفاية رأس المال للقطاع المصرفي بصورة كلية إلى (39.35%) لعام 2024 بعد أن كانت (41.89%) لعام 2023، ويرجع هذا الانخفاض الى ارتفاع قيمة الأُصول المرجحة بالمخاطر وبمعدل (22%) يقابلها ارتفاع طفيف في رأس المال التنظيمي بمعدل (15%)، علماً أنَّ نسبة كفاية رأس المال لعام 2024 هي أعلى من النسبة المعيارية المحددة من قبل البنك المركزي العراقي، وأنَّها نسبة مطمئنة تعكس كفاءة القطاع المصرفي وقدرته على مجابهة المخاطر و زيادة مستويات الاستقرار المالي لقدرتها على امتصاص الخسائر دون التأثير على المودعين.

أما نسبة كفاية رأس المال للمصارف الحكومية فقد ارتفعت من (23.03%) لعام 2023 إلى (23.54%) لعام 2024 وكما موضح في الشكل (2-3)، هي أعلى من النسبة المعيارية المحددة من قبل البنك المركزي العراقي وارتفاع هذه النسبة يعطي المصرف الحكومي مرونة في مواجهة الأزمات أو امتصاص صدمات اقتصادية دون الحاجة لتقليص أعماله.

وفيما يخص نسبة كفاية رأس المال للمصارف الخاصة فقد انخفضت من (82.56%) في عام 2023 إلى (74.16%) في عام 2024، يعود هذا الانخفاض الى ارتفاع الأصول المرجحة بالمخاطر بمعدل (21%) يقابلها ارتفاع برأس المال التنظيمي بمعدل (8%) وتبقى هذه النسبة أعلى من النسبة المعيارية وهي كافية من ناحية الاستقرار المالي.

شكل (2-3) نسبة كفاية رأس المال CAR

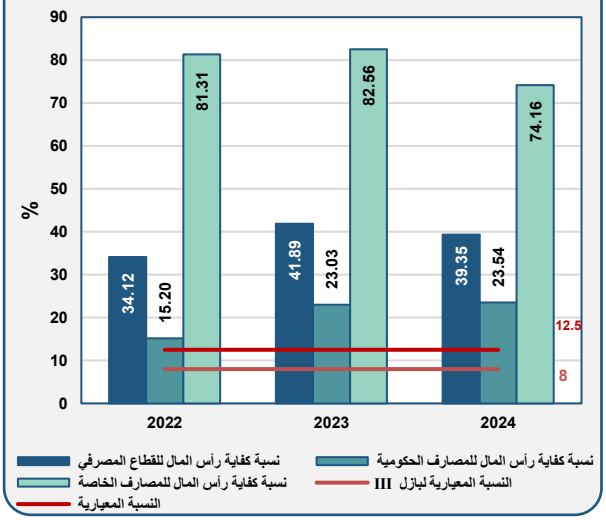

7-2 الأصول المرجحة بالمخاطر (RWA):

الأصول المرجحة بالمخاطر (Risk-Weighted Assets – RWA) هي مقياس يُستخدم في القطاع المصرفي لتقييم مستوى المخاطر المرتبط بالأصول التي يحتفظ بها المصرف، وتمثل أيضًا الأصول المرجحة بالمخاطر مقام نسبة (كفاية راس المال) أي هي مقياس يُستخدم لتحديد الحد الأدنى لرأس المال الذي يجب أن يحتفظ به البنك لمواجهة المخاطر المرتبطة بأصوله.

وتتضمن المخاطر للأصول ثلاثة أنواع رئيسية وهي (مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية)، ويوضح الشكل (2-4) مخاطر الأصول المرجحة بالمخاطر للمصارف الحكومية وقد بلغت نسبتها (51.55%) من إجمالي RWA للقطاع المصرفي، وبلغت بمقدار (52) تريليون، وأما نسبة المصارف الخاصة بلغت (48.45%) من إجمالي RWA للقطاع المصرفي، وبمقدار (49) ترليون دينار.

شكل (2-4) الاصول المرجحة بالمخاطر للمصارف الحكومية والخاصة

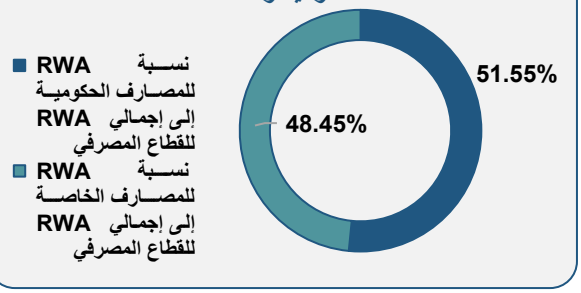

8-2 نسبة صافي المراكز المفتوحة للعملات الأجنبية إلى رأس المال:

ارتفعت هذه النسبة من (18.04%) لعام 2023 الى (49.3%) لعام 2024 نتيجة لارتفاع صافي المركز المفتوح بالعملات الأجنبية بمعدل (219.14%) يقابلها ارتفاع في رأس المال بمعدل (16.76%) مما يعني ارتفاع حجم العملة الأجنبية لدى المصارف وزيادة أرصدتها منها، علماً أنَّ النسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي والبالغة (20%).

شكل (2-5) نسبة صافي المراكز المفتوحة للعملات الأجنبية إلى رأس المال

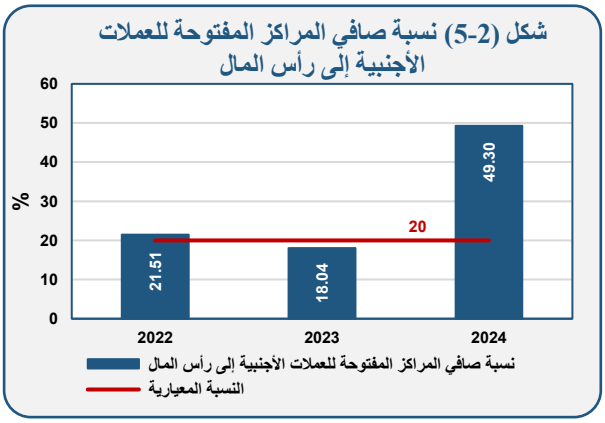

الفصل الثالث

المصارف ذات الأهمية النظامية المحلية

3- المصارف ذات الأهمية النظامية المحلية:

1-3 تعريف المصارف ذات الأهمية النظامية:

تُعرف المصارف النظامية بأنها المؤسسات المالية التي يُمكن أن يؤدي تعثرها أو انهيارها إلى تأثير كبير على الاستقرار المالي على المستوى المحلي أو العالمي، وذلك نظرًا لحجمها الكبير، وتعقيد عملياتها، وتشابكها مع باقي مكونات النظام المالي. ويُطلق على هذه البنوك اختصارًا **SIBs** (Systemically Important Banks)، وتنقسم إلى:

- مصارف ذات أهمية نظامية محلية Domestic Systemically Important Banks (D-SIBs)
- مصارف ذات أهمية نظامية عالمية Global Systemically Important Banks (G-SIBs)

2-3 منهجية التطبيق للمصارف ذات الأهمية النظامية المحلية:

ان المنهجية المعتمدة في تحديد المصارف المهمة نظاميا على المستوى المحلي اعدت استناداً للطريقة المعتمدة من قبل لجنة بازل للرقابة والاشراف المصرفي تعتمد على أربع مؤشرات أساسية في عملية التصنيف وهي كما في الجدول رقم (3-1).

جدول رقم (3-1) المؤشرات الكمية المعتمدة في تحديد المصارف المهمة نظامياً

المؤشر	الأهمية النسبية	أداة القياس
الحجم	%40	إجمالي الموجودات داخل وخارج العراق.
		حجم الائتمان التعهدي لفروع المصرف داخل العراق.
الارتباط	%25	إجمالي التوظيفات لدى المؤسسات المصرفية والشركات المالية الأخرى.
		الودائع والأموال المستقطبة من المؤسسات المصرفية والشركات المالية الأخرى.
الاستبدال	%25	إجمالي التسهيلات والتمويلات الممنوحة.
		حجم المعاملات الصادرة عبر نظام المدفوعات RTGS.
التعقيد	%10	إجمالي الموجودات لفروع المصرف خارج العراق
		حجم الائتمان التعهدي لفروع المصرف خارج العراق
		موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والدخل الشامل الآخر.

3-3 موجودات المصارف ذات الأهمية النظامية المحلية:

تم تصنيف المصارف العاملة في القطاع المصرفي وبلغت (9) مصارف ذات أهمية نظامية محلية D-SIBs، وشكلت موجوداتها نسبة (20.44%) من إجمالي موجودات مصارف القطاع المصرفي كما في الشكل (3-1)، وهذا يدل على اهمية مصارف D-SIBs داخل النظام المالي العراقي.

شكل رقم (3-1) نسبة موجودات مصارف D-SIBs إلى إجمالي الموجودات

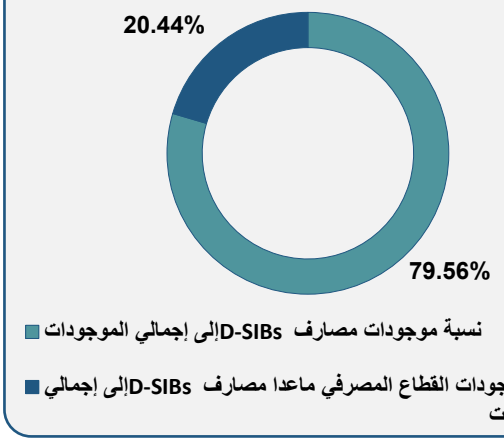

4-3 الائتمان النقدي للمصارف ذات الأهمية النظامية المحلية:

شكل الائتمان النقدي لمصارف D-SIBs نسبة (30.52%) من إجمالي موجودات القطاع المصرفي كما في الشكل (3-2)، وهذه النسبة تعتبر مرتفعة لكونهم يشكلون فئة كبيرة من إجمالي موجودات القطاع المصرفي رغم كونها جيده في الأرباح إلا أن يجب إعطاء الاهتمام بجودة المحافظ الائتمانية لكونها تؤثر على السيولة والاستقرار المالي لاحقاً لذلك صنفت ضمن الأهمية النظامية.

شكل رقم (3-2) نسبة الائتمان النقدي لمصارف D-SIBs إلى إجمالي الموجودات للقطاع المصرفي

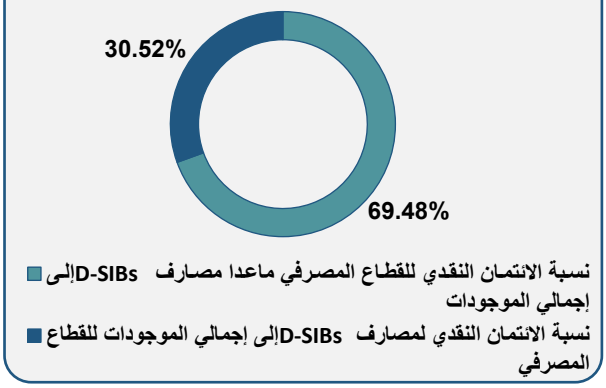

شكل الائتمان النقدي لمصارف D-SIBs نسبة (84.46%) من إجمالي الائتمان النقدي للقطاع المصرفي كما في الشكل (3-3)، وهذا يفسر ان مصارف D-SIBs قدمت دوراً مهماً في التمويل لكونها وفرت الجزء الأكبر من عمليات التمويل لتحفيز النشاط الاقتصادي في دعم المشاريع المتوسطة والصغيرة والقطاع العقاري.

شكل رقم (3-3) نسبة الائتمان النقدي لمصارف D-SIBs إلى إجمالي الائتمان النقدي للقطاع المصرفي

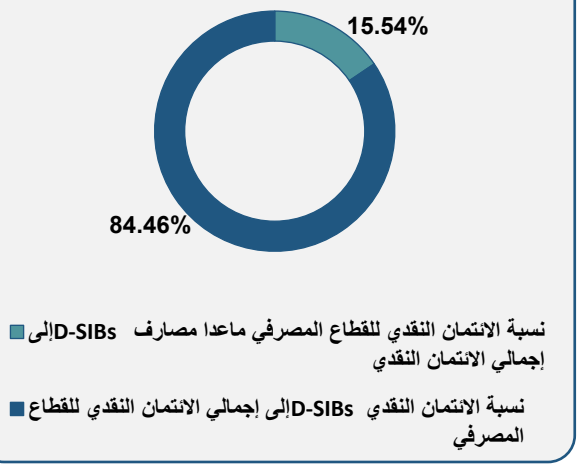

5-3 ودائع المصارف ذات الأهمية النظامية المحلية:

شكل ودائع مصارف D-SIBs نسبة (87.41%) من إجمالي ودائع مصارف القطاع المصرفي كما في الشكل (3-4)، وهذه النسبة جيدة وذلك لكون البعض منها مصارف تخصصية بمعنى ان نماذج اعمالها يكون مختلف من ناحية قبول الودائع، والمصارف المتبقية تحظى بثقة الجمهور لرغبتهم بإيداع اموالهم في هذا المصارف، وتعتمد هذه المصارف بشكل كبير على ودائعها لمنح الائتمان لذلك يجب عليهم الاهتمام بفجوة آجال

استحقاق الودائع والائتمان لغرض توفر سيولة لحالات سحب المودعين.

شكل رقم (3-4) نسبة ودائع مصارف D-SIBs إلى إجمالي الودائع للقطاع المصرفي

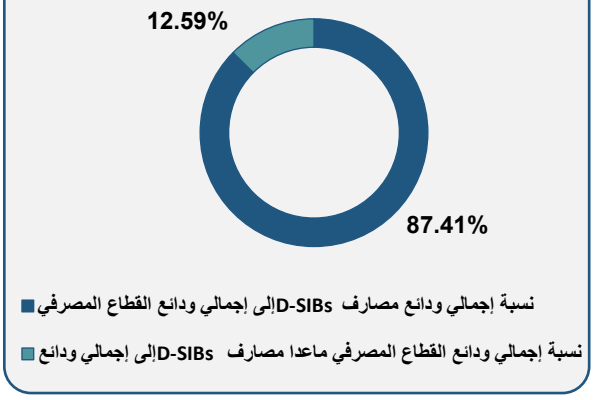

6-3 رأس المال المصارف ذات الأهمية النظامية المحلية:

شكل رأس المال للمصارف D-SIBs نسبة (31.72%) إلى إجمالي رؤوس أموال القطاع المصرفي كما في شكل (3-5)، وهذه النسبة تعتبر جيدة لكون عدد المصارف في النظام المالي (72) مصرفاً، وهذه تعطي للمصارف D-SIBs متانة مالية في المركز المالي فضلاً على قدرتها لمواجهة الازمات.

شكل رقم (3-5) نسبة رأس المال لمصارف D-SIBs إلى إجمالي رأس المال للقطاع المصرفي

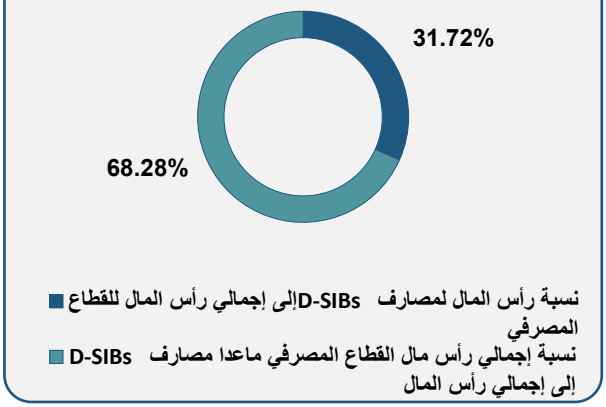

7-3 نسبة تغطية السيولة LCR للمصارف ذات الأهمية النظامية المحلية:

بلغت نسبة تغطية السيولة LCR لمصارف D-SIBs بمقدار (108.68%) كما في الشكل (3-6)، وهذه النسبة جيدة لكونها أعلى من متطلبات الحد الادنى لمقررات بازل III والبالغة (100%)، وهذا يشير ان مصارف D-SIBs لديها اصول سائلة عالية الجودة تكفي لتغطية التزاماتها قصيرة الاجل لمدة (30) يوم، بمعنى انه تتوفر لديها سيولة آمنة (مخاطرها منخفضة للسيولة قصيرة الأجل).

شكل رقم (3-6) نسبة تغطية السيولة D-SIBs

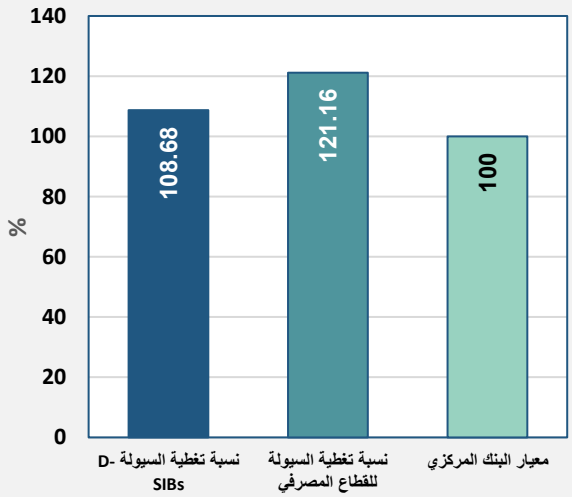

8-3 نسبة صافي التمويل المستقر NSFR للمصارف ذات الأهمية النظامية المحلية:

بلغت نسبة صافي التمويل المستقر NSFR لمصارف D-SIBs بمقدار (127.65%) من أجمالي NSFR للقطاع المصرفي كما في الشكل (3-7)، وهذه النسبة ممتازة لكونها أعلى من متطلبات الحد الادنى لمقررات بازل III والبالغة (100%)، وهذا يشير ان مصارف D-SIBs تمتلك مصادر تمويل مستقرة (الودائع) تفوق

احتياجاتها التمويلية طويلة الاجل بنسبة (27%)، هذا يعطي صورة على انها قادرة على مواجهه المخاطر الفجائية في تجديد التمويلات، فضلاً عن انها تتمتع بثقة المودعين والمستثمرين.

شكل رقم (3-7) نسبة صافي التمويل المستقر D-SIBs

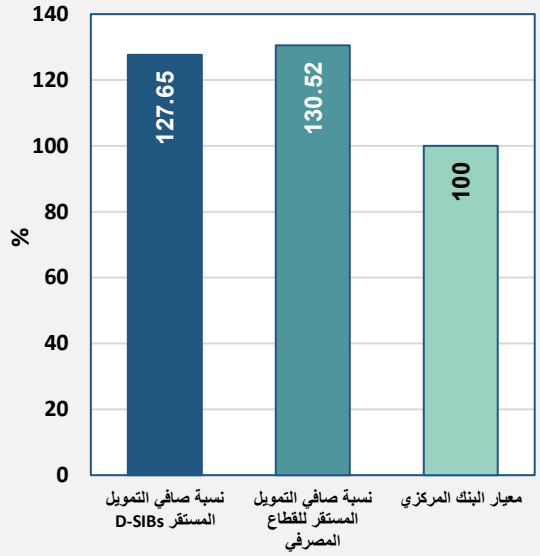

9-3 نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص لمصارف D-SIBs إلى الائتمان المقدم للقطاع الخاص (للقطاع المصرفي):

تستخدم هذه النسبة لقياس مدى اعتماد القطاع الخاص على مصارف D-SIBs مقارنة بباقي المصارف، وقد بلغت هذه النسبة بمقدار (75.37%) وكما موضح في الشكل (3-8)، وهذا يدل على ان مصارف D-SIBs هي المصدر الرئيسي لتمويل القطاع الخاص وينظر إليها على أنها أكثر اماناً، ولديها ملاءة مالية قوية.

شكل رقم (3-8) نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص لمصارف D-SIBs إلى إجمالي الائتمان المقدم للقطاع الخاص (للقطاع المصرفي)

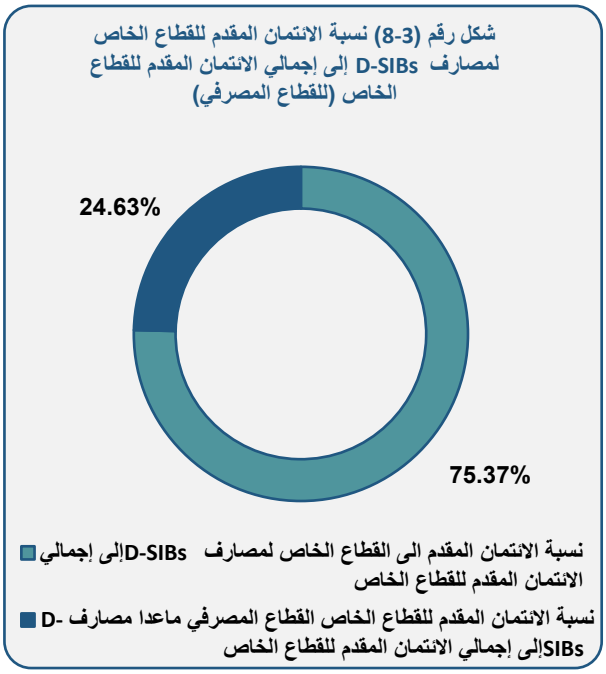

10-3 الائتمان المقدم الى القطاع العائلي من المصارف ذات الأهمية النظامية المحلية:

تُعتبر مديونية القطاع العائلي من العوامل المحورية التي تلعب دوراً مهماً في تمويل القطاع الخاص كما وتؤثر بشكل كبير على الاستقرار المالي إذ لم يرعى فيها شروط السلامة في منح الائتمان. اذ كلما كانت مديونية الأسر في مستويات مرتفعة تعني مساهمة هذه المصارف في التنمية الاقتصادية مرتفع جداً ولما دور إيجابي داخل القطاع الحقيقي. ويوضح لنا الشكل رقم (3-9) مديونية القطاع العائلي وتعثره للمصارف النظامية مقارنة بالائتمان المقدم منها ككل.

شكل (3-9) الائتمان المقدم للمصارف النظامية وللقطاع العائلي لها والمتعثر لها

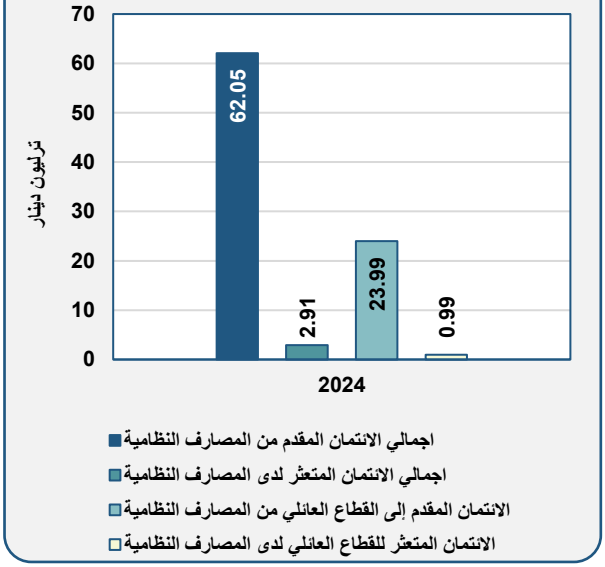

شكل (3-10) الائتمان المقدم للمصارف النظامية وللقطاع العائلي لها والمتعثر لها

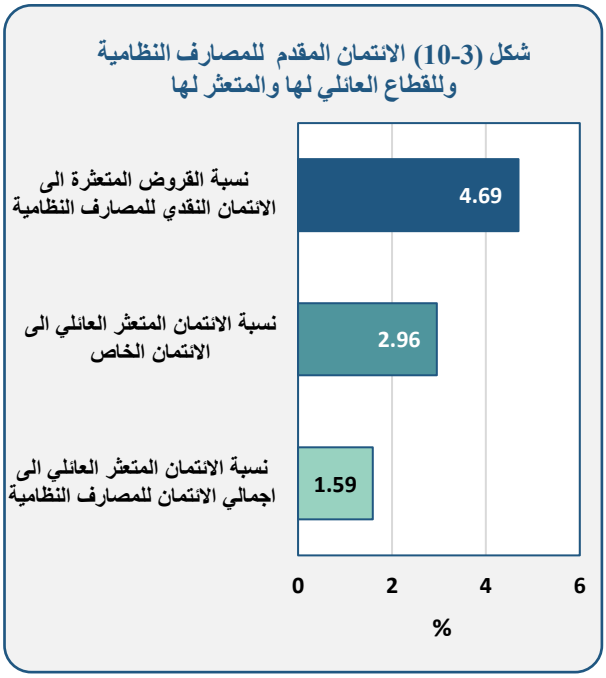

يشكل الائتمان العائلي لدى المصارف النظامية الى اجمالي الائتمان المقدم من المصارف النظامية نسبة (38.7%) وهي نسبة منخفضة نسبياً من الائتمان، ولكن تبقى ضرورة الالتزام بالحدود الأمنة لأدوات السياسة الاحترازية والسيولة ومتطلبات رأس المال.

11-3 الائتمان المتعثر للقطاع العائلي من المصارف ذات الأهمية النظامية المحلية:

وقد بلغ نسبة إجمالي الائتمان المتعثر للقطاع العائلي لدى المصارف النظامية الى الائتمان المقدم للقطاع العائلي لدى المصارف النظامية (4.12%).

ويوضح الشكل رقم (3-10) في أعلاه أن نسبة القروض المتعثرة لدى المصارف النظامية الى الائتمان النقدي للمصارف النظامية بلغت (4.69%)، وهو ما يعكس إجمالي الائتمان المتعثر مقارنةً بإجمالي الائتمان المقدم، اما نسبة الائتمان المتعثر العائلي الى الائتمان الخاص فقد بلغت (2.96%)، من جهة أخرى سجلت نسبة الائتمان المتعثر العائلي من اجمالي الائتمان للمصارف النظامية نسبة (1.59%). تعد هذه النسبة منخفضة مقارنة بالائتمان الممنوح.

الفصل الرابع

مديونية القطاع العائلي وقطاع الشركات

4- مديونية القطاع العائلي وقطاع الشركات:

يعد الإفراط بالائتمان المقدم إلى القطاع العائلي يتسبب في حصول أزمات من بينها الأزمة المالية التي حصلت في عام 2008 والتي القت بأثرها على الاستقرار المالي وأدت إلى زعزعة النظام المالي العالمي.

وعليه تم استحداث عدة أدوات احترازية تستخدم للحد من مخاطر الإفراط في الائتمان المقدم للقطاع العائلي والشركات، ويتم قياس مخاطر الائتمان (العائلي والشركات) إلى إجمالي الائتمان، حيث يأخذ بالاعتبار وجود أدوات احترازية تخفف من هذه المخاطر التي قد تنشأ من هذه القطاعات لقياس أثر تفعيل أو تشديد أدوات السياسة الاحترازية، والغرض من مراقبة هذا الائتمان هو الوقوف على المخاطر التي تحدث بسبب الإفراط بيه وكيفية تخفيض المخاطر وأثره على مدى كفاءة المصرف من خلال العائد وحجم الموجودات ومخاطر التعثر. علماً أن الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص الذي يتم ذكره في هذا الفصل يمثل الائتمان النقدي دون أن يدخل فيها الائتمان التعهدي.

1-4 نسبة الائتمان الممنوح لقطاع الأفراد (العائلي) والشركات إلى إجمالي الائتمان النقدي المقدم للقطاع الخاص:

يُعد الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من أبرز الأدوات المحفزة للنشاط الاقتصادي، لما له من دور فعّال في دفع عجلة النمو الاقتصادي. ومن هذا المنطلق من الضروري تحليل هذا الائتمان بحسب الجهة المستفيدة منه، سواء كانت الأُسر (القطاع العائلي)، أو الشركات. ويُظهر الشكل (4-1)، إن النسبة الأكبر من الائتمان الممنوح للقطاع الخاص تذهب إلى القطاع العائلي، إذ بلغت نسبته (68.39%) بنهاية عام 2024، مقابل (31.29%) لقطاع الشركات خلال الفترة نفسها. ويُعزى استحواذ القطاع العائلي على الحصة الأكبر من الائتمان إلى المبادرات التي أطلقها البنك المركزي العراقي، إلى جانب القروض الشخصية التي تمنحها المصارف، خصوصًا للأفراد الذين تم توطين رواتبهم.

شكل (4-1) نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص

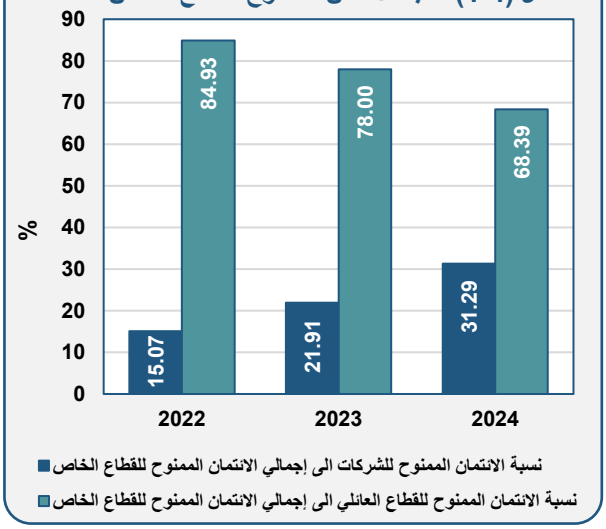

2-4 نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق:

أظهرت الدراسات أن نسبة الائتمان المُقدَّم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي عندما تتراوح بين (80%–100%) قد تؤدي إلى تقلبات حادة في الدورة الاقتصادية، مما قد يُهدد الاستقرار المالي[1] . بناءً على ذلك، سيتم قياس هذه النسبة

(1) Ratna Sahay and others, Rethinking Financial Deepening: Stability and Growth in Emerging Markets, I M F, 2015.

بالنسبة لإجمالي الائتمان النقدي المقدم إلى القطاع الخاص، وكذلك لكل من ائتمان الشركات والقطاع العائلي، ويُوضح الشكل (4-2) نسبة الائتمان النقدي المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق، سجّلت ارتفاعًا من (6.04%) في عام 2022 إلى (12.09%) في عام 2024. وبناءً على ما ورد يُمكن القول إن مستوى الائتمان الممنوح للقطاع الخاص لا يُشكّل في الوقت الحالي خطرًا كبيرًا على الاستقرار المالي.

شكل (4-2) نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الاجمالي

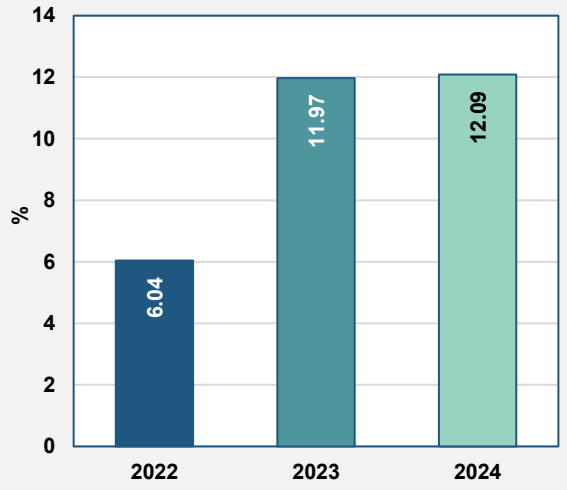

3-4 نسبة الائتمان الممنوح للقطاع العائلي إلى الناتج المحلي الإجمالي:

أظهرت الدراسات أن الائتمان المُقدَّم إلى القطاع العائلي قد يُسهم في نشوء أزمة مصرفية إذا تجاوزت نسبته (65%) من الناتج المحلي الإجمالي، بينما يُعد تأثيره ضعيفًا إذا كانت النسبة دون (10%)[2] ، ويبين الشكل (4-3) أن نسبة الائتمان الممنوح للقطاع العائلي إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق، ارتفعت هذه النسبة من (5.13%) في عام 2022 إلى (8.27%) في عام 2024. وأن هذه النسبة لا تتجاوز (10%) بفارق طفيف، إلا أنها تعكس توجهًا نحو دعم نمو الاقتصاد الحقيقي، لا سيما من خلال تمويل قطاع الإسكان. وبناءً على ذلك، يُمكن النظر في إمكانية التوسع التدريجي في هذا النوع من الائتمان من قبل المصارف، علمًا أن نسبة الائتمان الأكبر تعود للقطاع العائلي.

شكل (4-3) نسبة الائتمان الممنوح للقطاع العائلي إلى الناتج المحلي الاجمالي

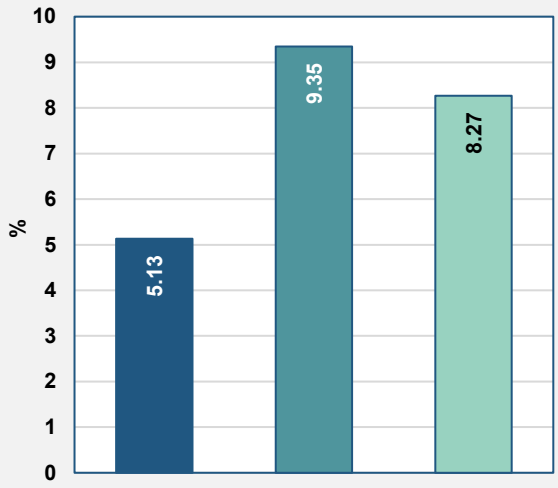

وبالعموم فإن الائتمان المُقدَّم إلى القطاع العائلي في العراق ضعيف إذا ما تم مقارنته مع بعض دول آسيا، والشكل (4-4) يوضح أن نسبة الائتمان المُقدَّم للقطاع العائلي إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق قد شكلت مرتبة متأخرة بين الدول المقارنة، وإن الائتمان المُقدَّم إلى القطاع العائلي يمكن أن يزداد وان يتم مراقبته لكونه يؤثر على الاستقرار المالي، مع مراعاة شروط ومعايير منح الائتمان.

(2) تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، 2019، ص 150.

شكل (4-4) نسبة الائتمان الممنوح للقطاع العائلي إلى الناتج المحلي الاجمالي في بعض الدول لعام 2024

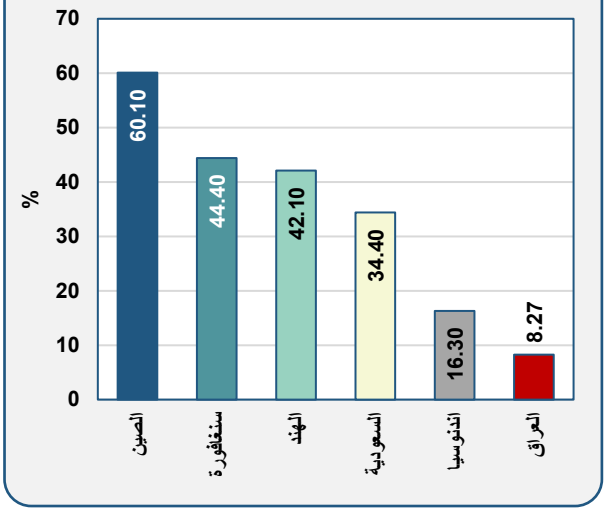

المصدر: TRADINGECONOMIC
https://tradingeconomics.com/country-list/households-debt-to-gdp?continent=asia

4-4 نسبة الائتمان الممنوح لقطاع الشركات إلى الناتج المحلي الإجمالي:

أما بخصوص قطاع الشركات يوضح الشكل (5-4) أن النسبة بلغت لقطاع الشركات (3.78%) في عام 2024 بعد أن كانت النسبة (0.91%) في عام 2022 وعلى الرغم من الارتفاع إلا أنه التأثير الأقوى هو للقطاع العائلي وليس للشركات.

شكل (4-5) نسبة الائتمان الممنوح لقطاع الشركات إلى الناتج المحلي الاجمالي

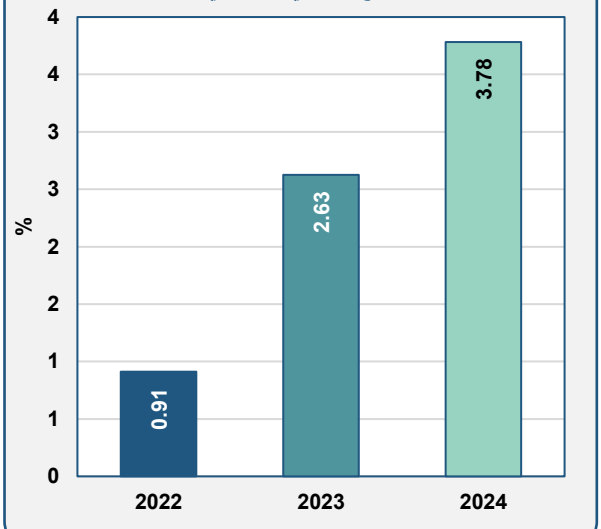

5-4 نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص (العائلي والشركات) إلى ودائع القطاع الخاص:

يُظهر هذا المؤشر قدرة المصارف على تغطية الديون المقدمة للقطاع الخاص، باستخدام ودائع القطاع الخاص فقط، كما يوضح الشكل (6-4) أن نسبة الائتمان الممنوح للقطاع العائلي إلى ودائع القطاع الخاص كانت (38.89%) في عام 2022، ثم ارتفعت إلى (57.22%) بنهاية عام 2024. أما الائتمان الموجه لقطاع الشركات فقد ارتفعت نسبته إلى ودائع القطاع الخاص من (6.90%) إلى (26.20%) خلال نفس الفترة، في حين ان نسبة إجمالي الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى ودائع القطاع الخاص ارتفعت من (45.80%) إلى (83.70%)، مما يشير إلى أن الودائع تكفي لتغطية الائتمان المقدم لكل من القطاع العائلي وقطاع الشركات والقطاع الخاص بشكل كامل، وبالتالي، يمكن زيادة الائتمان المقدم للقطاع الخاص مع مراعاة الشروط والإجراءات والضمانات التي يجب أن تتوفر عند تقديم الائتمان من قبل المصارف.

شكل (4-6) نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى ودائع القطاع الخاص

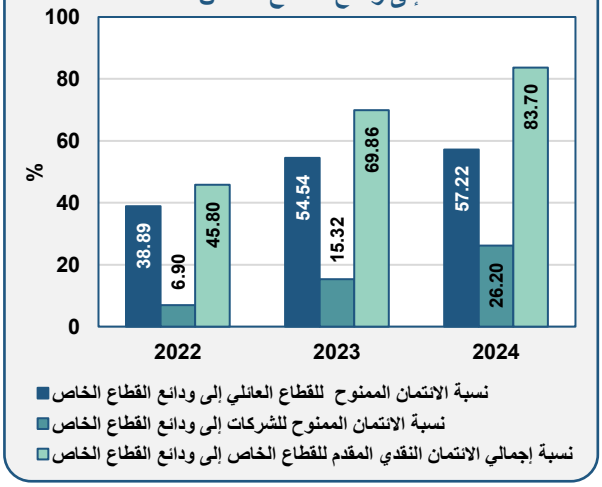

6-4 نسبة الائتمان الممنوح للقطاع العائلي إلى دخل الأفراد[3]:

يُعدّ القطاع العائلي من المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي، نظرًا لأنه يستحوذ على الحصة الأكبر من الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، ويُعبّر الدخل المتاح لهذا القطاع عن قدرته الشرائية داخل الاقتصاد الحقيقي، مما يُسهم في تحفيز قوى العرض والطلب. كما يُعتبر هذا الدخل مؤشرًا مهمًا لقياس قدرة الأفراد على الوفاء بالتزاماتهم المالية، خاصة فيما يتعلق بسداد القروض، وبحسب الشكل (4-7)، فقد ارتفعت نسبة مديونية القطاع العائلي إلى دخله (14.58%) في عام 2022، وارتفعت إلى (16.56%) في عام 2024، ويُعدّ هذا الارتفاع عاملًا قد يؤثر على استقرار الأوضاع الاقتصادية نتيجة لهذا الارتفاع النسبي في حجم المديونية، لذا يستدعي متابعة دقيقة لتطور هذا المؤشر. وإذا ما استمر هذا الاتجاه التصاعدي فقد يشكّل خطرًا فعليًا على الاستقرار المالي، وقد يُفضي إلى أزمة مالية في حال تعثّر السداد، مما يعكس تصاعدًا في مخاطر مديونية القطاع العائلي.

شكل (4-7) نسبة الائتمان الممنوح للقطاع العائلي إلى دخل الأفراد

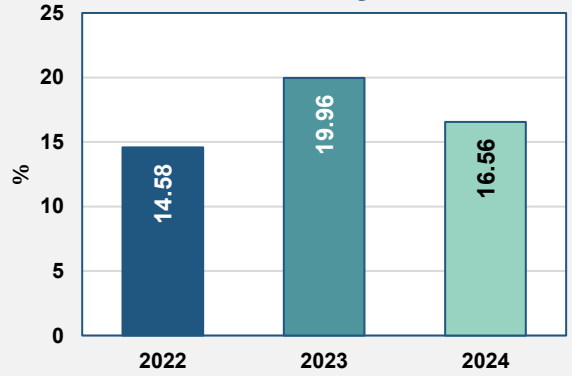

(3) لغرض معرفة المزيد عن طرق قياس مديونية القطاع العائلي راجع البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي 2020، العدد الحادي عشر، ص91.

وعند مقارنة العراق ببعض الدول نجد أنه يحتل مرتبة متأخرة في نسبة الائتمان الممنوح للقطاع العائلي إلى دخل الأفراد، والشكل (4-8) يوضح أن العراق يحتل المرتبة الأخيرة بين هذه الدول.

شكل (4-8) نسبة الائتمان الممنوح للقطاع العائلي إلى دخل الافراد لبعض الدول عام 2024

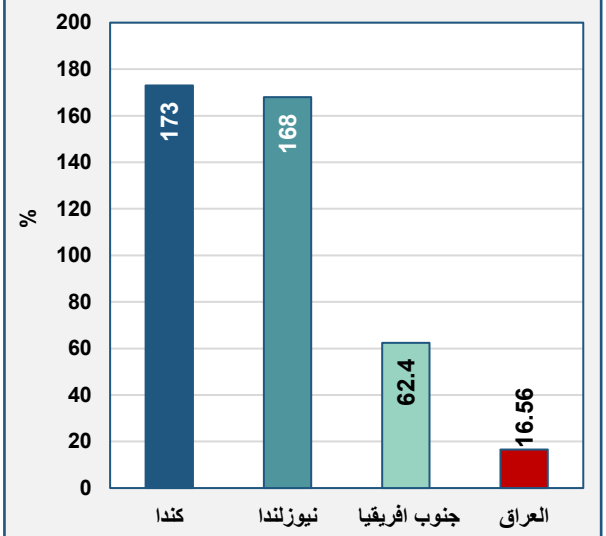

المصدر: TRADING ECONOMICS
https://tradingeconomics.com/country-list/households-debt-to-income

7-4 الديون المتعثرة للقطاع الخاص والائتمان النقدي للقطاع العائلي:

على الرغم من أن مديونية القطاع العائلي قد تساهم في تحفيز الاقتصاد المحلي من خلال زيادة الاستهلاك، إلا انه يجب مراعاة شروط السلامة في منح الائتمان إلى هذا القطاع لتجنب أي تعثر محتمل. ويوضح لنا الشكل رقم (4-9) نسبة مديونية القطاع العائلي إلى كل من الائتمان الممنوح للقطاع العائلي والائتمان الممنوح للقطاع الخاص.

شكل (4-9) نسبة الائتمان الممنوح للقطاع العائلي إلى كل من اجمالي الائتمان النقدي وإجمالي القطاع الخاص

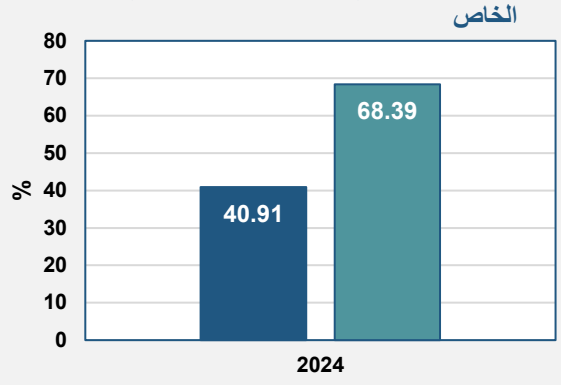

حيث يشكل الائتمان الممنوح للقطاع العائلي إلى إجمالي الائتمان النقدي بنسبة (40.91%) لسنة 2024، وهي نسبة كبيرة من الائتمان أي أن ضرورة الالتزام بالحدود الأمنة لأدوات السياسة الاحترازية[4] والسيولة ومتطلبات رأس المال، وقد شكل الائتمان الممنوح للقطاع العائلي إلى إجمالي الائتمان للقطاع الخاص (68.39%) لذات العام، وهذا يدل أن الائتمان للقطاع العائلي يحرك الائتمان للقطاع الخاص وبالتالي ضرورة مراقبة التعثر للقطاع العائلي وتأثيره على المصارف، ويوضح الشكل رقم (4-10) ارتفاع بسيط بنسبة الائتمان المتعثر للقطاع العائلي إلى الائتمان الممنوح للقطاع العائلي حيث بلغت (8.41%) لعام 2024 بعد أن كانت (7.02%) لعام 2023، وارتفاع ضئيل بنسبة الائتمان المتعثر للقطاع الخاص إلى الائتمان الممنوح للقطاع الخاص حيث بلغت (11.77%) لعام 2024 و(10.80%) لعام 2023، علماً أن نسبة إجمالي الائتمان المتعثر إلى إجمالي الائتمان النقدي ارتفعت إلى (7.14%) لعام 2024 بعد أن كانت (6.26%) لعام 2023، وتمثل هذه النسب نسبة ضئيلة لكل قطاع.

الشكل (4-10) نسب الائتمان المتعثر

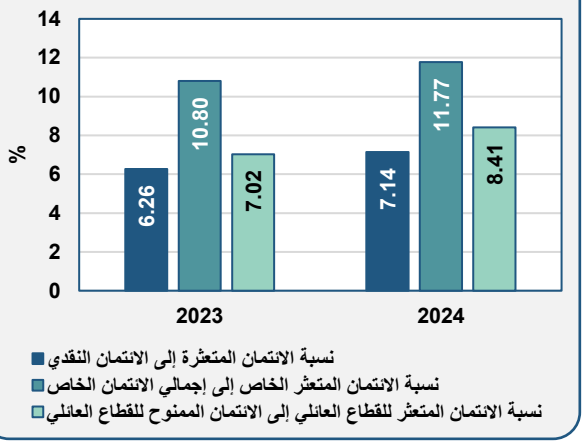

ويوضح الشكل (4-11) أن نسبة الائتمان المتعثر للقطاع العائلي إلى إجمالي الائتمان المقدم للقطاع الخاص قد بلغت (5.75%) لعام 2024، كما أن نسبة الائتمان المتعثر لدى القطاع العائلي من إجمالي الائتمان بلغت (3.44%) لعام2024. وتعتبر أن هذه النسبة منخفضة، ولا تؤثر على مستويات الاستقرار المالي.

الشكل (4-11) نسبة الائتمان المتعثر للقطاع العائلي إلى كل من القطاع الخاص وإجمالي الائتمان النقدي

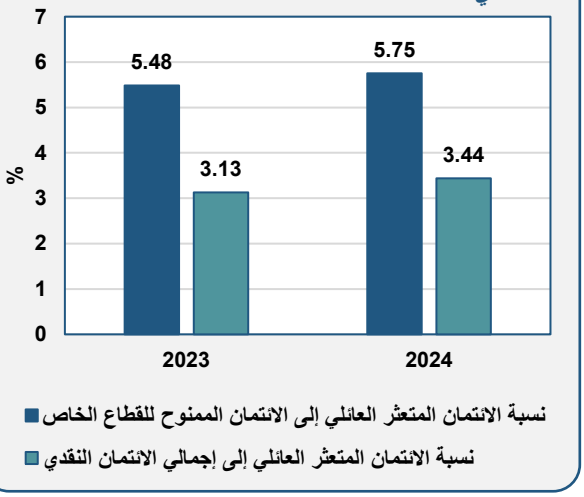

(4) حيث قام البنك المركزي بتفعيل أدوات ضمن السياسات والإجراءات المعتمدة للمصارف المجازة بحد اقصى 2024/6/30، من خلال تعميم الإطار العام للسياسة الاحترازية الكلية (المعدل) في البنك المركزي العراقي بالعدد 230/4/9 بتاريخ 2024/5/12

الفصل الخامس

البنية المالية التحتية

5- البنية المالية التحتية:

5-1 تطورات البنية المالية التحتية:

تُعد البنية التحتية المالية من الركائز الأساسية للنظام المالي في أي بلد، وفي هذا الإطار استطاع البنك المركزي العراقي تحقيق مجموعة من الأهداف التي ساهمت في دعم وتطوير البنية التحتية المالية، وذلك من خلال المبادرات والأنظمة التي أطلقها والتي تهدف إلى تعزيز كفاءة النظام المالي، وتحسين جودة الخدمات المصرفية، وضمان استقرار العمليات النقدية والمالية على المستويين المحلي والدولي.

5-1-1 الإستراتيجية الوطنية للإقراض المصرفي في العراق 2024-2029:

أطلق البنك المركزي العراقي في ايار 2024 الاستراتيجية الوطنية للإقراض المصرفي للفترة 2024–2029، بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتنمية (GIZ)، بهدف تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي من خلال تسهيل الوصول إلى التمويل، خاصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

5-1-1-1 أهداف الاستراتيجية:

1) **زيادة الائتمان للقطاع الخاص:** تسعى الاستراتيجية إلى رفع نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بنسبة 4% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، مع تخصيص 3% من هذا الائتمان للمشاريع الصغيرة والصغرى والمتوسطة.
2) **تعزيز الشمول المالي:** تهدف الإستراتيجية إلى توسيع قاعدة الشمول المالي في المجتمع العراقي، خاصة من خلال دعم نشاطات الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعد العمود الفقري للاقتصاد.
3) **تقليل الاعتماد على النفط:** تسعى لتحقيق تنوع اقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط من خلال دعم المشاريع الريادية وتوفير فرص العمل.

5-1-1-2 أبرز محاور التنفيذ:

1) تطوير الأطر القانونية والتنظيمية، تحسين البنية التحتية المالية مثل السجل الائتماني، وتوسيع دور التكنولوجيا المالية.
2) دعم البنوك التجارية في تقديم قروض ميسرة.
3) التعاون مع الجهات الحكومية لضمان التنفيذ.
4) تطوير برامج تمويل مبتكرة بشراكة مع القطاع الخاص.
5) توفير التدريب المالي والتمويلي للمستفيدين.

5-1-1-3 التحديات المحتملة:

- ضعف الثقافة المالية لدى بعض فئات المجتمع.
- ضعف قدرة بعض البنوك على إدارة المخاطر.
- ضرورة التنسيق المستمر بين الجهات الرقابية والبنوك.

5-1-1-4 مؤشرات الأداء:

تُستخدم لقياس مدى نجاح تنفيذ الاستراتيجية وتحقيق أهدافها، وتساعد في التقييم المستمر واتخاذ قرارات تصحيحية، منها نسبة نمو الإقراض الكلي، نسبة القروض للقطاعات الإنتاجية، حجم القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة (SMEs)، نسبة الشمول المالي، نسبة القروض المتعثرة (Non-performing loans - NPLs)، سرعة إنجاز طلبات القروض.

5-1-2 المنصة الإلكترونية:

استمرار عمل المنصتان الالكترونيتان التان انطلاقتا في عام 2023 وهما كلا من:

1) **منصة التحويلات الخارجية** وتعمل على تسهيل تمويل التجارة الخارجية ضمن الأطر القانونية.
2) **منصة بيع الدولار للمسافرين (FITR)** وتعمل على توفير الدولار النقدي للمسافرين بسهولة وتقليل الاعتماد على السوق الموازية.

إذ تهدف هذه المبادرات (الإستراتيجية الوطنية للإقراض المصرفي والمنصة الإلكترونية) إلى تعزيز النظام المالي، وتحقيق التوازن بين الانفتاح التجاري واستقرار القطاع النقدي، مع التأكيد على الالتزام بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفقًا للقانون رقم 39 لسنة 2015.

5-1-3 إصدار خطابات الضمان:

تم إعداد تعليمات تنسجم مع تطلعات هذا البنك بتنظيم عمليات إصدار خطابات الضمان وفقاً لأفضل الممارسات وبما يكفل المحافظة على حقوق الاطراف المعنية بخطابات الضمان كافة.

نشاط خطابات الضمان يتم حاليا عبر المنصة الالكترونية من المصارف المجازة والعاملة داخل العراق وفق القوانين النافذة والتعليمات الصادرة بشأنها، وأدناه تفاصيل خطابات الضمان لغاية 2024/12/31:

جدول (5-1) تفاصيل أعداد خطابات الضمان

ت	التفاصيل	العدد
1	إجمالي خطابات الضمان	74573
2	إجمالي خطابات الضمان القائمة	16791
3	إجمالي خطابات الضمان (انتفاء الحاجة)	57782

جدول (5-2) تفاصيل مبالغ خطابات الضمان

ت	التفاصيل	المبالغ (مليار دينار)
1	إجمالي مبالغ خطابات الضمان	14974
2	اجمالي مبالغ خطابات الضمان القائمة	7811
3	إجمالي مبلغ خطابات (انتفاء الحاجة)	7162

5-1-4 دعم وتحقيق الاستقرار النقدي والمالي:

سعى البنك المركزي لتحقيق الاستقرار النقدي والمالي من خلال:

1) تطوير مؤشرات السلامة المالية وتقييم أداء المصارف وفق المعايير الدولية.
2) فتح حسابات فرعية لمزودي خدمات الدفع الإلكتروني لدى بنك JPMorgan لتسوية معاملات البطاقات الإلكترونية.

5-1-5 تعزيز وتقوية القطاع المصرفي والمؤسسات المالية:

تعزيز المسؤولية المؤسسية لضمان استقرار النظام المصرفي، وزيادة التنافسية، وتهيئة بيئة مناسبة للابتكار.

5-1-5-1 أبرز الإجراءات:

1) **تفعيل الجودة في المصارف:** من خلال إنشاء وحدات جودة وفق معيار ISO 9001:2015 لتحسين الأداء وزيادة رضا العملاء.
2) **إعداد دليل إرشادي:** لاختيار مستشاري الجودة في القطاع المصرفي، وفق المعايير الدولية.
3) **تصنيف المصارف:** طبقاً لمدى الالتزام بتطبيق دليل الحوكمة الصادر من البنك المركزي عِبر بطاقة الأداء الخاصة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية وهي قيد

الإنجاز بالتعاون والتنسيق مع خبراء مؤسسة التمويل الدولية (IFC) وسيتم نشره على الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي حين الانتهاء منه.

4) **ضوابط السيولة للمصارف الإسلامية:** لضمان توفر السيولة واستقرار الوضع المالي.

5) **احتساب نسب السيولة (NSFR, LCR):** وفق مقررات بازل III ومجلس الخدمات المالية الإسلامي، لمواكبة تطورات النظام المصرفي.

5-1-6 دعم التحول الرقمي:

يهدف التحول الرقمي إلى رفع كفاءة العمل المصرفي، تحسين تجربة المستخدم، وتوسيع نطاق الخدمات المالية باستخدام تقنيات حديثة كتحليل البيانات والذكاء الاصطناعي. فأن أبرز المشاريع والمبادرات كما يلي:

1) تعزيز الأمن والبنية التحتية:

- تطوير أمن أنظمة الدفع بالتجزئة.
- التحقق من امتثال نظام CBS لمعايير SWIFT.
- بناء شبكة اتصالات مصرفية بتقنيات الكيبل الضوئي.
- تطوير مركز إدارة الأمن السيبراني وتأسيس شعبة متخصصة للاستجابة والتحليل.

2) تطوير الأنظمة والمنصات:

- إطلاق منصة إلكترونية لبيع السبائك والمسكوكات الذهبية.
- تنفيذ نظام مصرفي مركزي (CBS) إلكتروني متطور.
- تحديث أنظمة المدفوعات (PCA) بعد تنفيذ المشروع وتسلمه.

3) الحوكمة والامتثال:

- تطبيق ضوابط الحوكمة لتقنية المعلومات داخل البنك وفي القطاع المصرفي.
- تقييم جاهزية البنى التحتية المصرفية ومعايير أمن المعلومات مثل (PCI-DSS).
- إصدار ضوابط تراخيص المصارف الرقمية في العراق بإعمامنا المرقم 231/4/9 في 2024/5/12، وإننا بصدد دراسة ومعالجة طلبات تأسيس المصارف الرقمية.

4) الرقمنة والأتمتة:

- أتمتة العمليات الرقابية والتنظيمية للمؤسسات المالية من خلال نظام BSRS.
- وضع خارطة طريق لتبني العملات الرقمية الخاصة بالبنك المركزي.

5-1-7 تطور أنظمة المدفوعات:

يسعى البنك المركزي العراقي إلى تحديث أنظمة المدفوعات وتطويرها وفقًا لأفضل الممارسات الدولية، ويمكن ايجاز أبرز التطورات الحاصلة في نظام المدفوعات العراقي كالآتي:

1) **تطوير نظام التسوية الاجمالية (RTGS):** وهو النظام الذي يتم فيه تبادل المدفوعات المالية الكترونياً بين المصارف من خلال شبكة آمنة وكفؤة، ويضمن تسوية فعلية ونهائية لأوامر الدفع المتبادلة بين المشاركين وبصورة مستمرة خلال يوم العمل الفعلي، ومن مزايا هذا النظام انه يوفر سرعة التحويل والتسوية النهائية للمدفوعات وتقليل مخاطر التعثر في الدفعات المالية من بلد لآخر، إذ

يوضح الشكل (5-1) عدد حركات هذا النظام مع القيم المالية خلال الأعوام (2020-2024).

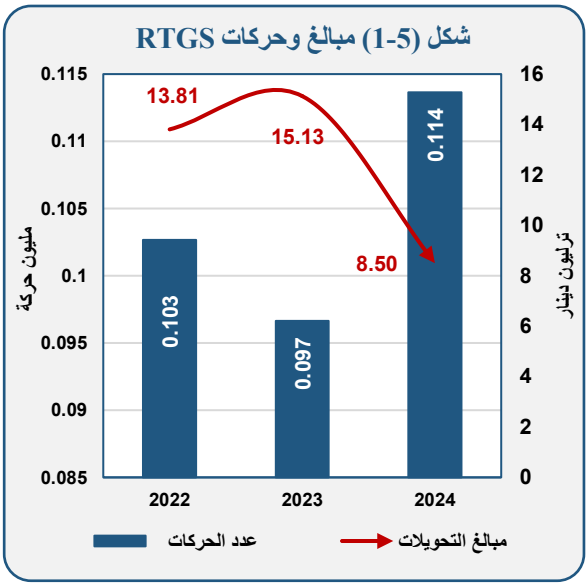

يظهر وفق الشكل (5-1) زيادة عدد الحركات المالية بالدينار والدولار عبر النظام من (0.097) مليون حركة في عام 2023 إلى (0.114) مليون حركة في عام 2024، مع انخفاض القيم المالية للحركات من (15.13) ترليون دينار إلى (8.50) ترليون دينار لذات المدة.

2) نظام الدفع بالتجزئة (IRPSI):

يمثل نظام الدفع بالتجزئة ممر لعبور الحركات المحلية التي تتم على البطاقات بين المصدر والمحصل عن طريق مزود خدمة الدفع الإلكتروني، ويرتبط المصرف مع المقسم الوطني عن طريق مزود خدمة الدفع الإلكتروني (الذي يمثل المعالج الرئيس لحركات البطاقات) والذي يرتبط بدوره بصورة مباشرة مع المقسم الوطني عَبر شبكة مؤمنة ومحمية لتبادل الرسائل الخاصة بحركات البطاقات والتي تتضمن عمليات الاستعلام والشراء والسحب النقدي، إذ ارتفع إجمالي التمويل وفق هذا النظام من (9.63) ترليون دينار في عام 2023 إلى (21.11) ترليون دينار في عام 2024، وبنسبة نمو (119.15%)، كما موضح بالشكل (5-2).

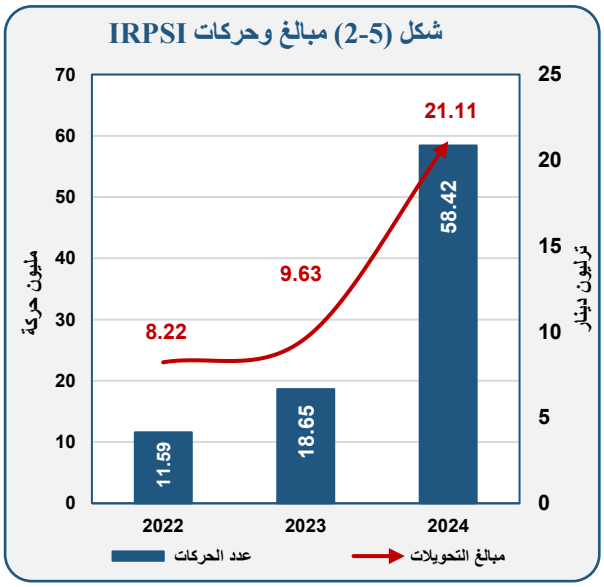

يظهر من خلال الشكل (5-2) ارتفاع عدد الحركات ضمن نظام IRPSI من (18.65) مليون حركة إلى (58.42) مليون حركة، وبنسبة نمو (213.23%) خلال المدة ذاتها، وهذا يدل على تطور ملحوظ في البنى التحتية المالية.

3) نظام (ACH):

هو نظام يمكن المصارف المشاركة وفروعها من تبادل أوامر الدفع فيما بينهم بطريقة آلية، وتتم المعالجة وأرسال صافي التسوية النهائية الى نظام التسوية الاجمالية الآنية، يتم من خلال النظام تبادل الصكوك الالكترونية المرمزة بالحبر الممغنط.

تم تشغيل النظام بصورة فعلية بتاريخ 2006/9/14 للفروع الرئيسية للمصارف (الرافدين، الرشيد، بغداد، التجاري العراقي، الشرق الأوسط) بالإضافة الى فرعين آخرين لكل مصرف.

تم تحديث نظام المقاصة الإلكترونية وتصفير العمولات من خلال فصل اوامر الدفع الإلكترونية

(CT) التي تخص توطين الرواتب للمؤسسات الحكومية عن غيرها.

تم تحديث الانظمة لدعم مشروع (أتمتة التحويلات المالية للمؤسسات الحكومية) والسماح لدوائر الدولة ووحدات الانفاق بالوصول الى حساباتهم المفتوحة لدى المصارف الحكومية لغرض اكمال المطابقات ومتابعة تسوياتهم من خلال تزويدهم بالتخويل الالكتروني (E-TOKEN).

شكل (3-5) مبالغ وحركات ACH

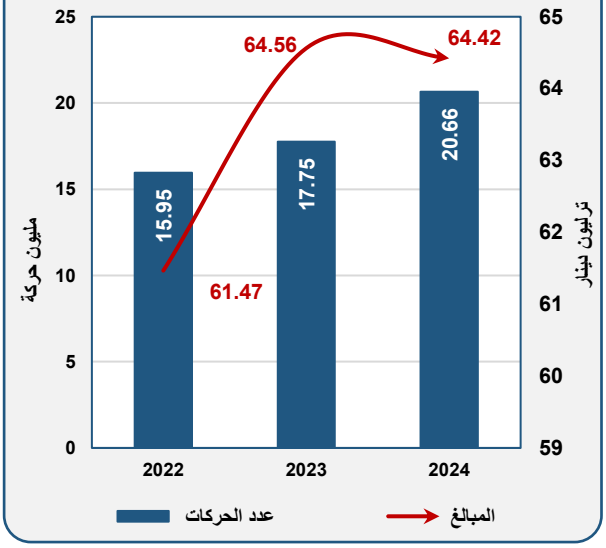

يوضح الشكل (3-5) ان عدد الحركات المالية في نظام (ACH) ارتفع بنسبة (16.39%) في عام 2024 مقارنة بعام 2023.

في حين ان المبالغ المالية المحولة في هذا النظام انخفضت بمقدار طفيف من (64.56) تريليون دينار في عام 2023 إلى (64.42) تريليون دينار في عام 2024.

4) نظام المقاصة الداخلي (ON-US):

تستخدم عمليات المقاصة الداخلية على نطاق واسع لتسهيل التحويلات المالية بين حسابات العملاء في ذات المصرف نلاحظ في الشكل (4-5)، اذ ارتفعت من (40.22) مليون حركة مالية في عام 2023 إلى (43.86) مليون حركة مالية في عام 2024 لكن قابله ارتفاع في مبالغ التحويلات من (77.38) ترليون دينار في عام 2023 إلى (87.04) ترليون دينار في عام 2024، وهذا مؤشر جيد يدل على زيادة في قيمة النشاط المالي رغم الانخفاض في عدد الحركات الى النصف تقريبا مقارنة بعام 2023، وكما هو موضح بالشكل (4-5).

شكل (4-5) مبالغ وحركات ON-US

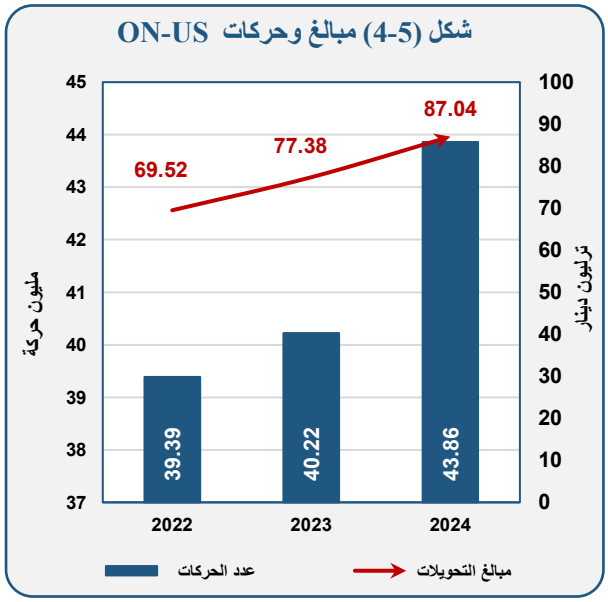

الفصل السادس

اختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية

6- اختبارات الأوضاع الضاغطة الكليّة (Macro-Stress Testing):

تعد سلامة العمليات التي يقوم بها القطاع المصرفي وصحة سياساته من أبرز العوامل التي تقود إلى تطور ونمو القطاع المالي والحفاظ على استقراره وإمكانية تحقيق أهدافه في الوصول إلى مستوى عالٍ من النمو الاقتصادي وتوفير رؤوس الأموال الموجهة للقطاع الحقيقي، إذ أنّ هناك مجموعة عوامل تؤثر على أداء القطاع المصرفي وفاعليته في تعبئة المدخرات وتقديم الائتمان للقطاعات الاقتصادية المختلفة، لذلك من الضروري متابعة أداء النظام المصرفي والوقوف على أبرز المعوقات التي تُعدُّ مصدر تهديد يمكن أنَّ يُعرقل عملية النمو والاستقرار في القطاعات الاقتصادية بصورة عامّة والقطاع المالي والمصرفي على وجه الخصوص.

إنّ طبيعة ودرجة الترابط بين القطاعين الحقيقي والمالي تجعل من الضرورة دراسة التطورات والتغيّرات في أحد القطاعين أو كليهما، ومعرفة مدى تأثير أحدهما في القطاع الآخر؛ لأنَّ أيّة مخاطر أو صدمات يتعرّض لها القطاع الحقيقي قد تُشكِّل مصدر خطرٍ على القطاع المالي والعكس صحيح أيضًا. لذا فإنَّ التنبُّؤ بقدرة القطاع المصرفي على امتصاص الصدمات الخارجية يتطلب تحليل التطورات في الاقتصاد الحقيقي ومراقبتها.

6-1 أنموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي Structural Vector Autoregression (SVAR):

تم تطوير الأنموذج المستخدم من (VAR) إلى أنموذج (SVAR)، وذلك لافتقار أنموذج (VAR) إلى أسس النظرية الاقتصادية أي عدم أخذه بنتائج النظرية الاقتصادية، لذلك تم اعتماد استعمال أنموذج (SVAR) والذي يسمح بمحاكاة أثر الصدمات على المتغيرات الاقتصادية ويمتاز بمرونة عالية مقارنة مع النماذج التجميعية الأخرى.

ونظراً إلى طبيعة النظام المالي العراقي فأنَّ اختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية تعتمد على اختيار بعض المتغيّرات الاقتصادية الكلية والجزئية، إضافة إلى متغيرات من النظام المالي، لذا تم استخدام أنموذجين الأنموذج الأول يعتمد على سيولة القطاع المصرفي العراقي المتمثلة بالأصول السائلة وأثر الصدمات لبعض المتغيرات عليها مثل القروض المتعثرة والأصول المرجحة بالمخاطر والودائع والائتمان النقدي وسعر صرف السوق والإيرادات العامة والنفقات العامة وتعد الأخيرة من المؤشرات ذات التأثير الواضح في الاستهلاك الكلي والاستثمار الكلي، ومن ثَمَّ في قدرة المشاريع والأفراد على الالتزام بمعاملاتهم المالية مع المصارف والتي ترتبط بعلاقة طردية مع الأصول السائلة. في حين أنَّ الأنموذج الثاني تضمن أثر الودائع والائتمان النقدي والإيرادات العامة والنفقات العامة وسعر صرف السوق والتضخم وأثرهم على نسبة القروض المتعثرة الى إجمالي الائتمان النقدي.

إذ يتم إجراء اختبارات الضغط وفقًا للخطوات التالية:

- اختبار استقرارية المتغيرات.
- تحديد درجة الإبطاء الأمثل لأنموذج (VAR).
- الاستقرارية الهيكلية لأنموذج (VAR).
- مصفوفة الارتباطات (Correlation Matrix).
- تقدير أنموذج (SVAR).
- تحليل دوال الاستجابة النبضية الهيكلية.
- تحليل تجزئة التباين الهيكلي.

6-1-1 الأنموذج الأول: اختبار أثر بعض المتغيّرات الاقتصادية الكلية والجزئية على الأصول السائلة للمصارف العاملة في العراق:

يهدف الأنموذج إلى تقدير أثر المتغيرات الكلية على الأصول السائلة للمصارف العاملة في العراق، وأيّة صدمات ذات صلة بالمتغيرات الاقتصادية والمالية الكلية، ولاسيّما المتغيرات المشار إليها آنفًا؛ لقياس تأثيرها في الأصول السائلة للقطاع المصرفي للمدة المحددة المستقبلية إذ يتخذ الأنموذج الشكل الدالي الآتي:

$$Y_t = \sum_{i=1}^{m} A_i X_t + U_t$$

حيث إنَّ:

Y_t: هو المتغير التابع ويمثل معدل نمو الأصول السائلة (LAg).

$X_t = (NPLg, RWAg, DPg, CRg, EXg, RVg, EPg)$: هو متجه المتغيرات الداخلية والتي يجب أنَّ تكون مستقلة فيما بينها.

NPLg: نمو القروض المتعثرة.

RWAg: معدل نمو الأصول المرجحة بالمخاطر.

DPg: معدل نموالودائع.

CRg: معدل نمو الائتمان النقدي.

EXg: معدل نمو سعر صرف السوق.

RVg: معدل نمو الإيرادات العامة.

EPg: معدل نمو النفقات العامة.

$U_t = (U_t^{LAg}, U_t^{NPLg}, U_t^{RWAg}, U_t^{DPg}, U_t^{CRg}, U_t^{EXg}, U_t^{RVg}, U_t^{EPg})$:

تمثل متجه البواقي القانونية والتي يفترض عدم وجود ارتباط بين قيمها.

m: هو عدد فترات التباطؤ الزمني في الأنموذج والتي يمكن تحديدها باستعمال معيار (AIC) وهي الفترة التي تضمن عدم وجود ارتباط بين البواقي.

t: هو الفترة الزمنية الجارية.

A_i: مصفوفة معلمات الانحدار والتي تكون مربعة من درجة $(k \times k)$.

k: هو عدد المتغيرات في الأنموذج.

ومن أجل تحديد الصدمات الهيكلية يجب إنشاء مصفوفة الانتقال (S) والتي تحقق العلاقة $(S\ U_t = S.\ e_t)$ ولتحديد مصفوفة الانتقال يجب في البداية كتابة المساواة $(S\ U_t = S.\ e_t)$ بالشكل $(A\ U_t = B.\ e_t)$، حيث أنَّ $(S = A^{-1}.B)$، ثم العمل على تثبيت العناصر القطرية للمصفوفتين (A) و (B) بإعطائهم قيمة (1)، أما العناصر غير القطرية فيتم تحديدها بالاعتماد على بعض الدلالات الاقتصادية، وذلك عندما يفترض أنَّ البواقي لا تؤثر في الأخر خلال نفس الفترة (أي أنَّ هذا العنصر سيأخذ قيمة 0)، والعكس في حالة افتراض وجود تأثير وهنا يجب قياس هذا التأثير لأجل إعطاء قيمة للعنصر (α_j^i, β_j^i) وهي ما تسمى (القيود الاقتصادية).

6-1-1-1 مصفوفة الارتباطات (Correlation):

مصفوفة الارتباط توضح الارتباطات بين كل زوج من المتغيرات في مجموعة البيانات، وتساعد مصفوفة الارتباط في تحديد كيفية ارتباط متغيرين أو أكثر ببعضهما البعض أو الاعتماد عليهما، وكما موضحة بالجدول (6-1).

جدول (6-1) مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات								
EPg	RVg	EXg	CRg	DPg	RWAg	NPLg	LAg	
0.34	0.29	0.07	0.03	0.85	-0.01	-0.02	1	LAg
-0.34	-0.05	-0.15	0.21	-0.04	0.43	1	-0.02	NPLg
0.09	0.16	-0.05	0.17	0.02	1	0.43	-0.01	RWAg
0.18	0.23	0.11	0.05	1	0.02	-0.04	0.85	DPg
-0.19	-0.20	-0.01	1	0.05	0.17	0.21	0.03	CRg
-0.15	-0.28	1	-0.01	0.11	-0.05	-0.15	0.07	EXg
0.57	1	-0.28	-0.20	0.23	0.16	-0.05	0.29	RVg
1	0.57	-0.15	-0.19	0.18	0.09	-0.34	0.34	EPg

المصدر: مخرجات برنامج (EViews).

تحسب مصفوفة الارتباط العلاقة الخطية بين متغيرين، حيث يوضح الجدول (6-1) بأن متغير معدل نمو القروض المتعثرة (NPLg) يرتبط بمعدل نمو الأصول السائلة (LAg) ارتباط عكسي ضعيف حيث بلغت نسبته (2%)، ومتغير معدل نمو الأصول المرجحة بالمخاطر (RWAg) يرتبط بمعدل نمو الأصول السائلة (LAg) ارتباط عكسي ضعيف حيث بلغت نسبته (1%)، ومتغير معدل نمو الودائع (DPg) يرتبط بمعدل نمو الأصول السائلة (LAg) ارتباط طردي قوي حيث بلغت نسبته (85%)، ومتغير معدل نمو الائتمان النقدي (CRg) يرتبط بمعدل نمو الأصول السائلة (LAg) ارتباط طردي ضعيف حيث بلغت نسبته (3%)، ومتغير معدل نمو سعر صرف السوق (EXg) يرتبط بمعدل نمو الأصول السائلة (LAg) ارتباط طردي ضعيف حيث بلغت نسبته (7%)، ومتغير معدل نمو الإيرادات العامة (RVg) يرتبط بمعدل نمو الأصول السائلة (LAg) ارتباط طردي متوسط القوة حيث بلغت نسبته (29%)، ومتغير معدل نمو النفقات العامة (EPg) يرتبط بمعدل نمو الأصول السائلة (LAg) ارتباط طردي متوسط القوة حيث بلغت نسبته (34%)، وهذا يعكس طبيعة النظام المالي في العراق الذي يعتمد بصورة كبيرة على الإيرادات والنفقات العامة.

6-1-1-2 تقدير أنموذج (SVAR):

بعد التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات وبعد تحديد درجة الإبطاء الأمثل، سيتم الاعتماد على منهجية متجه الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) لأنها ملائمة لدراسة العلاقات بين المتغيرات المختلفة والمستخدمة في الأنموذج، حيث تم وضع فرضيات لأنموذج (SVAR) مع مراعاة النظرية الاقتصادية وحالة النظام المالي العراقي وذلك عبر الفرضيات وفق ما جاء بمصفوفة الارتباطات.

6-1-1-3 تحليل الصدمات بين المتغيرات المختلفة:

***الصدمات: هي تغير يفترضه البرنامج داخل الانموذج المقدر بمقدار انحرافان معياريان في واحد او أكثر من المتغيرات المستقلة لمعرفة استجابة المتغير التابع لتلك الصدمة، والصدمة نوعان: موجبة (طردية) وسالبة (عكسية).**

سيتم تحليل صدمات المتغيرات المستقلة وأثرها على المتغير التابع وفق الانموذج المقرر.

1) أثر الصدمة في معدل نمو القروض المتعثرة (NPLg) على معدل نمو الأصول السائلة (LAg):

يؤدي ارتفاع نسبة معدل نمو القروض المتعثرة إلى انخفاض جودة الأصول وتآكل رأس المال المصرفي، الأمر الذي ينعكس سلبًا على السيولة المتوفرة لدى المصارف، وقد أكدت نتائج الصدمة على هذه العلاقة بشكل عملي وكمّي خلال الفصول الأربعة من عام 2025، كما هو موضح في الشكل (6-1).

شكل (6-1) استجابة معدل نمو الاصول السائلة لصدمة معدل نمو القروض المتعثرة

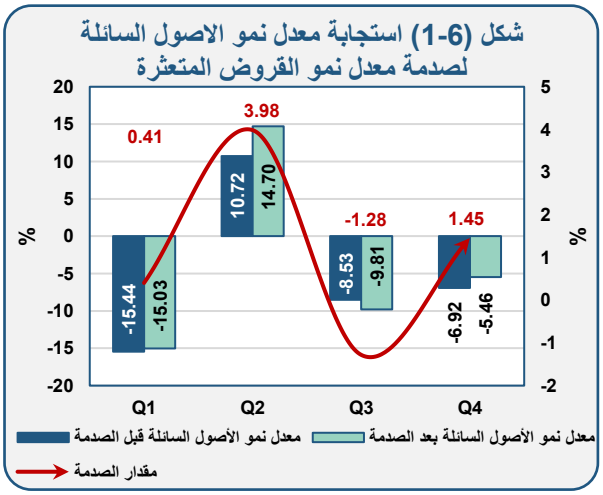

يتبين من الشكل (6-1) أنَّ درجة استجابة معدل نمو الأصول السائلة لحدوث صدمة عشوائية في (معدل نمو القروض المتعثرة) بمقدار انحرافان معياريان في الفصل الرابع من عام 2025 بلغت بمعدل نمو (1.45%) مما أدت إلى انخفاض معدل نمو الأصول السائلة من (6.92-%) في الفصل الرابع من عام 2024 إلى (5.46-%) في الفصل نفسه من عام 2025، وإذ ان الصدمة تمثل ارتفاعاً كبيراً في القروض المتعثرة خلال سنة 2025، ورغم تقلبات الصدمة في الفصول الأولى من عام 2025، ولكنها في النهاية أثرت على انخفاض الأصول السائلة.

2) أثر الصدمة في معدل نمو الأصول المرجحة بالمخاطر (RWAg) على معدل نمو الأصول السائلة (LAg):

يُعدّ معدل نمو الأصول المرجحة بالمخاطر (RWA) أحد المؤشرات الرئيسية لقياس مدى تعرض البنك للمخاطر الائتمانية، ويؤثر بشكل مباشر على سلوك البنك في إدارة السيولة، فعندما ترتفع RWA نتيجة توسّع البنوك في الإقراض أو زيادة التعرض لموجودات عالية المخاطر، تنخفض الأصول السائلة نتيجة توجيه الموارد نحو أنشطة أكثر خطورة وأقل سيولة، أي ان العلاقة بين المتغيرين هي علاقة عكسية وغير مستقرة، وقد أكدت الصدمة على ما ذكر العلاقة بشكل عملي وكمّي خلال الفصول الأربعة من عام 2025، كما هو موضح في الشكل (6-2).

شكل (6-2) استجابة معدل نمو الاصول السائلة لصدمة معدل نمو الاصول المرجحة بالمخاطر

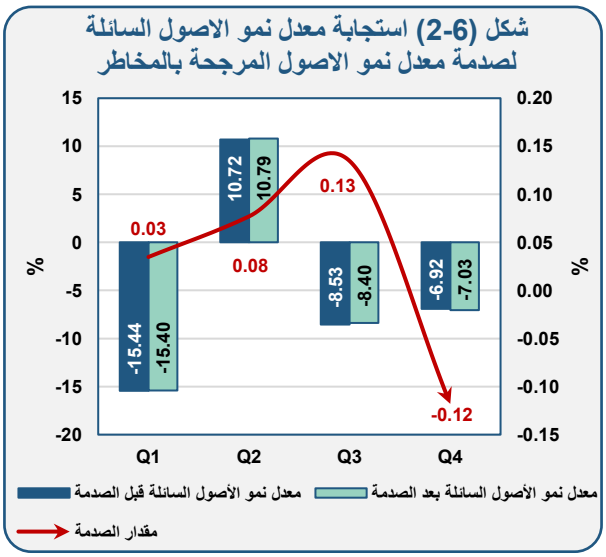

يتبين من الشكل (6-2) أنَّ درجة استجابة معدل نمو الأصول السائلة لحدوث صدمة عشوائية في معدل نمو الأصول المرجحة بالمخاطر بمقدار

انحرافان معياريان في الفصل الرابع من عام 2025 بلغت (0.12-%)، إذ ظهرت الارتفاع في الصدمة اثناء الفصل الثالث مما أدى إلى انخفاض في الأصول السائلة في الفصل الرابع ليصل إلى (7.03-%).

3) أثر الصدمة في معدل نمو الودائع (DPg) على معدل نمو الأصول السائلة (LAg):

إن العلاقة بين معدل نمو الودائع ومعدل نمو الأصول السائلة وثيقة فعندما تشهد الودائع صدمة سواء كانت زيادة غير متوقعة (تدفقات ودائع) أو انخفاضًا حادًا (سحوبات ودائع)، فإن ذلك يُؤثر مباشرة على مستويات السيولة المتاحة لدى المصارف، كما هو موضح في الشكل (3-6).

شكل (3-6) استجابة معدل نمو الاصول السائلة لصدمة معدل نمو الودائع

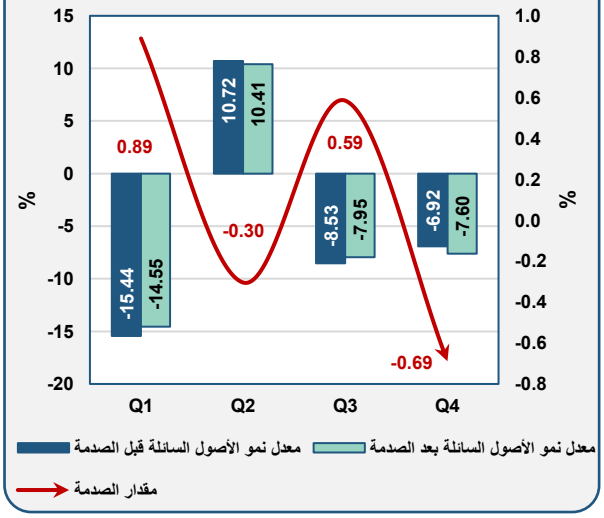

يتبين من الشكل (3-6) أنَّ درجة استجابة معدل نمو الأصول السائلة لحدوث صدمة عشوائية في معدل نمو الودائع بمقدار انحرافان معياريان في الفصل الرابع من عام 2025 بلغت (0.69-%)، وهذا الأثر انعكس في انخفاض معدلات النمو للأصول السائلة من (6.92-%) في الفصل الرابع من عام 2024 إلى (7.60-%) في الفصل نفسه من عام 2025، الشكل (3-6) يبين ذلك، ان القطاع المصرفي يعتمد بشكل مباشر على نمو الودائع كمصدر رئيسي للسيولة وهذا يبرز أهمية زيادة تعزيز ثقة المودعين والحفاظ على استقرار تدفقات الأموال نحو الجهاز المصرفي.

4) أثر الصدمة في معدل نمو الائتمان النقدي (CRg) على معدل نمو الأصول السائلة (LAg):

أن معدل نمو الأصول السائلة يستجيب لمعدل نمو الائتمان النقدي بصورة عكسية عادة نتيجة لحساسيتها بين التوسع الائتماني ومستويات السيولة لدى الجهاز المصرفي، إلا ان العلاقة ظهرت ضعيفة بين معدل نمو الائتمان النقدي ومعدل نمو الأصول السائلة، وذلك لأن المصارف تعتمد بشكل كبير على الأموال العامة في منح الائتمان النقدي سواء كانت من مبادرات البنك المركزي المقدمة للمصارف الخاصة او من المصارف الحكومية، لذلك ظهرت العلاقة غير منطقية كما في الشكل (4-6).

شكل (4-6) استجابة معدل نمو الاصول السائلة لصدمة معدل نمو الائتمان النقدي

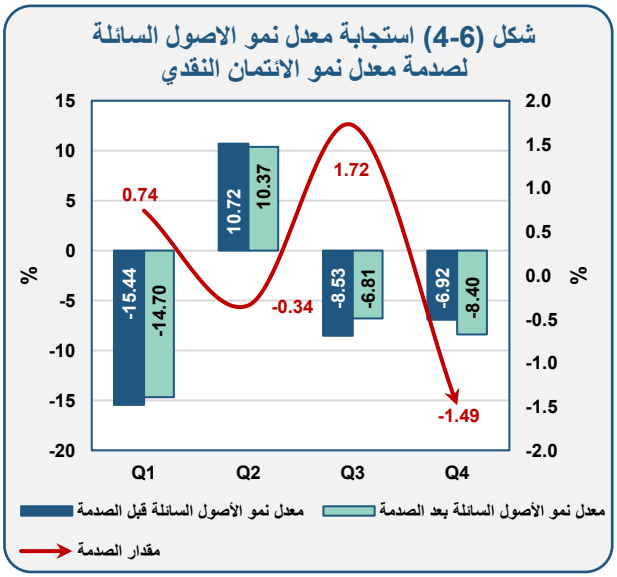

5) أثر الصدمة في معدل نمو سعر صرف السوق (EXg) على معدل نمو الأصول السائلة (LAg):

يرتبط معدل نمو سعر الصرف في السوق الموازي بعلاقة طردية مع معدل نمو الأصول السائلة لدى الجهاز المصرفي في العراق، حيث يؤدي ارتفاع سعر صرف السوق (انخفاض قيمة الدينار العراقي) إلى رفع القيمة المحاسبية للأصول السائلة المقوّمة بالعملات الأجنبية (وبالأخص الدولار الامريكي) عند تحويلها لعملة الدينار العراقي مما ينعكس إيجابيا على السيولة، من جانب آخر ان بعض المصارف تتعمد لامتلاك أصول سائلة مقوّمة بالعملة الأجنبية لغرض رفع قيمتها عند ارتفاع أسعار الصرف هذا الأمر يرافقه مخاطر أسعار الصرف الذي يؤثر في الأصول المرجحة بالمخاطر، مما أدى الى إلزام المصارف بالاحتفاظ بنسبة صافي مراكز النقد الأجنبي إلى رأس المال كحد أعلى (20%) كإجراء تحوطي من قبل البنك المركزي العراقي. وقد أكدت نتائج دوال الاستجابة النبضية هذه العلاقة بشكل عملي وكمّي خلال الفصول الأربعة من عام 2025، كما هو موضح في الشكل (6-5).

شكل (6-5) استجابة معدل نمو الاصول السائلة لصدمة معدل نمو سعر صرف السوق الموازي

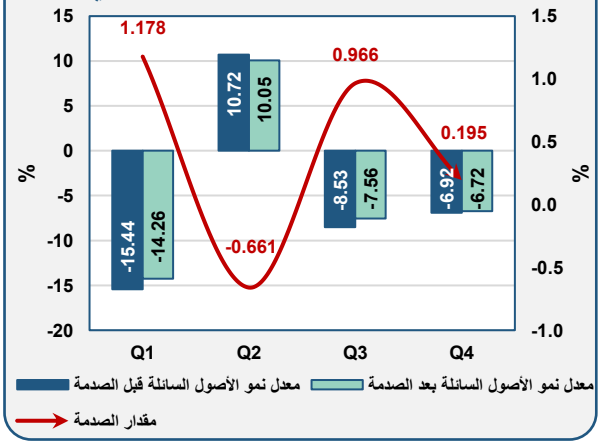

يتبين من الشكل (6-5) أنَّ درجة استجابة معدل نمو الأصول السائلة لحدوث صدمة عشوائية في معدل نمو سعر صرف السوق بمقدار انحرافان معياريان في الفصل الرابع من عام 2025 بلغت (0.195%)، وهذا الأثر انعكس في ارتفاع الأصول السائلة من (6.92-%) في الفصل الرابع من عام 2024 إلى (6.72-%) في الفصل نفسه من عام 2025، الشكل أعلاه يدل ان العلاقة بين معدل نمو سعر الصرف ومعدل نمو السيولة غير خطية وغير ثابتة لكنها علاقة تميل الى الطردية ونلاحظ التباين بين الفصول مما يشير إلى أن العلاقة تتأثر بعوامل داخلية أخرى مثل حجم الاحتياطيات بالعملة الأجنبية، وسلوك المودعين، والسياسات النقدية السائدة.

6) أثر الصدمة في معدل نمو الإيرادات العامة (RVg) على معدل نمو الأصول السائلة (LAg):

إن معدل نمو الأصول السائلة لدى الجهاز المصرفي العراقي يرتبط بعلاقة طردية مع معدل نمو الإيرادات العامة، إذ أظهرت النتائج علاقة طردية بين المتغيرين، كما أنَّ الإيرادات العامة تتأثر بشكل كبير بأسعار النفط العالمية لأن الإيرادات النفطية تشكّل أكثر من (95%) من الإيرادات العامة، لاسيما وأنَّ اغلب النفقات الحكومية معتمدة على هذه الإيرادات لذا يمكن أنَّ تؤثر وبشكل كبير على دخل الفرد المتاح في العراق، إذ أنَّ معدل نمو الأصول السائلة تتأثر آنياً بصدمة في متغير (معدل نمو الإيرادات العامة) وظهرت نتائج الصدمة كما في الشكل (6-6).

شكل (6-6) استجابة معدل نمو الاصول السائلة لصدمة معدل نمو الإيرادات العامة

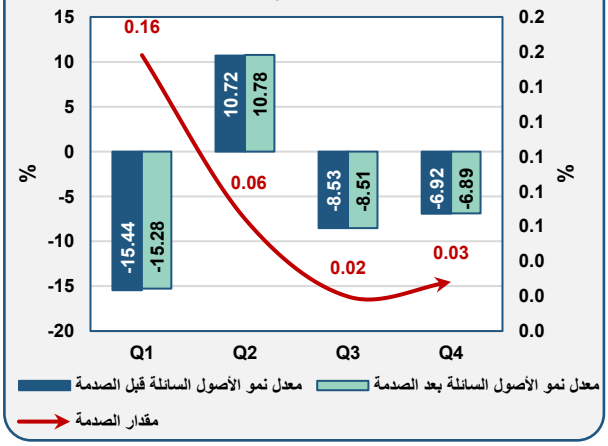

يتبين من الشكل (6-6) أنَّ درجة استجابة معدل نمو الأصول السائلة لحدوث صدمة عشوائية في معدل نمو الإيرادات العامة بمقدار انحرافان معياريان في الفصل الرابع من عام 2025 بلغت نحو (0.03%)، مما أدى إلى ارتفاع في معدل نمو الأصول السائلة من (6.92-%) في الفصل الرابع من عام 2024 إلى (6.89-%) خلال الفصل نفسه من عام 2025، مما يعني ان نتائج الصدمة كانت مطابقة للفرضية (مصفوفة الارتباط)

7) أثر الصدمة في معدل نمو النفقات العامة (EPg) على معدل نمو الأصول السائلة (LAg):

أنَّ معدل نمو الأصول السائلة يرتبط بعلاقة طردية مع معدل نمو النفقات العامة، أنَّ اتجاه هذه العلاقة قد يعود إلى ارتفاع مستوى تأثُّر الإنفاق الحكومي بالأزمات الاقتصادية والسياسية في العراق، ولاسيما الإنفاق الجاري منه، إذ أن الحكومة غالباً ما تحافظ على مستوى الإنفاق الجاري، وتهيّئ مصادر بديلة لتمويله في حال انخفاض المصادر الأساسية (إيرادات النفط)، فارتفاع الإنفاق الحكومي يؤدّي إلى ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي وبالتالي ارتفاع قدرة الأفراد على الوفاء بالتزاماتهم وبالتالي انخفاض نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي الذي يؤدي إلى انخفاض مخاطر الائتمان ومن ثم ارتفاع الأصول السائلة لدى المصارف العاملة في العراق خاصة ان غالبية الائتمان مقدم إلى موظفين حكوميين.

شكل (6-7) استجابة معدل نمو الاصول السائلة لصدمة معدل نمو النفقات العامة

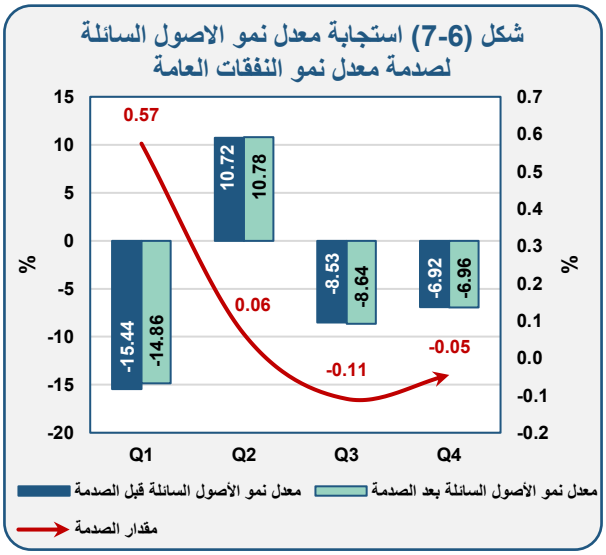

أذ يتبين من الشكل (6-7) أنَّ درجة استجابة معدل نمو الأصول السائلة لحدوث صدمة عشوائية في متغير (معدل نمو النفقات العامة) بمقدار انحرافين معياريين في الفصل الرابع من عام 2025 بلغت (0.05-%) مما أدى إلى انخفاض في معدل نمو الأصول السائلة من (6.92-%) في الفصل الرابع من عام 2024 إلى (6.96-%) خلال الفصل نفسه من عام 2025.

6-1-2 الأنموذج الثاني: اختبار بعض المتغيّرات الاقتصادية الكلية والجزئية على نسبة القروض المتعثرة الى الائتمان النقدي للمصارف العاملة في العراق:

يهدف الأُنموذج إلى تقدير العلاقة بين نسبة القروض المتعثرة الى الائتمان النقدي، وأيّة

صدمات ذات صلة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية، ويستعمل لقياس أثر الودائع والائتمان النقدي والإيرادات العامة والنفقات العامة وسعر صرف السوق والتضخم على نسبة القروض المتعثرة الى الائتمان النقدي، حيث كان الأنموذج بالشكل الدالي الآتي:

$$Y_t = \sum_{i=1}^{m} A_i X_t + U_t$$

حيث إنَّ:

Y_t: هو المتغير التابع ويمثل نسبة القروض المتعثرة الى الائتمان النقدي (NPLr).

$X_t = (DP, CR, RV, EP, EX, INF)$: هو متجه المتغيرات الداخلية والتي يجب أنَّ تكون مستقلة فيما بينها.

DP: الودائع.

CR: الائتمان النقدي.

RV: الإيرادات العامة.

EP: النفقات العامة.

EX: سعر صرف السوق.

INF: التضخم.

1-2-1-6 مصفوفة الارتباطات (Correlation):

مصفوفة الارتباط توضح الارتباطات بين كل زوج من المتغيرات في مجموعة البيانات، وتساعد مصفوفة الارتباط في تحديد كيفية ارتباط متغيرين أو أكثر ببعضهما البعض أو الاعتماد عليهما، وكما موضحة بالجدول (6-2).

جدول (6-2) مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات

	NPLr	DP	CR	RV	EP	EX	INF
NPLr	1	-0.66	-0.72	-0.29	-0.33	-0.75	-0.48
DP	-0.66	1	0.96	0.57	0.50	0.84	0.62
CR	-0.72	0.96	1	0.52	0.48	0.87	0.61
RV	-0.29	0.57	0.52	1	0.94	0.41	0.33
EP	-0.33	0.50	0.48	0.94	1	0.36	0.23
EX	-0.75	0.84	0.87	0.41	0.36	1	0.84
INF	-0.48	0.62	0.61	0.33	0.23	0.84	1

المصدر: مخرجات برنامج (EViews).

تحسب مصفوفة الارتباط العلاقة الخطية بين متغيرين، حيث يوضح الجدول (6-2) بأن متغير الودائع (DP) يرتبط بنسبة القروض المتعثرة الى الائتمان النقدي (NPLr) ارتباط عكسي قوي حيث بلغت نسبته (66%)، ومتغير الائتمان النقدي (CR) يرتبط بنسبة القروض المتعثرة الى الائتمان النقدي (NPLr) ارتباط عكسي قوي حيث بلغت نسبته (72%)، ومتغير الإيرادات العامة (RV) يرتبط بنسبة القروض المتعثرة الى الائتمان النقدي (NPLr) ارتباط عكسي متوسط القوة حيث بلغت نسبته (29%)، ومتغير النفقات العامة (EP) يرتبط بنسبة القروض المتعثرة الى الائتمان النقدي (NPLr) ارتباط عكسي متوسط القوي حيث بلغت نسبته (33%)، ومتغير سعر صرف السوق (EX) يرتبط بنسبة القروض المتعثرة الى الائتمان النقدي (NPLr) ارتباط عكسي قوي حيث بلغت نسبته (75%)، ومتغير التضخم (INF) يرتبط بنسبة القروض المتعثرة الى الائتمان النقدي (NPLr) ارتباط عكسي قوي حيث بلغت نسبته (48%).

6-1-2-2 تقدير أنموذج (SVAR):

بعد التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات وبعد تحديد درجة الإبطاء الأمثل، سيتم الاعتماد على منهجية متجه الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) لأنَّها ملائمة لدراسة العلاقات بين المتغيرات المختلفة والمستخدمة في الأنموذج، حيث تم وضع فرضيات لأنموذج (SVAR) مع مراعاة النظرية الاقتصادية وحالة النظام المالي العراقي وذلك عبر الفرضيات وفق ما جاء بمصفوفة الارتباطات.

6-1-2-3 تحليل الصدمات بين المتغيرات المختلفة:

سيتم تحليل صدمات المتغيرات المستقلة وأثرها على المتغير التابع وفق الانموذج المقرر.

1) أثر الصدمة في الودائع (DP) على نسبة القروض المتعثرة الى الائتمان النقدي (NPLr):

أن الودائع تلعب دورًا مهمًا في التأثير على نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي في القطاع المصرفي العراقي، ويعتمد هذا التأثير بشكل أساسي على مدى كفاءة استخدام البنوك للسيولة المتاحة من هذه الودائع. ففي حال التزام البنوك بسياسات ائتمانية منضبطة، فإن ارتفاع الودائع يساهم في تحسين جودة المحافظ الائتمانية، مما يؤدي إلى انخفاض نسبة القروض المتعثرة. أما إذا تزامن ارتفاع الودائع مع زيادة في القروض المتعثرة، فإن ذلك يُعدّ مؤشرًا على ضعف كفاءة إدارة الائتمان واستخدام غير فعّال للسيولة المصرفية، والشكل (6-8) يوضح ذلك.

شكل (6-8) استجابة نسبة القروض المتعثرة الى الائتمان النقدي لصدمة الودائع

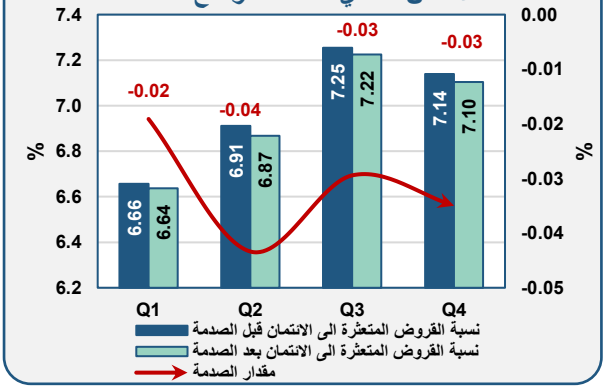

يتبين من الشكل (6-8) أنَّ حدوث صدمة عشوائية في (الودائع) بمقدار انحرافان معياريان في الفصل الرابع من عام 2025 أدى إلى استجابة نسبة القروض المتعثرة الى الائتمان النقدي بنسبة (-0.03%)، مما أدت إلى انخفاض نسبة القروض المتعثرة الى الائتمان النقدي من (7.14%) في الفصل الرابع من عام 2024 إلى (7.10%) في الفصل نفسه من عام 2025، وهذا يشير إلى أن الصدمة الموجبة في الودائع تؤدي إلى اتباع المصارف الى تشديد معايير منح الائتمان، مما يؤدي إلى انخفاض عدد القروض الجديدة، خاصة ذات المخاطر العالية.

2) أثر الصدمة في الائتمان النقدي (CR) على نسبة القروض المتعثرة الى الائتمان النقدي (NPLr):

تعكس العلاقة العكسية بين حجم الائتمان النقدي ونسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي كفاءة التوسع الائتماني وجودته. فعندما تتمكن المصارف من توجيه الائتمان نحو الأنشطة المنتجة والمقترضين ذوي الجدارة الائتمانية، فإن ارتفاع الائتمان النقدي لا يُقابله بالضرورة زيادة في القروض المتعثرة، بل قد يؤدي إلى انخفاض نسبي

فيها. وتُعزز هذه العلاقة الإيجابية عند وجود رقابة مصرفية فعالة ونمو اقتصادي مستدام، حيث يُصبح التوسع في الائتمان أداة لتحفيز النشاط الاقتصادي وليس مصدرًا للمخاطر، إذ كانت تقديرات دوال الاستجابة النبضية خلال الفصول الأربعة من عام 2025 كما في الشكل (6-9).

شكل (6-9) استجابة نسبة القروض المتعثرة الى الائتمان النقدي لصدمة الائتمان النقدي

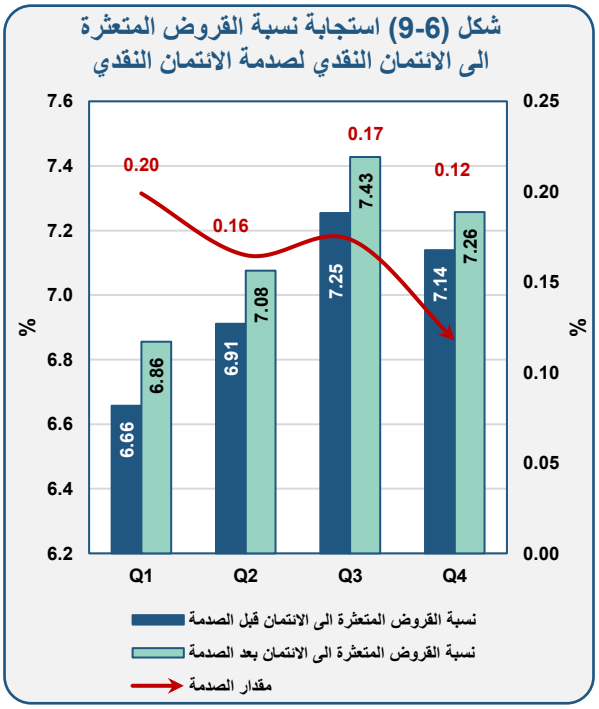

يتبين من الشكل (6-9) أنَّ حدوث صدمة عشوائية في (الائتمان النقدي) بمقدار انحرافان معياريان في الفصل الرابع من عام 2025 أدى إلى استجابة نسبة القروض المتعثرة الى الائتمان النقدي بنسبة (0.12%)، مما أدت إلى ارتفاع نسبة القروض المتعثرة الى الائتمان النقدي من (7.14%) في الفصل الرابع من عام 2024 إلى (7.26%) في الفصل نفسه من عام 2025. وهذا يشير إلى أن الصدمة الموجبة في الائتمان النقدي، والتي تعكس توسعًا مفاجئًا في حجم الإقراض، قد تسهم في ارتفاع نسبة القروض المتعثرة، وهذا أمر طبيعي فعند التوسع في الائتمان النقدي تزداد القروض المتعثرة.

3) أثر الصدمة في الإيرادات العامة (RV) على نسبة القروض المتعثرة الى الائتمان النقدي (NPLr):

ترتبط الإيرادات العامة بنسبة القروض المتعثرة الى الائتمان النقدي بعلاقة عكسية، إذ أن زيادة الإيرادات العامة يعني زيادة قدرة الحكومة على الإنفاق مما يدعم النشاط الاقتصادي، ويزيد من قدرة الأفراد على الوفاء بالتزاماته تجاه المصارف مما يعمل على تخفيض القروض المتعثرة، كما في الشكل (6-10).

شكل (6-10) استجابة نسبة القروض المتعثرة الى الائتمان النقدي لصدمة الإيرادات العامة

يتبين من الشكل (6-10) أنَّ حدوث صدمة عشوائية في (الإيرادات العامة) بمقدار انحرافان معياريان في الفصل الرابع من عام 2025 أدى إلى استجابة نسبة القروض المتعثرة الى الائتمان النقدي بنسبة (0.007%)، مما أدت إلى ارتفاع نسبة القروض المتعثرة الى الائتمان النقدي من

(7.14%) في الفصل الرابع من عام 2024 إلى (7.15%) في الفصل نفسه من عام 2025. وهذا يشير إلى أن انخفاض الإيرادات العامة قد تسهم بدرجة محدودة في زيادة القروض المتعثرة، إذ أن انخفاض الإيرادات العامة يشير الى تقليل قدرة الحكومة على الإنفاق والذي يؤدي بدوره الى التقليل من قدرة الأفراد على الوفاء بالتزاماته تجاه المصارف وبالتالي ارتفاع القروض المتعثرة.

4) أثر الصدمة في النفقات العامة (EP) على نسبة القروض المتعثرة الى الائتمان النقدي (NPLr):

ترتبط النفقات العامة بنسبة القروض المتعثرة الى الائتمان النقدي بعلاقة عكسية، ففي حال كانت النفقات إنتاجية وتُسهم في دعم النشاط الاقتصادي، فإنها تؤدي إلى خفض نسبة القروض المتعثرة الى الائتمان النقدي من خلال تحسين قدرة المقترضين على السداد، والعكس في حالة كون النفقات غير إنتاجية مما تسبب في ارتفاع نسبة القروض المتعثرة الى الائتمان النقدي. إذ كانت تقديرات دوال الاستجابة النبضية خلال الفصول الأربعة من عام 2025 كما في الشكل (6-11).

شكل (6-11) استجابة نسبة القروض المتعثرة الى الائتمان النقدي لصدمة النفقات العامة

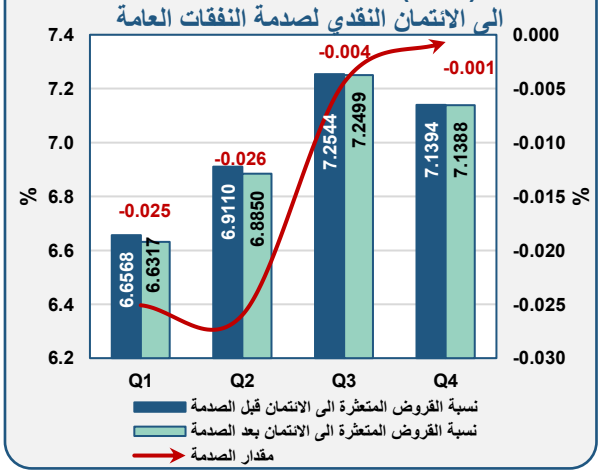

يتبين من الشكل (6-11) أنَّ حدوث صدمة عشوائية في (النفقات العامة) بمقدار انحرافان معياريان في الفصل الرابع من عام 2025 أدى إلى استجابة نسبة القروض المتعثرة الى الائتمان النقدي بنسبة (0.001-%)، مما أدت إلى انخفاض نسبة القروض المتعثرة الى الائتمان النقدي من (7.1394%) في الفصل الرابع من عام 2024 إلى (7.1388%) في الفصل نفسه من عام 2025. وهذا يشير إلى أن الصدمة في النفقات العامة ساهمت في خفض نسبة القروض المتعثرة إلى الائتمان النقدي عبر دعم النشاط الاقتصادي وتحسين دخل الأفراد والشركات، مما يعزز قدرتهم على سداد القروض. كما ينعكس هذا الدعم على جودة المحفظة الائتمانية ويقلل من المخاطر الائتمانية في القطاع المصرفي، خاصة إذا تم توجيه الإنفاق نحو مشاريع إنتاجية واستثمارات تعزز النمو الاقتصادي المستدام.

5) أثر الصدمة في سعر صرف السوق (EX) على نسبة القروض المتعثرة الى الائتمان النقدي (NPLr):

يعد أحد أسباب تعثر سداد القروض هو ارتفاع سعر صرف السوق، والذي يؤثر على قدرة الأفراد على الوفاء بالتزاماتهم نتيجة انخفاض القوة الشرائية والدخل الحقيقي، لذا فأنَّ سعر الصرف في السوق الموازي يرتبط بعلاقة عكسية مع نسبة القروض المتعثرة الى الائتمان النقدي لدى الجهاز المصرفي في العراق، إذ وكانت تقديرات دوال الاستجابة النبضية خلال الفصول الأربعة من عام 2025 كما في الشكل (6-12).

شكل (6-12) استجابة نسبة القروض المتعثرة الى الائتمان النقدي لصدمة سعر صرف السوق الموازي

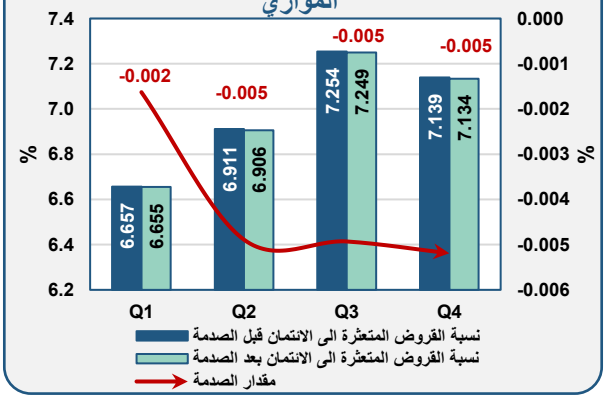

يتبين من الشكل (6-12) أنَّ حدوث صدمة عشوائية في (سعر صرف السوق) بمقدار انحرافان معياريان في الفصل الرابع من عام 2025 أدى إلى استجابة نسبة القروض المتعثرة الى الائتمان النقدي بنسبة (0.005-%)، مما أدت إلى انخفاض نسبة القروض المتعثرة الى الائتمان النقدي من (7.139%) في الفصل الرابع من عام 2024 إلى (7.134%) في الفصل نفسه من عام 2025. وهذا يشير إلى أن الصدمة في سعر صرف السوق أدت الى انخفاض نسبة القروض المتعثرة الى الائتمان النقدي.

6) أثر الصدمة في التضخم (INF) على نسبة القروض المتعثرة الى الائتمان النقدي (NPLr):

يرتبط التضخم بنسبة القروض المتعثرة الى الائتمان النقدي بعلاقة عكسية، فعندما يرتفع معدل نمو التضخم فأن القدرة الشرائية للأفراد والشركات تتآكل مما يضعف قدرتهم على سداد القروض. إذ وكانت تقديرات دوال الاستجابة النبضية خلال الفصول الأربعة من عام 2025 كما في الشكل (6-13).

شكل (6-13) نسبة استجابة نسبة القروض المتعثرة الى الائتمان لصدمة التضخم

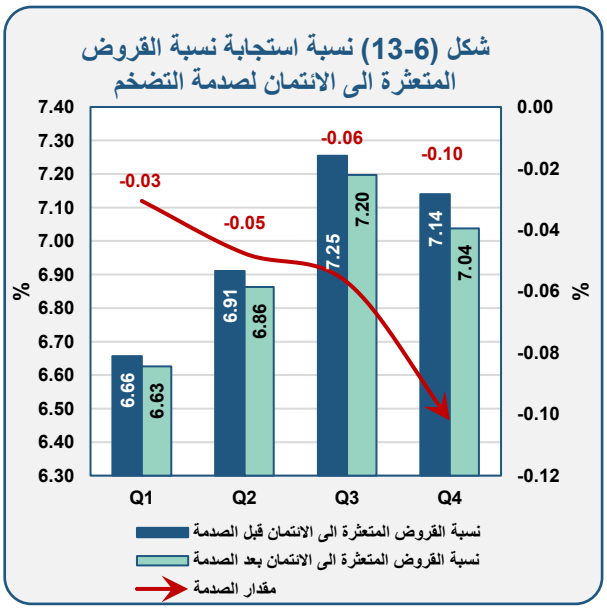

يتبين من الشكل (6-13) أنَّ حدوث صدمة عشوائية في (التضخم) بمقدار انحرافان معياريان في الفصل الرابع من عام 2025 أدى إلى استجابة نسبة القروض المتعثرة الى الائتمان النقدي بنسبة (0.10-%)، مما أدت إلى انخفاض نسبة القروض المتعثرة الى الائتمان النقدي من (7.14%) في الفصل الرابع من عام 2024 إلى (7.04%) في الفصل نفسه من عام 2025. وهذا يشير إلى أن انخفاض التضخم نتيجة الصدمة ساهمت في تحسين جودة المحفظة الائتمانية وتقليل نسبة القروض المتعثرة.

الفصل السابع

مؤشر الاستقرار المالي في العراق

7- مؤشر الاستقرار المالي في العراق:

يسعى البنك المركزي العراقي عبر إجراءاته إلى حماية الأفراد والاقتصاد والنظام المالي من تأثيرات الصدمات المختلفة التي يتعرض لها. لتحقيق ذلك قام البنك بتنفيذ مجموعة من المبادرات التمويلية المتنوعة التي تهدف إلى دعم الاقتصاد العراقي في ظل التحديات الكبيرة التي يواجهها، رغم أن ذلك لم يكن من مهامه الرئيسة، وذلك عبر مبادراته الموجهة للبنوك. وهذه المبادرات تهدف إلى تمويل القطاعات الحيوية في الاقتصاد العراقي، وتعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار المالي، وعلى رغم تأثر مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي في العراق بتلك السياسات، إلا أن هناك حاجة مستمرة لاتخاذ مزيد من الإجراءات لدعم الاقتصاد وتحقيق الاستقرار للنظام المالي من قبل الجهات الرسمية الأخرى، وفي هذا السياق، يأتي مؤشر الاستقرار المالي بوصفه أداةً هامة تقيس مستوى الاستقرار المالي في البلد موفرًا إرشادات مبكرة لصانعي القرار لاتخاذ التدابير الوقائية المناسبة. وتتولى البنوك المركزية تقييم سلامة النظام المالي بواسطة استخدام مجموعة متنوعة من المؤشرات الكمية والموضوعية. ويهدف هذا التحليل إلى تقييم قوة ومتانة النظام المالي وتحديد أي مخاطر قد تواجهه، ويعزز البنك المركزي العراقي مبدأ الشفافية والإفصاح عن طريق توفير معلومات وافية للسوق والمشاركين في النظام المالي. يتم ذلك عبر نشر تقارير وبيانات مفصلة حول حالة النظام المالي العراقي ومؤشراته المهمة. إذ يساعد هذا المبدأ على بناء الثقة وتعزيز فهم الأطراف المعنية للمخاطر والتحديات التي يواجهها النظام المالي في العراق.

ويعتمد تطوير مؤشر الاستقرار المالي على مجموعة متنوعة من المؤشرات التي تشمل النظام المصرفي والقطاع الاقتصادي بصورة عامة، وسوق رأس المال، ومؤشر الاقتصاد العالمي، والدورة المالية. وتستند هذه المؤشرات الفرعية على مجموعة من النسب الفرعية الأخرى التي تعكس مختلف جوانب استقرار النظام المالي في العراق، وهذا النهج المتعدد للمؤشرات يسمح للبنك المركزي العراقي بالحصول على صورة شاملة للاستقرار المالي وتحديد المجالات التي قد تحتاج إلى تحسين أو التركيز عليها وفق تحليل هذه المؤشرات المتعددة والنسب الفرعية ذات الصلة، إذ يمكن للبنك المركزي تقييم الأوضاع المالية العامة واتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على استقرار النظام المالي في العراق.

7-1 الجانب العملي لمؤشر الاستقرار المالي:

إنّ بناء مؤشر تجميعي للاستقرار المالي بصورة جيدة يمكن للمؤسسة من الاعتماد عليه والوثوق بنتائجه، وهناك خطوات أساسية لبناء المؤشر لذا تم استعمال خطوات عدة لقياس مؤشر الاستقرار المالي وهي كالآتي:

7-1-1 المتغيرات المستخدمة في احتساب مؤشر الاستقرار المالي:

يتكون مؤشر الاستقرار المالي من خمسة مؤشرات فرعية رئيسة مع الأخذ بالحسبان إضافة الإشارة السالبة إلى المتغيرات ذات العلاقة العكسية

مع مؤشر الاستقرار المالي قبل عملية تطبيع البيانات، وكما يأتي [1]:

7-1-1-1 مؤشر القطاع المصرفي:

يُعد من المؤشرات الرئيسة المستخدمة لقياس مؤشر الاستقرار المالي التي تتضمن أربعة مؤشرات رئيسة يتضمن المؤشر الأول نسبة كفاية رأس المال في حين يتضمن المؤشر الثاني مؤشرات جودة الأصول وتشمل: نسبة الديون غير العاملة/ إجمالي القروض والسلف، نسبة صافي الديون غير العاملة بعد طرح المخصصات/ قاعدة رأس المال، نسبة الديون غير العاملة/ إجمالي الائتمان النقدي ونسبة التغطية (المخصصات/ الديون غير العاملة). أما المؤشر الثالث فيتضمن مؤشرات السيولة إذ تشمل: نسبة الموجودات السائلة/ الالتزامات السائلة، نسبة الموجودات السائلة/ إجمالي الموجودات، نسبة الموجودات السائلة/ إجمالي الودائع ونسبة الائتمان النقدي/ إجمالي الودائع، في حين يتضمن المؤشر الرابع مؤشرات الربحية والذي يشمل: نسبة العائد على الأصول، نسبة العائد على حقوق الملكية، نسبة إجمالي المصروفات من غير الفوائد/ إجمالي الدخل ونسبة هامش الفائدة/ إجمالي الدخل ليصبح بذلك (13) مؤشرًا فرعيًا تعبر عن القطاع المصرفي.

7-1-1-2 مؤشر الاقتصاد الكلي:

يَتضمن (8) مؤشرات فرعية وهي: معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة عجز الحساب الجاري/ الناتج المحلي الإجمالي، وسعر نقطة التعادل للنفط في العراق، ومعدّل التضخم، وسعر الصرف الموازي (السوق)، ونسبة الدين العام/ الناتج المحلي الإجمالي ونسبة مديونية الأفراد/ الناتج المحلي الإجمالي ونسبة صافي الاحتياطيات الأجنبية/ الناتج المحلي الإجمالي.

7-1-1-3 مؤشر سوق رأس المال: يتكون من مؤشرين فرعيين، وهما: مؤشر سوق العراق للأوراق المالية، ونسبة القيمة السوقية للأسهم/ الناتج المحلي الإجمالي.

7-1-1-4 مؤشر الاقتصاد العالمي: يتكون من مؤشرين فرعيين، وهما: مؤشر النمو الاقتصادي العالمي، ومؤشر التضخم العالمي.

7-1-1-5 مؤشر الدورة المالية: يتكون من مؤشر واحد يقيس فجوة الائتمان أي الفرق بين نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص/ الناتج المحلي الإجمالي وبين اتجاه النسبة طويلة الأجل باستخدام هودريك-بريسكوت فلتر (The Hodrick–Prescott filter).

7-1-2 مصفوفة الاستقرار المالي المعيارية:

تمّت إضافة مصفوفة الاستقرار المالي المعيارية لمعرفة مدى استقرار كل المتغيرات المكونة لمؤشر الاستقرار المالي، إذ تصنف كل متغير على مقياس ما بين (0) و(1)، إذ كلما يقترب المؤشر من (1) يدل ذلك على استقرار قيمة المؤشر والعكس في حالة الاقتراب من (0)، ويتم العمل بهذا التصنيف بعد تطبيق مرحلة نهج التطبيع والتحويل إلى القيم المعيارية، مع الأخذ بالحسبان العلاقة (سواء كانت علاقة طردية أم عكسية) التي تربط المتغير الفرعي الجزئي بمؤشر الاستقرار المالي، فإذا كانت المتغيرات ترتبط بعلاقة طردية

(1) لمعرفة المزيد حول قياس مؤشر الاستقرار المالي، راجع تقرير الاستقرار المالي، البنك المركزي العراقي، 2022، الفصل الخامس، ص87.

مع مؤشر الاستقرار المالي، والعكس في حال إذا كانت العلاقة التي تربط المتغير الفرعي الجزئي مع مؤشر الاستقرار المالي هي علاقة عكسية. وقد تم استخدام الألوان في مصفوفة الاستقرار المالي المعيارية لتعكس الحالة التي يمر بها المؤشر موضع الدراسة والموضح كالاتي:

اللون الأصفر وصولاً إلى اللون الأخضر: يدل على عدم وجود أي نقاط ضعف وبالتالي فان المؤشر موضع الدراسة في حالة استقرار وليس مصدر للقلق.

اللون البرتقالي سيكون فيه المؤشر بين الحالتين الأولى (حالة الاستقرار) والثانية (مصدر القلق) وهي توجب متابعة متخذ القرار لهذا المؤشر وعدم اعطاء الفرصة للوصول إلى اللون الاحمر.

اللون الأحمر يعكس نقاط الضعف (عدم الاستقرار) والتي تؤدي إلى احتمالية حدوث أزمة.

3-1-7 تحليل مؤشر الاستقرار المالي:

يُمكن مؤشر الاستقرار المالي تقييم مستوى الاستقرار المالي، والذي يعتمد بالدرجة الأساس على مكونات مؤشر الاستقرار المالي واتجاهاته، إذ أن قيم المؤشرات التجميعية الفرعية للمؤشر الكلي للاستقرار المالي في العراق قد شهدت ارتفاعاً وانخفاضاً في عام (2024) على النحو المبيّن في الجدول (7-1).

جدول (7-1) مؤشر الاستقرار المالي والمؤشرات الرئيسية المكونة له

السنوات / المؤشرات	2020	2021	2022	2023	2024
مؤشر القطاع المصرفي	0.266	0.215	0.279	0.301	0.182
مؤشر الاقتصاد الكلي	0.144	0.119	0.156	0.121	0.175
مؤشر سوق رأس المال	0.050	0.039	0.013	0.063	0.093
المؤشر الاقتصادي العالمي	0.020	0.035	0.014	0.020	0.024
مؤشر الدورة المالية	0.014	0.011	0.000	0.016	0.030
مؤشر الاستقرار المالي	0.494	0.418	0.462	0.521	0.504

ويظهر انخفاض مؤشر الاستقرار المالي. وذلك نتيجة انخفاض مؤشر القطاع المصرفي ليصل الى (0.182) في عام 2024، بينما ارتفع كل من مؤشر الاقتصاد الكلي ومؤشر سوق رأس المال والمؤشر الاقتصادي العالمي ومؤشر الدورة المالية إلى (0.175) و (0.093) و (0.024) و (0.030) على التوالي في عام 2024 وكما موضح في الجدول (7-1)، والشكل (7-1).

شكل (7-1) المؤشرات الفرعية الرئيسة المكونة لمؤشر الاستقرار المالي لعام 2024

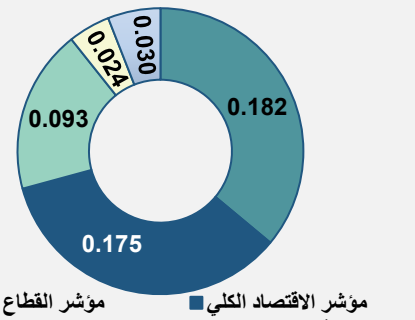

إذ سعى البنك المركزي العراقي إلى التقليل من أثر الأزمات المحلية والعالمية، وذلك عن طريق تغيير سعر السياسة ونسبة الاحتياطي القانوني وفقاً لما يلائم النشاط الاقتصادي، فضلاً تقديم المبادرات التمويلية الداعمة للقطاعات الاقتصادية، وغيرها من

الإجراءات التي تمّ فيها استخدام السياسات الاحترازية على المستويين الجزئي والكلي في مجال تعزيز رأس المال والسيولة على وفق معايير دولية ومحلية إلا أن تلك الإجراءات والأوضاع لم يكن لها الأثر الكبير على مؤشر الاستقرار المالي الذي انخفض بشكل بسيط ليبلغ (0.504) نهاية عام 2024 مقابل (0.521) نهاية عام 2023، إذ يتكون مؤشر الاستقرار المالي من عدة مؤشرات فرعية تؤثر جميعها في المحصلة النهائية على قيمة المؤشر كما هو مبين في (خارطة الاستقرار المالي) والتي توضح تحليل اتجاه المؤشرات الفرعية المجمعة بناءً على بيانات كل سنة، حيث شهد مؤشر الاستقرار المالي تقلباً على امتداد المدة (2020-2024). إذ انخفض مؤشر القطاع المصرفي، في حين ارتفع كل من مؤشر الاقتصاد الكلي ومؤشر الاقتصاد العالمي ومؤشر الدورة المالية ومؤشر سوق رأس المال في عام 2024، وكان الأثر الإجمالي للتغير في هذه المؤشرات هو انخفاض مؤشر الاستقرار المالي من (0.521) عام 2023 إلى (0.504) عام 2024، متأثرًا بمؤشر القطاع المصرفي الذي انخفض من (0.301) الى (0.182) خلال ذات الفترة والذي يشمل مؤشرات فرعية ذات أثر مباشر على الاستقرار المالي وبدرجة أكبر من المؤشرات الأخرى، ويوضح الشكل (2-7) إن انخفاض مؤشر القطاع المصرفي كان له الأثر الأكبر مما انعكس على انخفاض مؤشر الاستقرار المالي علماً إن وزنه الترجيحي يشكل (51%) من إجمالي الوزن الترجيحي لمؤشر الاستقرار المالي وهذا ما تسبب في انخفاض مؤشر الاستقرار المالي بنسبة (3.22%) خلال عام 2024 مقارنةً بعام 2023.

شكل (2-7) خارطة الاستقرار المالي في العراق

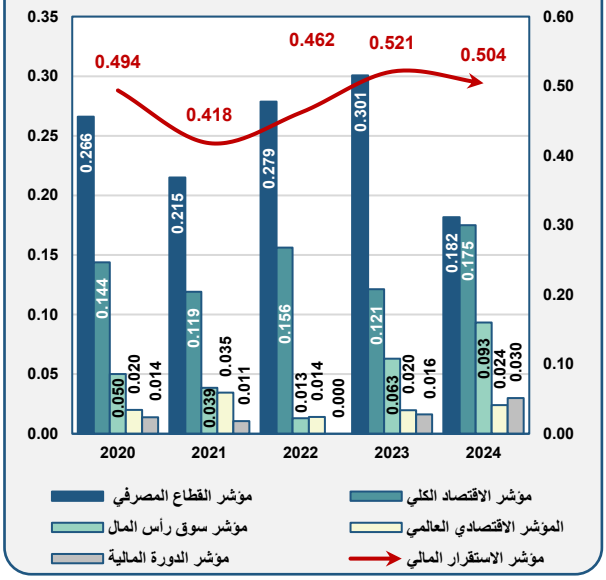

2-7 العلاقة بين مؤشر الاستقرار المالي والمؤشرات الفرعية المكونة له:

يتكون مؤشر الاستقرار المالي من مؤشرات فرعية عدة تؤثر جميعها في المحصلة النهائية على قيمة المؤشر وهي على النحو الآتي:

1-2-7 مؤشر القطاع المصرفي Banking Indicator:

تُعد مؤشرات الاستقرار للقطاع المصرفي العراقي جزءًا حيويًا في تقييم صحة وقوة النظام المالي في العراق، إذ يتكون من أربعة مؤشرات رئيسة وهي (نسبة كفاية رأس المال، جودة الأصول، جودة السيولة وجودة الربحية)، ويدخل باحتسابها عدد من المؤشرات الفرعية التي تؤثر إيجابًا أو سلبًا على مؤشر الاستقرار المالي في العراق، لذا تم تقدير الوزن الترجيحي له بنسبة (51%)، لأنه يشمل أكثر عدد من المؤشرات المكونة لمؤشر الاستقرار المالي، إذ شهد مؤشر

الاستقرار المصرفي تقلبات أثناء المدة (2020-2024)، فقد انخفضت القيمة الترجيحية لمؤشر الاستقرار المصرفي من (0.301) في عام 2023 إلى (0.182) أثناء العام 2024، على النحو المبيَّن في الشكل (7-3).

شكل (7-3) القيمة الترجيحية لمؤشر القطاع المصرفي ومؤشر الاستقرار المالي في العراق

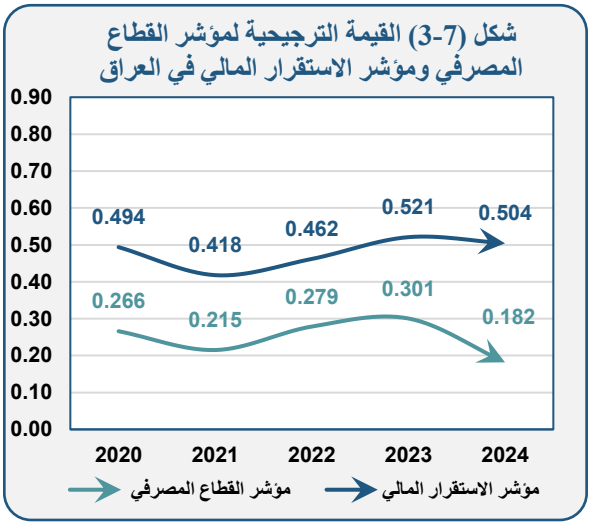

إذ يبين الشكل (7-4) انخفاض القيمة الترجيحية لمؤشر كفاية رأس المال أثناء عام 2024 لتبلغ معدّلاً مقداره (0.00) بعدما كانت (0.04) أثناء عام 2023، لكون الارتفاع في قيمة الأصول المرجحة بالمخاطر أكبر من الارتفاع في رأس المال التنظيمي، وهذا الانخفاض في كفاية رأس المال ينعكس بصورة سلبية على مؤشر الاستقرار المالي، كما لوحظ من خارطة الاستقرار المصرفي بأن القيمة الترجيحية لكُلّ من مؤشر جودة السيولة وجودة الأصول قد انخفضت إلى (0.01) و(0.06) عام 2024 بعد ما كانت (0.06) و(0.07) عام 2023 على التوالي، فيما انخفض مؤشر جودة الربحية من (0.13) في عام 2023 إلى (0.11) في عام 2024، ومن خلال المؤشرات أعلاه تبين أنَ مؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في العراق انخفض من (0.301) عام 2023 إلى (0.182) عام 2024.

شكل (7-4) خارطة مؤشر القطاع المصرفي

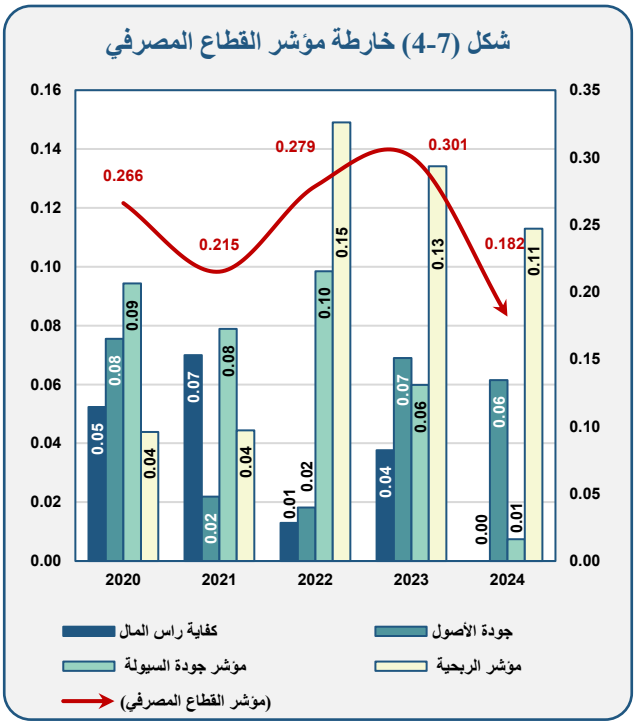

2-2-7 مؤشر الاقتصاد الكلي Macroeconomic Indicator:

تقيس هذه المؤشرات البيئة الاقتصادية الكلية التي يعمل فيها القطاع المالي، إذ يعتمد القطاع المالي على مجمل النشاط والأداء الاقتصادي الكلي للدولة ويتأثر بالمتغيرات الاقتصادية التي يمكن أنَّ تحدث من وقت لآخر والتي تصيب الاقتصاد ككل، إذ يتم قياس تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستقرار المالي، وكون هذا المؤشر يؤثر بصورة مباشرة في مؤشر الاستقرار المالي تم إعطائه وزن ترجيحي يبلغ (32%) والمتكون من (8) مؤشرات فرعية وهي: معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وسعر نقطة التعادل للنفط في العراق، ونسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي وترتبط هذه المؤشرات بعلاقة طردية مع مؤشر

الاقتصاد الكلي، أما المؤشرات الأخرى وتشمل كل من (نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، معدّل التضخم، سعر الصرف الموازي (السوق)، الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ومديونية الأفراد إلى الناتج المحلي الإجمالي) فأنها ترتبط بعلاقة عكسية مع مؤشر الاقتصاد الكلي، ويرتبط الأخير بعلاقة طردية مع مؤشر الاستقرار المالي. إي أنَ زيادة مؤشر الاقتصاد الكلي له أثر إيجابي على مؤشر الاستقرار المالي والعكس صحيح، ويمكن بيان خارطة مؤشر الاقتصاد الكلي في عامي (2023، 2024) كما في الشكل (5-7).

شكل (7-5) خارطة مؤشر الاقتصاد الكلي

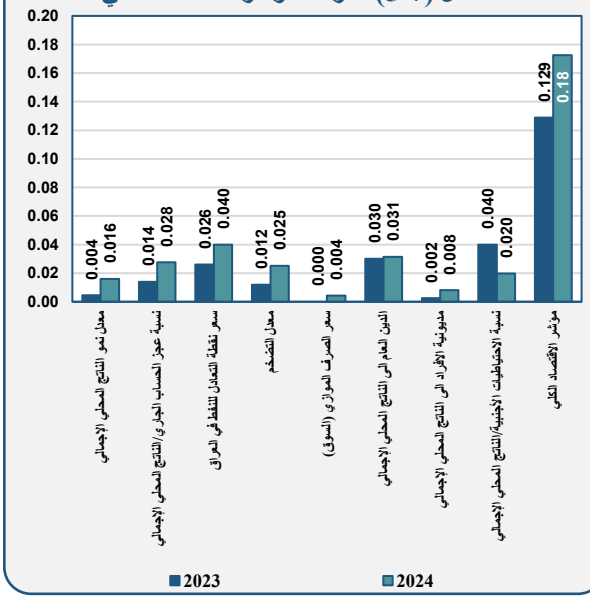

ويتضح بأنّ نسبة الاحتياطيات الأجنبية الى الناتج المحلي الإجمالي كان لها أثر سلبي على مؤشر الاقتصاد الكلي إذ انخفضت قيمته الترجيحية إلى (0.015) في عام 2024 بعد أن كانت (0.040) في عام 2023، إلا أن ارتفاع القيمة الترجيحية لسعر نقطة التعادل للنفط في العراق من (0.026) إلى (0.040) و القيمة الترجيحية لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من (0.001) إلى (0.021)، والقيمة الترجيحية لنسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي من (0.013) إلى (0.028)، وكذلك القيمة الترجيحية لمعدل التضخم من (0.012) إلى (0.025)، والقيمة الترجيحية لسعر الصرف الموازي (السوق) من (0.000) إلى (0.004)، والارتفاع الذي حصل للقيمة الترجيحية لمديونية الأفراد إلى الناتج المحلي الإجمالي من (0.000) إلى (0.010) كان لهم الأثر الإيجابي على مؤشر الاقتصاد الكلي.

إنّ ارتفاع المؤشر الإجمالي للاقتصاد الكلي من (0.121) في عام 2023 إلى (0.175) في عام 2024 لم يصاحبه ارتفاع في مؤشر الاستقرار المالي على الرغم من العلاقة الطردية بينهما، إذ إن الوزن الترجيحي لا يمثل سوى (32%) من مؤشر الاستقرار المالي، إذ يظهر انخفاض مؤشر الاستقرار المالي إلى (0.504) في عام 2024 بعد أن كان (0.521) في عام 2023على النحو المبيَّن في شكل (7-6).

شكل (7-6) القيمة الترجيحية لمؤشر الاقتصاد الكلي ومؤشر الاستقرار المالي في العراق

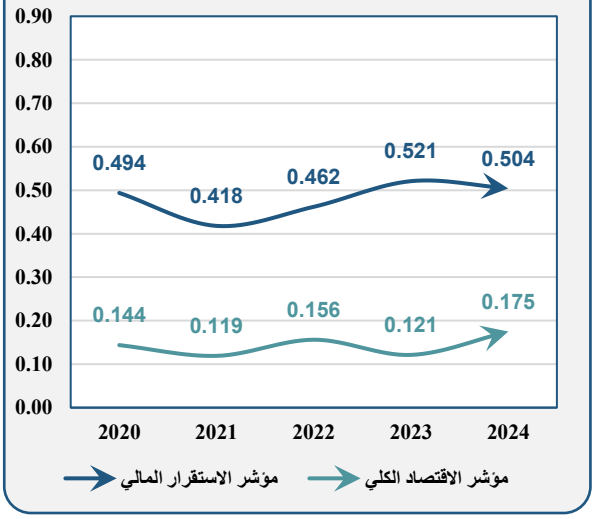

3-2-7 مؤشر سوق رأس المال Capital Market Indicator:

يقيس هذا المؤشر تأثير أسواق رأس المال على الاستقرار المالي باستعمال مؤشرين الأول (مؤشر سوق العراق للأسواق المالية) الذي يقيس أداء السوق والثاني (القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي) ويُستخدم هذا المؤشر لقياس أثر التطورات في السوق المالي على الاستقرار المالي، إذ تُعد هذه النسبة من المؤشرات الهامة التي يتم أخذها بالحسبان عند حساب مؤشر الاستقرار المالي كونه يؤثر في الاستقرار المالي في العراق بوزن ترجيحي يشكل (10%) من مجموع الأوزان الترجيحية للمؤشرات الداخلة في احتساب مؤشر الاستقرار المالي في العراق، وترتبط هذين المؤشرين علاقة طردية بمؤشر الاستقرار المالي، ويبين الشكل (7-7) ارتفاع القيمة الترجيحية لمؤشر سوق رأس المال من (0.063) في عام 2023 إلى (0.093) في عام 2024.

شكل (7-7) القيمة الترجيحية لمؤشر رأس المال ومؤشر الاستقرار المالي في العراق

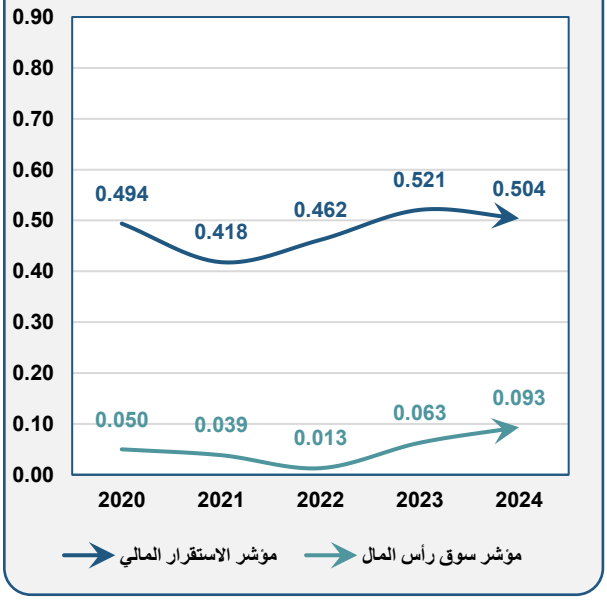

4-2-7 مؤشر الاقتصادي العالمي Global Economic Indicator:

إنَ التطورات العالمية أثرت في أغلب اقتصادات بلدان العالم ولاسيما العراق، وفي ظل هذه التحديات العالمية التي تحصل لا بد من معرفة أثرها على الاستقرار المالي في العراق. يتكون هذا المؤشر من مؤشرين فرعيين، وهما: مؤشر النمو الاقتصادي العالمي، ومؤشر التضخم العالمي وبوزن ترجيحي بلغ (2%) لكل منهما من إجمالي الوزن الترجيحي للاستقرار المالي، ولوحظ من خلال الشكل (7-8) انه قد ارتفعت قيمة المؤشر من (0.020) عام 2023 إلى (0.024) عام 2024.

شكل (7-8) القيمة الترجيحية لمؤشر الاقتصاد العالمي ومؤشر الاستقرار المالي في العراق

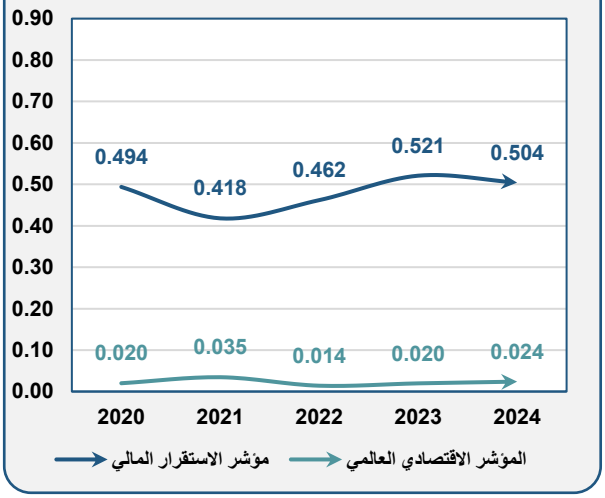

5-2-7 مؤشر الدورة المالية Financial Cycle Indicator:

يمكن معرفة أثر الدورة المالية على الاستقرار المالي من خلال تحليل فجوة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط، ويظهر المؤشر مراحل التوسع والانكماش للقطاع المالي في كل مدة، وتشير الفجوة الإيجابية إلى تسارع نسبة نمو معدل الائتمان المقدم للقطاع

الخاص، التي قد لا تتوافق مع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنفس الوتيرة، أما الفجوة السالبة فتشير إلى اتساع حجم الائتمان بصورة أقل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، والذي يحدث عادة بعد الأزمات المالية، فعندما تتوسع الفجوة تعكس حالة عدم الاستقرار المالي.

شكل (7-9) القيمة الترجيحية لمؤشر الدورة المالية ومؤشر الاستقرار المالي في العراق

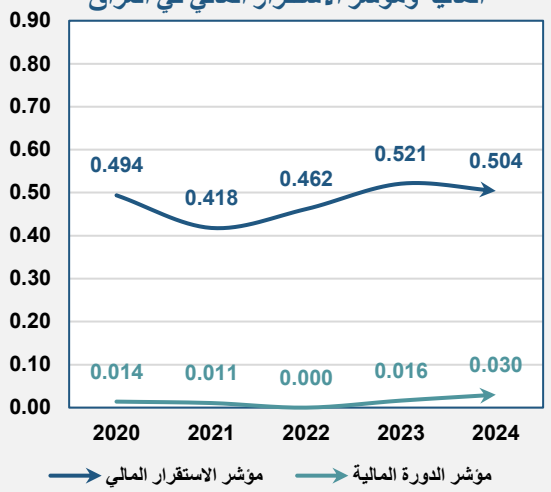

ولوحظ من الشكل (7-9) بأنّ القيمة الترجيحية للفجوة ارتفعت لتسجل (0.030) عام 2024 بعد أن كانت (0.016) عام 2023، إلا أن هذا الارتفاع لم يؤثر بصورة كبيرة على الاستقرار المالي، إذ شكل وزن الدورة المالية ضمن مؤشر الاستقرار المالي نسبة (3%) فقط.

3-7 مصفوفة الاستقرار المالي المعيارية وعلاقتها مع مؤشر الاستقرار المالي:

يهدف المؤشر إلى تقييم المخاطر الخاصة بالنظام المالي العراقي، إذ يعتمد بالدرجة الأساس على مكونات مؤشر الاستقرار المالي واتجاهاته، والتي يمكن أن تلعب دوراً حاسماً في ضمان الاستقرار المالي، وكما موضح في الجدول (7-2).

1-3-7 المؤشر الفرعي للقطاع المصرفي:

تمّ ترجيح هذا المؤشر بوزن (51%) من مؤشر الاستقرار المالي في العراق، إلّا أنَّ هذا المؤشر قد أسهم بمقدار (36%) في عام 2024 في تكوين مؤشر الاستقرار المالي على النحو المبين في الشكل (7-10)، إذ انخفض مؤشر القطاع المصرفي إلى (0.182) في عام 2024 مقارنة بعام 2023 الذي بلغ (0.301)، إذ يتبين من مصفوفة الاستقرار المعيارية للمؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر أن كل من نسبة العائد على الأصول (ROA)، نسبة هامش الفائدة/ إجمالي الدخل، إجمالي المصروفات من غير الفوائد/ إجمالي الدخل مستقرة جدًا، في حين أن نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE)، نسبة الديون غير العاملة/ إجمالي الائتمان النقدي كانت في وضع أعلى استقرارًا وبالتالي فأنها في حالة إيجابية وليست مصدرًا للقلق.

أما نسبة التغطية (المخصصات إلى الديون غير العاملة)، نسبة الديون غير العاملة/ إجمالي القروض والسلف في وضع أقل استقرارًا، لذا يتوجب متابعة متخذ القرار لهذه المؤشرات وعدم إعطاء فرصة للوصول الى عدم الاستقرار.

أما نسبة كفاية رأس المال، نسبة الموجودات السائلة/ الالتزامات السائلة، نسبة الموجودات السائلة/ إجمالي الموجودات، نسبة الموجودات السائلة/ إجمالي الودائع، نسبة الائتمان النقدي/ إجمالي الودائع، نسبة صافي الديون غير العاملة بعد طرح المخصصات/ قاعدة رأس المال في وضع غير مستقر جدًا، وهي تشكل مصدرًا لنقاط الضعف

والتي تؤدي الى احتمالية حدوث أزمة في النظام المصرفي.

2-3-7 المؤشر الفرعي للاقتصاد الكلي:

تمّ ترجيح هذا المؤشر بوزن (32%) من مؤشر الاستقرار المالي في العراق، وبنسبة مساهمة قد بلغت (35%) في عام 2024، ارتفع مؤشر الاقتصاد الكلي إلى (0.175) في عام 2024 مقارنة بعام 2023 إذ كان يبلغ (0.121)، وسبب ارتفاع المؤشر الفرعي للاقتصاد الكلي يعود إلى ارتفاع أغلب المؤشرات الفرعية المكونة له مثل (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، نسبة عجز الحساب الجاري/ الناتج المحلي الإجمالي، الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة نقطة التعادل للنفط في العراق).

وعند تحليل مصفوفة الاستقرار المعيارية للمؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر يُلحظ وجود كل من نسبة سعر نقطة التعادل للنفط ونسبة معدل سعر الصرف الموازي (السوق) في وضع مستقر جداً، فيما كانت نسبة مديونية الأفراد إلى الناتج المحلي الإجمالي في وضع مستقر، أما نسبة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ونسبة معدل التضخم ونسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد صنفت بوضع يتسم بنوع من الاستقرارية، كما وظهرت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بوضع ضعيف الاستقرارية.

3-3-7 المؤشر الفرعي لسوق رأس المال:

تمّ ترجيح هذا المؤشر بوزن (10%) من مؤشر الاستقرار المالي في العراق، وقد ساهم بمقدار (18%) في عام 2024 إذ ارتفع مؤشر سوق رأس المال إلى (0.093) في عام 2024 مقارنة بعام 2023 الذي بلغ (0.063)، وسبب ارتفاع المؤشر يعود إلى الارتفاع في المؤشرات الفرعية المكونة له وهو (القيمة السوقية للأسهم/ الناتج المحلي الإجمالي) وعند تحليل مصفوفة الاستقرار المعيارية للمؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر يمكن أن يصنفان في وضع مستقر جداً، وهذا لعدم تعرضه لصدمات كبيرة واتسام سوق الأوراق المالية العراقية بالنمو المعتدل البعيد عن الصدمات.

4-3-7 المؤشر الفرعي للاقتصاد العالمي:

تمّ ترجيح هذا المؤشر بوزن (4%) من مؤشر الاستقرار المالي في العراق، إلّا أنّ هذا المؤشر قد أسهم بمقدار (5%) في عام 2024 إذ ارتفع مساهمة مؤشر الاقتصاد العالمي إلى (0.024) في عام 2024 مقارنة بعام 2023 الذي بلغ (0.020)، وإنّ سبب ارتفاع مؤشر الاقتصاد العالمي يعود إلى ارتفاع في المؤشرات الفرعية المكونة له وهي (التضخم العالمي ومؤشر نمو الاقتصاد العالمي) ولكن على الرغم من ذلك فعند تحليل الخارطة المعيارية للمؤشرات الفرعية المكونة له نرى أنَّ مؤشر النمو الاقتصادي العالمي هو مستقر في حين أنَّ مؤشر التضخم في وضع أقل استقراراً.

5-3-7 المؤشر الفرعي للدورة المالية:

تمّ ترجيح هذا المؤشر بوزن (3%) من مؤشر الاستقرار المالي في العراق، إلّا أنّ هذا المؤشر قد أسهم بمقدار (6%) في عام 2024، ارتفعت نسبة مساهمة مؤشر الدورة المالية إلى (0.030) في عام 2024 مقارنة بعام 2023 الذي بلغ (0.016)، متأثراً بفجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي من دون النفط على المدى الطويل، ولكن عند تحليل خارطة الاستقرار نجد أن المؤشر في وضع غير مستقر، وهذا نتيجة انخفاض نسبة الائتمان قياساً بالناتج المحلي الإجمالي إذ يتطلب زيادة نسبة الائتمان للتأثير على الاستقرار المالي بشكل إيجابي.

شكل (7-10) نسبة مساهمة المؤشرات الفرعية في مؤشر الاستقرار المالي

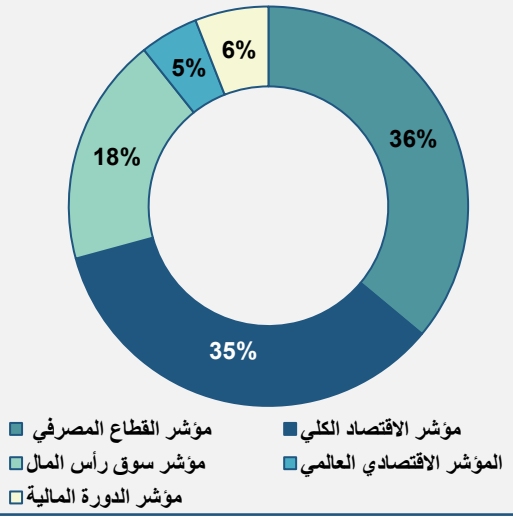

جدول (7-2) مصفوفة الاستقرار المالي المعيارية وعلاقتها مع مؤشر الاستقرار المالي العراقي

المتغيرات ذات العلاقة الطردية							
المحور	المتغيرات	المتغيرات الفرعية	2020	2021	2022	2023	2024
مؤشر القطاع المصرفي	كفاية رأس المال	نسبة كفاية رأس المال	0.75	1.00	0.19	0.54	0.00
	جودة الأصول	نسبة التغطية (المخصصات/ الديون غير العاملة)	1.00	0.07	0.00	0.09	0.16
	السيولة	نسبة الموجودات السائلة/ الالتزامات السائلة	1.00	0.24	0.46	0.10	0.00
		نسبة الموجودات السائلة/ إجمالي الموجودات	0.00	0.47	1.00	0.38	0.13
		نسبة الموجودات السائلة/ إجمالي الودائع	0.36	0.57	1.00	0.59	0.00
		نسبة الائتمان النقدي/ إجمالي الودائع	1.00	0.69	0.00	0.42	0.06
	الربحية	نسبة العائد على الأصول (ROA)	0.59	0.00	0.83	1.00	1.00
		نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE)	0.51	0.00	1.00	1.00	0.75
		نسبة هامش الفائدة/ اجمالي الدخل	0.00	1.00	0.89	0.92	0.99
مؤشر الاقتصاد الكلي		معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	0.00	1.00	0.98	0.02	0.52
		سعر نقطة التعادل للنفط في العراق	0.07	0.00	0.36	0.65	1.00
		نسبة الاحتياطيات الأجنبية/ الناتج المحلي الإجمالي	0.43	0.00	0.21	1.00	0.38
مؤشر سوق راس المال		مؤشر سوق العراق للأوراق المالية	0.00	0.22	0.26	0.57	1.00
		نسبة القيمة السوقية للأسهم/ الناتج المحلي الإجمالي	1.00	0.55	0.00	0.69	0.87
المؤشر الاقتصادي العالمي		النمو الاقتصادي العالمي	0.00	1.00	0.70	0.66	0.67

المتغيرات ذات العلاقة العكسية							
المحور	المتغيرات	المتغيرات الفرعية	2020	2021	2022	2023	2024
مؤشر القطاع المصرفي	جودة الأصول	نسبة الديون غير العاملة/ اجمالي القروض والسلف	0.00	0.07	0.61	1.00	0.66
		نسبة صافي الديون غير العاملة بعد طرح المخصصات/ قاعدة رأس المال	0.52	0.55	0.00	0.78	1.00
		نسبة الديون غير العاملة/ إجمالي الائتمان النقدي	1.00	0.04	0.00	0.43	0.23
	الربحية	نسبة اجمالي المصرفات من غير الفوائد/ اجمالي الدخل	0.00	0.11	1.00	0.43	0.08
مؤشر الاقتصاد الكلي		نسبة عجز الحساب الجاري/ الناتج المحلي الإجمالي	1.00	0.78	0.00	0.32	0.69
		معدل التضخم	1.00	0.00	0.19	0.30	0.63
		سعر الصرف الموازي (السوق)	1.00	0.21	0.17	0.00	0.11
		نسبة الدين العام/ الناتج المحلي الإجمالي	0.00	0.53	1.00	0.75	0.79
		نسبة مديونية الافراد/ الناتج المحلي الإجمالي	0.09	0.47	1.00	0.00	0.26
المؤشر الاقتصادي العالمي		التضخم العالمي	1.00	0.73	0.00	0.33	0.53
مؤشر الدورة المالية		فجوة الائتمان/ الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط	0.46	0.36	0.00	0.54	1.00

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد 2668 لسنة 2025